جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

نقد المتن عند الإمام مسلم
من خلال كتابه التمييز

– دراسة نظرية تطبيقية –

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصص:علوم الحديث

إعداد الطالبة:
حاصي خولة

إشراف:
د. أكرم بلعمري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خريف زتون	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
أكرم بلعمري	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: – 1439هـ/1440هـ– 2018م/2019م

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

نقد المتن عند الإمام مسلم من خلال كتابه التمييز.

- دراسة نظرية تطبيقية -

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصص:علوم الحديث

إعداد الطالبة:

حاصي خولة

إشراف:

د. أكرم بلعمري

الموسم الجامعي: - 1439هـ/1440هـ-2018م/ 2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الإهداء

إلى والدي الذان كانا سببا في وجودي

إلى من سهرا الليالي لأنام

إلى من أنفق علي حتى الكبر

إلى الحضن الدافئ والحنون

إلى التي سهرت وسهرت لأجلي فعلمتني أحسن الأخلاق

أمي ثم أمي ثم أمي

إلى شيخي الذي علمني الأدب والأخلاق قبل العلم

إلى كافة الزملاء في الدراسة وبالأخص الأصدقاء

شکر وعرفان

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير وأحمده على أن وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل الذين ساعدوني في إعداد مذكرتي...

وأخص بالذكر الدكتور "أكرم بلعمري" الذي تفضل مشكورا بقبول الإشراف على هذا البحث، والذي تميز بأخلاقه وصبره علي، فله مني كامل الشكر والفضل والامتنان.

وكذلك أتوجه بالشكر إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد الأصدقاء والأساتذة كما أخص بالذكر كل من الدكتور"أبو ذر عبد القادر المحمدي" والأستاذ"طاهر نابي" و الأستاذ" مصطفى حنانشة" و الطالب"إبراهيم بسرني" والطالبة" سهام شراحي" اللذين لم يبخلوا علي بإسداد النصائح والإرشادات فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الذين درسوني وأسهموا في تكويني.

مع الاعتذار لمن قد أغفلت فضله وخيره علي، سائلة الله عز وجل أن يجزي الجميع الجزاء.

خولة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

يقوم هذا البحث بدراسة نقد المتن عند الإمام مسلم من خلال كتابه "التمييز"، وقد انبنى من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، حيث خصصت المقدمة للتعريف بالموضوع و أهميته وأسباب اختياره، ثم قمت في المبحث الأول بوضع مدخل حول مفهوم نقد المتن عند المحدثين، أما المبحث الثاني، فكان للتعريف بالإمام مسلم وكتابه "التمييز"، أما المبحث الثالث والأخير فكان دراسة تطبيقية لقرائن تعليل المتن عند الإمام مسلم، وقد خلص البحث بجملة من النتائج أهمها:

أن نقد المتن عند المحدثين يتمثل في تمحيص وتمييز متون الأحاديث مع بيان أسباب وقرائن تعليها بمعايير وضوابط معلومة، والحكم على تلك المتون إما قبولا، أو رداً، أن للإمام مسلم كلاما صريح حول نقد المتن داخل كتابه "التمييز" والتي تعرف بمقاييس أو معايير نقد المتن، وكذلك خلصت في هذا البحث أن من المعايير نقد المتن المتوافق عليها عند الإمام مسلم-رحمه الله- وغيره من نقاد المحدثين تتمثل في مخالفة الحديث للقرآن الكريم، مخالفة الحديث للأخبار الصحيحة الثابتة والمشهورة، ومخالفته للأحداث التاريخية، ومخالفته للعقل، أو بسبب الشذوذ... وغيرها الكثير.

ملخص الدراسة

Summary:

This study is dealing with the content criticism of Al Hadith accordimg to imam Muslim through his book "Al Tamyeez" which means discrimination and it contains an introduction three chapeters and a conclusion.

The introduction defines the subjects its importance and reasons of hoosing it. The first chapeter contains criticism of Hadith according to scholars or narrators(MuhadiHin).the seond chapeter introduces AL Imam Muslim and his book "Al Tamyeez". The third one and the last it is about the practical study to clues and explanation of the text "Metn" according to Imam Muslim As a result content criticism according to scholars is to dixriminate and audit HL Hadith with reasons and evidences standards and known regulations and judging it whether

by accepting or rejecting. Al Imam Muslim has clear oppnvion about content criticism of AL Hadith in his book "Al Tamyeez" known as Metrics or standards of criticisn of text Meten Through this study I realized that these standards and agreement between Imam Muslim and other scholars is about the dejerence between The Quran and AL Hadith the deference between Al Hadith and the correct and fsied known text also the defferente between AL Hadith and the historical events and the logic and others.

مـقـدمـة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي، وأشهد أن لا إله إلاّ الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدا عبده ورسوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أمّا بعد:

فإنّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي سيّدنا محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النّار، أمّا بعد:

فالحمد لله الذي جعلنا من أمّة التوحيد، والحمد لله أن بعث لنا محمّدا صلّى الله عليه وسلّم مبشّرا ونذيرا، والحمد لله الذي جعل سلفنا هم الصحابة والتابعون، الذين بلغوا الدّين أحسن تبليغ، فكانوا القدوة بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم ولم يكونوا مبلّغين فقط، وإنّما كانوا مدافعين عنه وعن سنته صلّى الله عليه وسلّم، فلقد سخّرهم الله تعالى لحماية هذا الدّين الذي جاء إلينا من خلالهم، ولولاهم لكانت السنّة عبثا بين أيدي المبتدعة ومنذ وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم وهم يجاهدون في سبيل الحفاظ عليها وعلى أحاديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم، من أن يدخلها ما ليس منها، وخير دليل على ذلك كتبهم التي بيّنت أحوال الروّاة جرحا وتعديلا، وتوثيقا وتضعيفا، إلى غير ذلك من القواعد والأسس والمسائل التي وضعوها في كتبهم.

وبعد فإن علم نقد الحديث من أصعب و أدق العلوم الشرعية التي عليها مدار الدين، فبه يعرف صحيح الحديث من سقيمه، لكي لا يدخل في شرع الله ما ليس منه، لذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل العلم، ولم يختص به إلا الجهابذة الكبار من الحفاظ النقاد، كما اعتنى علماء الحديث بدراسة الأحاديث سنداً ومتناً، ونشأ عن هذه الدراسات علوم كثيرة، منها ما يتعلق بنقد المتن.

إن نقد المتن ظهر منذ عهد النبي ﷺ و الصحابة رضوان الله عليهم إلى عصر المصنفات الحديثية، بدليل ما نقل إلينا من خلال كتب السنة وعلومها، كما لا تخفى أهمية هذا العلم في الحفاظ على متون السنة لكونها المصدر الثاني للتشريع، وأنه من رحمة الله أن أرسل علماء أجلاء وأئمة نبلاء يدافعون عن السنة زيف وكذب المخادعين، فقاموا بانتقاد رواتها، وتصحيح ألفاظها فحفظ الله بهم سنة رسوله، فأسسوا في ذلك قواعد وأسس التي ميزوا فيها بين صحيح الأخبار وسقيمها وفق منهج تكاملي، وذلك من خلال قرائن التعليل متون الأحاديث التي بثوها في مصنفاتهم.

وكتاب "التمييز "للإمام مسلم-رحمه الله- من أكبر المصنفات في علم نقد الأخبار والآثار، وقد وضع فيه الإمام مسلم خلاصة علمه، وأبان العلل بأسلوب يجلي العلة ويبرزها، على الرغم من فقدان جزء كبير من هذا الكتاب، فقد صنف الإمام مسلم-رحمه الله- كتابه هذا قصد تمييز خطأ المخطئين من الرواة وممن أصاب وذكر الروايات التي وقع فيها غلط في السند أو في المتن، كما نهج الإمام مسلم منهج المحدثين في نقده لمتون الأحاديث وفق معايير وضوابط نقد المتن منها: مخالفة المتن للأخبار الصحيحة والثابتة، مخالفته للأحداث التاريخية، بسبب الشذوذ...من خلال ما سبق:

ما هي وجوه تعليل المتن عند الإمام مسلم من خلال كتابه "التمييز"؟.

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية يمكن تلخيصها في:

- ما مكانة الإمام مسلم وكتابه"التمييز"؟.
- ما هي المصطلحات التي يستعملها الإمام مسلم في النقد متون الأحاديث؟.
- ما قرائن التعليل التي اعتمدها الإمام مسلم في نقد متن الحديث من خلال كتابه"التمييز"؟.

لأجل الإجابة عن هذه التساؤلات، **جاء اختياري العنوان الموضوع:**

نقد المتن عند الإمام مسلم من خلال كتابه التمييز- دراسة نظرية تطبيقية-

أهمية الموضوع:

يتبوأ هذا الموضوع أهمية بالغة، يمكن إجمالها في:

- أن نقد المتن من المواضيع التي لم تزل في حاجة إلى كثير من البحوث المعمقة، وبالأخص دراستها دراسة تطبيقية، فإن جل الدراسات نظرية مع الاعتراف بأهميتها ومكانتها، لذلك أردت – مع قلة زادي وقصر باعي- أن أساهم ولو بالقليل في هذا الجانب.
- ما يوجد في هذا العصر من عبث في نقد متون السنة، بزعم تمحيصها من فئات معارضة كالمستشرقين والعقلانيين، فتجلية تطبيقات الأئمة ومنهجهم يساهم في رد كيد هؤلاء المعارضين وإبطال أفكارهم.
- المكانة العالية للإمام مسلم حيث يعد من أبرز المهتمين بالسنة وعلومها في عصره.

- الملكة النقدية التي تميز بها الإمام مسلم وهذا ظاهر جلي من خلال كتبه القيمة.

أسباب اختيار الموضوع:

من جملة أسباب اختياري لهذا الموضوع أذكر:

1- بروز شخصية الإمام مسلم العلمية بين أئمة النقد.

2- مكانة كتاب "التمييز" بين كتب نقد الحديث.

3- أهمية التعرف على مناهج نقد المتن عند المحدثين عامة وعند الإمام مسلم خاصة.

4- قلة الأبحاث العلمية في كتاب "التمييز"، والدراسات التحليلية التي اهتمت بمناهج أئمة النقد في مصنفاتهم العلل، وعلى الرغم من مكانة الإمام مسلم وكتابه "التمييز"، لم يحظ كتاب الإمام مسلم بدراسة تحليلية علمية لمنهجه في التعليل من قبل، ولخفاء علل الأحاديث على كثير من الناس حتى صار من أغمض أنواع العلوم وأدقها مسلكا.

أهداف البحث:

من خلال هذا البحث أصبو إلى تحقيق جملة من الأهداف بعض منها:

- كشف جانب من جوانب الشخصية الحديثية للإمام مسلم، فقد كتبت دراسات حديثية عن الإمام مسلم، ولكن هذه الدراسات لم تكن متعلقة بنقد المتن عند الإمام مسلم، بل كانت دراسات نظرية عامة عن آثاره الحديثية ومنهجه فيها، لذلك أردت تخصيص الدراسة في جانب معين من شخصيته الحديثية.

- بيان معايير وضوابط نقد المتن عند الإمام مسلم.

- تقديم أنموذج للجهود التي قام بها المحدثون في نقدهم للمتون، وذلك من خلال هذه الدارسة التطبيقية لنقد المتن عند الإمام مسلم.

- بيان قيمة كتاب" التمييز" لكونه من أعظم كتب العلل وأجلها في بيان علل متون الأحاديث.

- إبراز جهد الإمام مسلم في النقد الحديثي المتعلق بالمتن تتميما للجهود التي بذلت في إبراز جهوده الأخرى في الجانب العقائدي، والجانب الفقهي، والجانب التفسيري...

- توضيح الجانب التطبيقي العلمي لنقد المتن عند الأئمة النقاد.

الدراسات السابقة:

في حدود الاطلاع على ما كتب في هذا الموضوع المقترح(نقد المتن عند الإمام مسلم من خلال كتابه "التمييز")، وحسب الجهد والإمكان وسؤال الأساتذة المتخصصين، لم أجد من بحث في هذا الموضوع، ولكني وقفت على بعض الدراسات السابقة التي تحدثت عن الإمام مسلم وآثاره الحديثية ومنهجه فيها، وهي:

– نقد المتون في كتب علل الحديث جمع ودارسة[1]: سلطان بن فهد الطبيشي، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، وهذه الرسالة تتوافق مع بحثي من حيث الجملة، فقد سبقني إلى دراسة هذا الموضوع في مجموعة من كتب العلل، غير أني بحثي يختلف عن دراسته من حيث:

- أن الموضوع يتناول الدراسة النظرية من جانب التعريف بالنقد، ومراحله، وأهمية نقد المتن، وشروط ناقد المتن، وكذا التعريف بالإمام مسلم–رحمه الله– وكتابه"التمييز"، بينما الدكتور الطبيشي لم يتطرق لهذا الجانب النظري.
- أن هذا الموضوع يتناول كتاب واحد من كتب العلل ألا هو كتاب "التمييز" للإمام مسلم، بينما الدكتور الطبيشي فقد تناول مجموعة كبيرة من كتب العلل الحديث.
- أن هذا الموضوع يستوعب وجوه أو معايير نقد متن الحديث التي استعملها الإمام مسلم سواء صرح بها أولا.

– جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي: مُحَمَّد طاهر الجوابي، رسالة دكتورا، وهذه الرسالة ربما ما يؤخذ عليه أنه توسع كثيرا في المقدمات النظرية، وكما أنه تكلم على مسألتي عرض الحديث على العقل و عرضه على ما أثبته العلم الحديث فقد بين في موضع أنهما ليسا من معايير نقد المتون، ثم تجده في موضع آخر بين عكس ذلك مما وقع له نوع من التردد.

– منهج الإمام مسلم من خلال كتابه"التمييز"– دراسة وصفية–: فؤاد سيف الله جمشير، رسالة ماجستير، غ منشورة،كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية– بغداد. فقد تناول مسائل عديدة بالنسبة لمنهج الإمام مسلم في كتابه "التمييز" ولكنه لم يتطرق أبدا بالجانب منهجه في نقد المتن،

1– غير أنني وقفت عليها بعد مدة من كتابة موضوعي حوالي شهرين ونصف.

وكما أنه توسع كثيرا في ترجمة الإمام مسلم- رحمه الله- وكذلك في المقدمات النظرية في التعريف بعلم العلل، مما ضخم رسالته.

- مسالك نقد المتن عند نقاد الحديث في القرن الثالث الهجري—دراسة نظرية تطبيقية-: نبيل بلهي.

- نقد متن الحديث، تاريخه ومقاييسه، ومناهج العلماء فيه: شفيق وينغرا، رسالة ماجستير،جامعة دار الهدى الإسلامية، الهند.

- مقاييس نقد متون السنة النبوية: مسفر بن غرم الله الدميني.

- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي: صلاح الدين الأدلبي.

صعوبات البحث:

من المعلوم أنه لابد لكل بحث من صعوبات تواجهه، وعقبات تحول دون كماله، وذلك من طبيعة البحث العلمي، فكان من أبرز ما واجهني من صعوبات في إعداد هذا البحث:

- صعوبة علم نقد الحديث ودقة مباحثه، حيث تحتاج نصوص النقاد إلى تأمل وتدبر وتمعن لفهمها و توجيهها، فمن عادتهم في النقد إيجاز العبارة وأحيانا الإشارة فقط، فيحتاج إلى جمع طرق الحديث والنظر في كلام الأئمة حتى تفهم كلام الناقد.

- التداخل الكبير بين علم النقد ومسالك التعليل في المتن، مما صعب على الباحث توزيع المادة العلمية واختيار الأمثلة المناسبة، وجمعها تحت عنوان واحد.

- قلة الدارسات التطبيقية المتعلقة بنقد المتون في القرن الثالث الهجري، واستخراج معالمها ومسالكها.

- صعوبة تتبع طرق الأحاديث من بطون الكتب الحديثية على الرغم من توفر المكاتب الإلكترونية وتطورها.

منهج البحث:

طبيعة هذا البحث التطبيقي فرضت علّي استخدام ثلاثة مناهج رئيسية وهي:

- المنهج الوصفي: اعتمدت هذا المنهج في ذكر ترجمة الإمام مسلم وحياته الشخصية والعلمية من خلال ما سردته كتب التراجم والرجال، وكذا اعتمدته في ذكر جميع الأعلام المترجم لهم في هذه المذكرة، وفي عرض كتاب "التمييز" ووصفه.

- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبع المرويات التي تعرض لها الإمام مسلم بن الحجاج- رحمه الله- بالنقد الحديثي من جهة المتن.

- المنهج الاستنباطي: ويكمن ذلك من خلال تصنيف هذه المرويات وفق وجوه أو معايير التي احتكم إليها الإمام مسلم نفسه، ونص عليها إما تصريحا أو تلميحا، ومن ثم قمت بدراستها وتحليل نتائجها.

منهجية البحث:

- الاعتماد على تحقيق الدكتور صالح بن أحمد بن ثابت بن ديان لكتاب "التمييز" في كامل البحث، ونادرا ما اعتمد على تحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي لفائدة ما.

- أقوم بجمع المرويات في حدود البحث ثم أحصرها وأصنفها وفق معايير المناسبة لها.

- أورد نص الحديث الذي تعرض له الإمام مسلم بالنقد من جهة المتن وإذا كان الحديث طويلا اقتصرت منه على محل الشاهد.

- ثم أذكر بعد ذلك تعليق الإمام مسلم على هذا الحديث كاملا دون اختصار أو تصرف.

- أخرج الأحاديث من مصادرها الأصلية بدءا بأصحاب الكتب التسعة ثم من بعدهم بحسب تاريخ وفياتهم.

- أراعي في التخريج اختلاف ألفاظ المتون تحقيقا لمقصود البحث.

- أقوم بدراسة الأحاديث دراسة تفصيلية تفي بمقصود البحث بإذن الله.

- أتعرض في البحث إلى نقل كلام بعض الأئمة النقاد الذين تكلموا على هذه الروايات بالنقد الحديثي من جهة المتن –إن وجد- تتميما للفائدة، وإبانة لجهود المحدثين في نقدهم للمتون.

- ومن ثم استخلص منهج الإمام مسلم بن الحجاج من خلال هذه الدارسة التفصيلية.

– أترجم لما تدعو الحاجة إليه ويقتضيه البحث من رجال الحديث واقتصر في الحكم على الراوي غالبا على ما في كتاب التهذيب للحافظ المزي، أو التقريب للحافظ ابن حجر،إلا إذا اقتصر البحث للتوسع في معرفة حال الراوي فأرجع حينئذ إلى كتب الرجال المطولة.

– أعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف الشريف، وألتزم الرسم العثماني في كتابة الآيات حسب مصحف المدينة النبوية برواية ورش.

– أما بالنسبة للحواشي فإنني أقوم بتقديم اسم المؤلف، على الكتاب، ثم التحقيق إن وجد، ثم الطبعة وتاريخ النشر، ثم الدار، والجزء والصفحة.

– ولقد اتبعت الرموز التالية في جميع البحث: (ت) تحقيق، (ط) الطبعة، (دمن) دون معلومات النشر، (دط) دون طبعة، (ج) الجزء، (ص) الصفحة، (مج) مجلة.

خطة البحث:

من أجل ضبط الموضوع وبسط الكلام فيه والإجابة عن التساؤلات السابقة، حاولت رسم معالم له ظهرت في شكل خطة، جاءت من حيث الإجمال في مقدمة وثلاثة مباحث حاولت فيها الإلمام بجوانب الموضوع وخاتمة لأهم النتائج المتوصل لها بعد الدراسة، أما من حيث التفصيل فهي كالآتي:

المقدمة

المبحث الأول: مفهوم نقد المتن عند المحدثين.

المطلب الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: تعريف المتن لغة واصطلاحا.

المطلب الثالث: تعريف نقد المتن.

المطلب الرابع: مراحل نشأة النقد الحديثي.

المطلب الخامس: أهمية نقد المتن وشروط الناقد.

المبحث الثاني: التعريف بالإمام مسلم ومنهجه في كتابه التمييز.

المطلب الأول: التعريف المختصر بالإمام مسلم.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "التمييز".

المطلب الثالث: منهج الإمام مسلم في كتابه "التمييز".

الفرع الأول: طريقته في ترتيب الكتاب.

الفرع الثاني: ألفاظ التعليل عند الإمام مسلم.

المبحث الثالث: نقد المتن عند الإمام مسلم في كتابه "التمييز" .

المطلب الأول: نقد المتن بالشذوذ وصوره.

الفرع الأول: نقد حديث:"... وأخفى صوته" بسبب الشذوذ.

الفرع الثاني: نقد حديث: "بسم الله وبالله..." بسبب الزيادة الشاذة.

الفرع الثالث: نقد حديث:"... احتجم رسول الله ﷺ في المسجد" بسبب التصحيف.

المطلب الثاني: نقد المتن بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.

الفرع الأول: نقد حديث: "... وَلم يمس مَاء حَتَّى ينَام" بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.

الفرع الثاني: نقد حديث:" أن رسول الله ﷺ مسح على الجوربين والنعلين" بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.

المطلب الثالث: نقد المتن بمخالفة الأحداث التاريخية.

الفرع الأول: نقد حديث: "... أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة" بمخالفة الأحداث التاريخية.

المطلب الرابع: نقد المتن بمخالفة الراوي لما رواه.

الفرع الأول: نقد حديث: "للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن..."بسبب مخالفة الراوي لما رواه.

الفرع الثاني: نقد حديث:" صليت مع النبي ﷺ في السفر والحضر فصلى الظهر في الحضر أربعا وبعدها ركعتين..." بمخالفة الراوي لما رواه.

المبحث الأول:

مفهوم نقد المتن عند المحدثين.

المطلب الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: تعريف المتن لغة واصطلاحا.

المطلب الثالث: تعريف نقد المتن.

المطلب الرابع: مراحل نشأة النقد الحديثي.

المطلب الخامس: أهمية نقد المتن وشروط الناقد.

المبحث الأول: مفهوم نقد المتن عند المحدثين.

قبل الشروع في ثنايا أي بحث لابد أن نقوم بتوضيح معانيه اللغوية والاصطلاحية لتكون مفاهيم الموضوع واضحة لأي قارئ عند الاطلاع عليه، ولهذا قمت في هذا المبحث بتعريف نقد المتن عند المحدثين ونشأة النقد الحديثي، وتحدثت عن صناعة المحدثين في نقد المتن.

المطلب الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحا.

من خلال معرفتي واطلاعي على بعض الكتب وجدت أن أول من حاول تعريف مصطلح "النقد" هو الدكتور مصطفى الأعظمي، ولكن قبل عرض تعريفه سأتكلم أولا عن تعريف النقد لغة ثم في اصطلاح بعض العلماء.

الفرع الأول: تعريف النقد لغة.

جاءت كلمة " النقد" في اللغة بمعاني مختلفة منها:

- (نَقَدَ) النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه ...ومن الباب: نَقْدُ الدِّرْهَمِ، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك. وَدِرْهَمٌ نَقْدٌ: وازن جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم.[1]

- النَّقْدُ: خِلاَفُ النَّسِيئَةِ، ... والنَّقْدُ: تَمْيِيزُ الدّارهم وإِخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا، وكذا تمييز غيرها، كالتنقاد والتنقد، وَقد نَقَدها ينقدها نقدا، وانتقدها، وتنقدها، إِذا ميز جيدها من رديئها...والنقد: الجيد الوازن من الدراهم. ودرهم نقد. ونقود جياد[2].

1-أحمد بن فارس القزويني: معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دط،(1399هـ -1979م)، دار الفكر، ج5، ص 467. بتصرف.

2-مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، ت: مجموعة من المحققين، د ط، دار الهداية، ج9، ص 230، بتصرف.

الفرع الثاني: تعريف النقد اصطلاحا.

– قال الدكتور مصطفى الأعظمي في كتابه منهج النقد عند المحدثين: "يمكن تعريفه بأنه تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا".[1]

– وقد عقب الأستاذ أمين عمر دغمش على هذا التعريف، فقال: وفي تعريف د. الأعظمي قصور فالتعريف أقرب إلى علم الجرح والتعديل، أو التصحيح والتضعيف، وإن كان لكل هذه العلوم اتصال وثيق، ثم أعطى رأيه في تعريف النقد وبأنه أقرب إلى علم العلل وأنه عملية متقدمة على الجرح والتعديل، فقال: فالنقد "بحث عن العلل الخفيفة[2] في الحديث سواء كانت في السند أو المتن"[3].

مناقشة وتعقيب:

يمكن مناقشة الأستاذ أمين عمر دغمش بالقول أنه: يحتمل رأيه الصواب ويحتمل الخطأ، وأن علم العلل وعلم الجرح والتعديل علمان مرتبطا بعضهما بالآخر، فلا نستطيع أن نقول أن علم العلل متقدم على علم الجرح والتعديل أو العكس، وأن علم النقد أكثر دقة منهما كما أنه يشملهما معا.

– عند الدكتور الجوابي: قال علم نقد الحديث هو: "الحكم على الرواة تجريحا أو تعديلا بألفاظ خاصة ذات دلائل معلومة عند أهله، والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها لتصحيحها أو تضعيفها، ولرفع الإشكال عما بدا مشكلا من صحيحها ودفع التعارض بينها، بتطبيق مقاييس دقيقة"[4].

1–مصطفى الأعظمي: النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، ص5.

2–في لفظة "الخفيفة": وقع تصحيف للأستاذ فالصواب "الخفية " بدليل أنه قال في آخر كلامه" لذلك أرى أنه أقرب إلى علم العلل، فعلم العلل يقوم على البحث والتنقير وإدامة النظر للوقوف على العلل الخفية في الحديث" والله تعالى أعلى وأعلم.

3–أمين عمر دغمش: دراسات حديثية تطبيقية في نقد المتن، جامعة البلقاء التطليقية، كلية الدعوة وأصول الدين، ص 5.

4 – مُحَمَّد الطاهر الجوابي: جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، د م ن، ص 93.

– عند الدكتور بدر بن مُحَمَّد العماش: عرف النقد فقال: " تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها مع بيان علة ذلك".[1]

والتعريف الذي أقترحه ولعل فيه شيئاً من الصواب، أن النقد في اصطلاح المحدثين:

"هو عملية تتبع و مقارنة الأحاديث المقبولة من المردودة وبيان عللها، سواء تعلق بالرواة أو المرويات أو بهما".

المطلب الثاني: تعريف المتن لغة واصطلاحا.

عرف علماء الحديث المتن بتعاريف متقاربة جدا، وفي هذا المطلب سأقوم بعرض موجز لتعريف المتن في اللغة والاصطلاح.

الفرع الأول: تعريف المتن لغة.

– متن: المِتنُ والمِتْنَةُ لغتان، يُذكَّر ويُؤَنَّث، وهما متنتان لحمتان معصوبتان بينهما صلب الظَّهْر معلوتان بعقبٍ، والجميع المُتُونٌ... والمتن في الأرض: ما ارتفع وصلب، وجمعه مِتان. ومتن كل شيءٍ: ما ظهر منه،...والمتن: متن السيف.[2]

– وجاء في لسان العرب:

متن: المِتْنُ من كل شيء: ما صلب ظهره، والجمع مُتُون ومِتَانٌ؛ والمِتْنُ: ما ارتفع من الأرض واستوَى، وقيل: ما ارتفع وصلب...[3].

الفرع الثاني: تعريف المتن اصطلاحا.

بما أن مصطلح المتن جد متداول لدى القارئ لذا سأكتفي بتعريفه على النحو التالي:

1–بدر بن مُحَمَّد بن محسن العماش: أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج(17)، ع(33)، ربيع الأول 1426هـ، ص5.

2–أبو عبد الرحمن الفراهيدي: كتاب العين، ت: مهدي المخزومي، دط، دار ومكتبة الهلال، ج8، ص131، بتصرف.

3–جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، ط3، (1414هـ)،دار صادر –بيروت،ج13،ص398. بتصرف.

– عند الإمام ابن جماعة: الْمَتْن: فَهُوَ فِي اصْطِلَاح الْمُحدثين مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ غَايَة السَّنَد من الْكَلَام[1].

– عند الحافظ ابن رجب: المتن هو ما ينقل عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية أو ما ينقل عن الصحابة والتابعين.[2]

المطلب الثالث: تعريف نقد المتن.

بعد أن قمت بتعريف مصطلحي "النقد"، و "المتن" فإنني سأعرض الآن بعض تعريفات المصطلح المركب الإضافي" نقد المتن"، مع محاولة استنتاج تعريف أراه صوابا بحول الله، ومن الذين قاموا بتعريف مصطلح "نقد المتن":

–عند أعمر قطان[3]: علم نقد متن الحديث: " هو العلم الذي يعتني بدراسة مضمون نص الحديث من حيث خلوه من العلل القادحة، ومدى موافقته للأصول الشرعية الصحيحة، والقواعد العقلية الصريحة، والحقائق العلمية، والتاريخية الثابتة[4]".

– الدكتور نبيل بلهمي: " نقد المتن هو: تمييز و تمحيص المرويات، لمعرفة الخطأ من الصواب في لفظها ومعناها، والحكم على ذلك بالقبول أو الرد، عبر مسالك معلومة".[5]

1- مُحَمَّد بن إبراهيم بن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط2(1406هـ)، دار الفكر- دمشق، ج1، ص 29.

2- ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي: ت: همام عبد الرحيم سعيد، ط1، (1407هـ - 1987م)، مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن، ج1، ص 156.

3-أعمر فطان: نقد متن الحديث عند الصحابة السيدة عائشة ﵂ نموذجا، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ع (33)، ص 89.

4-الثابتة: وقع تصحيف للكلمة، وأصلها الثابتة.

5- نبيل بلهي: مسالك نقد المتن عند نقاد الحديث في القرن الثالث الهجري –دراسة نظرية تطبيقية–رسالة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر، كلية أصول الدين، ص24.

– قال الدكتور عماد الدين الرشيد[1]: تبين لي أنهم يطلقون نقد المتن ويريدون به المعاني الآتية:

1- التوفيق بين متن الرواية وما يعارضه، سواء عارضه حديث، أم آية، أم قاعدة، أم مفهوم عقلي صحيح.

2- ترجيح بعض المتون على بعض.

3- ترك العمل بالحديث المقبول بناء على معارضة محتواه لنص، أو عقل صحيح، وهذا أكثر المعاني استعمالاً لمصطلح نقد المتن، ولاسيما في مجال التطبيقات. ولاشك في أن من صور ترك العمل بالحديث عند تعذر الجمع ترجيح بعض المتون على بعض، وهو المعنى السابق.

4- انتقاد بعض المتون ولو كان ظاهرها القبول في أثناء النقد الحديث عموما.

5- رد الحديث بناءً على معارضة محتواه لنص، أو قاعدة، أو مفهوم عقلي مع صحة إسناده.

والتعريف الذي أراه مناسبا لنقد المتن هو:

العلم الذي يعتني بتمحيص متون الأحاديث، مع بيان أسباب وقرائن تعليلها بمعايير وضوابط معلومة، والحكم عليها قبولاً ورداً.

المطلب الرابع: مراحل نشأة النقد الحديثي.

يشتمل هذا المطلب على ثلاثة فروع، يبحث في الأول عن نقد المتن الحديث في عهد النبوة، وفي الثاني عن نقد المتن الحديث في عهد الصحابة، وفي الثالث نقد المتن الحديث في عهد التابعين وأتباعهم.

الفرع الأول: نقد المتن الحديثي في عهد البنوة.

كان نقد المتن في عهد النبي صلى الله عليه نادرا جدا، إذ الصحابة هم الذين يمثلون السلسلة الأولى للإسناد. وكما هو معلوم بحكم مشاهدتهم أن الصحابة رضوان الله عليهم كلهم عدول بنص

1- عماد الدين الرشيد: مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي، مجلة إسلامية المعرفة، ع(39)، ص 14.

الكتاب وسنة رسوله ﷺ، شاهدوا التنزيل وكانوا يفقهون كل ما يشرع عليهم، إلا في بعض الأمور التي تستعصي عليهم فكانوا يرجعون إلى رسول الله ﷺ لأجل الإيضاح والتعلم. وكان نقدهم لبعضهم من باب التثبت والحيطة، لا من جهة التكذيب أو التشكيك[1].

كما أكد رسول الله ﷺ حفظ متون الحديث، ومثال ذلك ما رواه الإمام البخاري، عن البراء بن عازب قال: النبي ﷺ:" إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك، فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به ". قال: فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورسولك، قال: "لا، ونبيك الذي أرسلت"[2]. قال ابن بطال في شرحه لهذا الحديث:"... وقوله: ونبيك الذي أرسلت حجة لمن قال: إنه لا يجوز نقل حديث النبي ﷺ، على المعنى دون اللفظ، وهو قول ابن سيرين، ومالك وجماعة من أصحاب الحديث"[3].

ولقد نقلت إلينا كتب السنة أمثلة أخرى تدل على توثيق الصحابة عن النبي ﷺ، وذلك ما جاء عن عمر:"...وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ، فينزل يوما وأنزل يوما، فإذا نزلت جئته من خبر ذلك اليوم من الأمر وغيره، وإذا نزل فعل مثله، وكنا معشر قريش نغلب النساء، فلما قدمنا على الأنصار إذا هم قوم تغلبهم نساؤهم، فطفق نساؤنا يأخذن من أدب نساء الأنصار، فصحت على امرأتي، فراجعتني، فأنكرت أن تراجعني، فقالت: ولم تنكر أن أراجعك، فو الله إن أزواج النبي ﷺ ليراجعنه،... ثم قلت وأنا قائم: طلقت نساءك، فرفع بصره إلي، فقال: "لا"، ثم قلت وأنا قائم:

1- محمد مصطفى الأعظمي: المرجع السابق، ص 7.

2-البخاري: الصحيح، ت: محمد زهير بن ناصر، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، ط1، (1422هـ)، دار طوق النجاة، ج 1، ص58، رقم الحديث (247)، صححه الألباني.

3-ابن بطال: شرح صحيح البخاري، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، (1423هـ - 2003م)، مكتبة الرشد- السعودية –الرياض، ج1،ص 365.

أستأنس يا رسول الله، لو رأيتني وكنا معشر قريش نغلب النساء، فلما قدمنا على قوم تغلبهم نساؤهم، فذكره فتبسم النبي ﷺ..."[1].

الفرع الثاني: نقد المتن الحديثي في عهد الصحابة.

بعد وفاة النبي ﷺ ظهرت مرحلة أخرى من مراحل نشأة النقد الحديثي ألا وهي نقد متن الحديث في عهد الصحابة، فالصحابة كانوا لا يشكون ببعضهم البعض، بل كانت غايتهم التثبيت والاحتياط في قبول الحديث[2]، وكان الصحابة من أكثر الناس توقيا في حمل الحديث وآدائه، ومن ذلك ما روى عن ابن عباس قال:" فلما ارتقى عمر المنبر أخذ المؤذن في أذانه فلما فرغ من أذانه قام عمر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال أما بعد فاني أريد أن أقول مقالة قد قدر أن أقولها لا أدري لعلها بين يدي أجلي فمن وعاها وعقلها وعلمها وحفظها فليتحدث بها حيث ينتهي به ومن خشي أن لا يعيها فإني لا أحل لأحد أن يكذب علي"[3].

ولقد مارس الصحابة في نقدهم لمتون الأحاديث ضوابط ومعايير ومن هذه الضوابط، عرض الروايات على الأصول الشرعية ونقصد بها: مخالفة الحديث للقرآن الكريم، مخالفة الحديث للأحاديث الصحيحة الثابتة والمشهورة، مخالفة الحديث للإجماع، فما كان موافقا لهذه الأصول عملوا به، وما كان مخالفا لتلك الأصول تركوه، ومن ذلك ما جاء في القصة المشهورة لفاطمة بنت قيس، كما رواه الإمام مسلم، عن فاطمة بنت قيس قالت: "طلقني زوجي ثلاثا على عهد النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: لا سكنى لك ولا نفقة، قال مغيرة: فذكرته لإبراهيم، فقال: قال عمر: لا ندع كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت، وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة"[4].

1-البخاري: المصدر السابق، ج 3، ص 133، رقم الحديث (2468)، قال فيه الإمام الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب قد روي من غير وجه عن ابن عباس. الترمذي: السنن، ت: بشار عواد، د ط، (1998م)، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ج5، ص 280، رقم الحديث (3318).

2- شفيق وينغرا: نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومناهج العلماء فيه، رسالة ماجستير، جامعة دار الهدى الإسلامية- الهند، ص 45،(بتصرف).

3-مسلم: التمييز، ت: صالح بن أحمد بن ثابت ديان، ط1، (1430هـ- 2009م)، مكتبة الإمام الألباني، ص56.

4-الترمذي: السنن، ت: بشار عواد، د ط، (1998م)، دار الغرب الإسلامي –بيروت، ج2، ص 475، رقم الحديث (1180). وقال فيه: هذا حديث حسن.

وجاءت كتب السنة بروايات كثيرة تدل على أن عائشة ﵂ من أكثر الصحابة الذين مارسوا نقد المتون، حيث جمع الإمام الزركشي كتاب في ذلك سماه "**الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة**".

وفي الأخير نستخلص أن الصحابة رضوان الله عليهم هم الأوائل الذين بحثوا في نقد متون الأحاديث، قبل البحث عن قائلها بالتالي فإننا نجد أن نشأة نقد المتن تأسس قبل نقد الإسناد.

الفرع الثالث: نقد المتن في عهد التابعين وأتباعهم.

بعد انقضاء عهد الصحابة جاء عهد التابعين وأتباعهم، ومع بُعد الزمن عن عهد النبوة وبداية ظهور الكذب والوضع في أحاديث رسول الله ﷺ، ومع ظهور أهل الفرق والبدع كالتشيع، والخوارج،...بدأ الناس يفكرون في طرق للحذر ممن يأخذون الأحاديث ويفتشون في الأسانيد ومتون الأحاديث، كما ظهرت في عصرهم أوائل المصنفات وكثر طلبة الحديث و الرحلة، فسلك التابعون وأتباعهم نفس مسلك الصحابة فكانت لهم آراء و أقوال في نقد متون الحديث.

وقد جاءت كتب الحديث وعلومه مليئة بعشرات الأمثلة التي تدل على أنهم قاموا بنقد الأحاديث وتمييز الروايات، كما نجد أن بعض التابعين قد وهموا بعض الصحابة، ومثال ذلك ما رواه الإمام أبو داود في سننه عن سعيد بن المسيب، قال: "وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم"[1].

كما وهم بعض التابعين بعضهم البعض، ومثال ذلك ما رواه ابن عساكر عن خصيف قال: "سألت سعيد بن جبير عن الذي روى نافع عن ابن عمر في قوله:"فائتوا حرثكم أنى شئتم" فقال: سعيد كذب نافع أو قال أخطأ نافع ثم قال لي خصيف: إن ابن عمر لم يكن يرى العزل فأي عزل أشد مما قال أمرت أن تعتزل في المحيض"[2].

1-أبو داود: السنن، ت: شعيب الأرنؤوط، ط1، (1430هـ - 2009م)، دار الرسالة العالمية، ج3، ص 242، رقم الحديث (1845). قال فيه الألباني: صحيح مقطوع.

2-ابن عساكر: تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، د ط، (1415هـ- 1995م)، دار الفكر، ج61، ص 438

وهكذا استمر نقد متن الحديث من جيل إلى جيل وأخذ يتطور شيئًا فشيئًا، وصولا إلى العصر الذهبي الذي شهد تطورا كبيرا في التصنيف، وفي علوم الحديث بصفة خاصة، وفي علم النقد بصفة أخص، حيث ظهرت كتب الصحاح، والمسانيد، والموطأت، وكتب علم الرجال، علم العلل و السؤالات، والتراجم، والطبقات... إلى يومنا هذا الذي شهد تطورا ملحوظًا في التجديد في التصنيف حول نقد المتن الحديثي، كما يجدر التنبيه أن مسألة قبول الأحاديث وردها مسألة اجتهادية تقوم وفق ضوابط وقواعد عند المتخصصين في علم نقد الحديث.

وفي خلاصة هذا المطلب: أجد أن تاريخ نقد متن الحديث تأسس في حياة رسول الله ﷺ، ولكن بصورة نادرة جدا. كذلك في عهد الصحابة وشهد تطورات مختلفة بعد ذلك، وأنه حتى ولو وجد فإنه في الظاهر لأنه لا يمكن أن يورد تعارض بين آية وآية أخرى، أو تعارض حديث مع حديث آخر إلا ظاهرا، وإننا نشهد في الآونة الأخيرة طعونا تحاول التشكيك في القرآن والسنة النبوية، وعلى الرغم من ذلك فإن علماء المسلمين كانوا لهم بالمرصاد.

المطلب الخامس: أهمية نقد المتن وشروط الناقد.

و بعد أن تحدثت عن التعريف ببعض مصطلحات البحث و معرفة نشأة نقد المتن الحديثي، رأيت أنه لا بد لي أن أعالج موضوع أهمية نقد المتن الحديثي، وشروط الناقد وآلاته التي يجب توفرها في نقد المتن.

الفرع الأول: أهمية نقد المتن.

إن علم نقد الحديث يعتبر من أجلّ وأشرف وأدق علوم الحديث، كيف لا وهو العلم الذي لم يتقنه إلا الجهابذة الكبار العظماء من الحفاظ، كالإمام يحي بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد، والبخاري، ومسلم...، حيث قال الحافظ ابن حجر: "وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايضاً واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة

ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم...، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك"[1].

و علم نقد الحديث من أهم العلوم التي ساهمت في حفظ السنة النبوية، والذب عنها كل الشبهات والطعون، بيان علل الحديث سندا ومتنا. وكما تكمن أهمية هذا العلم في أنه من أهم أساسيات حفظ السنة النبوية المطهرة، وتكوين الطالب في استقراء وتتبع طرق الحديث سندا ومتنا، وفي معرفة أحوال الرواة والمرويات، وفي فهم ومعرفة مراد كلام رسول الله ﷺ، كما تكمن أهميته في استعمال الناقد عقله في دراسة وتتبع متون الأحاديث إذا ورد حديث يناقض الحس والواقع....وهكذا.

كما تعددت أقوال النقادِ في بيانِ أهميةِ علم النقد أو كما يعرف عندهم لعلم العلل وشرفهِ وعزته ودقته، فمن الأقوالِ في ذلكَ:

قول عبد الرحمن ابن مهدي: "لأن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي"[2].

قول ابن المديني: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"[3].

قول ابن القيم: " ومعرفة هذا الشأن وعلله ذوق ونور يقذفه الله في القلب يقطع به من ذاقه ولا يشك فيه ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به وهذا كنقد الدراهم لأربابه فيه ذوق ومعرفة ليستا لكبار العلماء..."[4].

1- ابن حجر العسقلاني: النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، (1404هـ -1984م)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ج2، ص 711.

2-ابن أبي حاتم: علل الحديث، ت: فريق من الباحثين، ط1، (1427هـ- 2006م)، مطابع الحميصي، ج 1، ص 19.

3- الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: محمود الطحان، د ط، مكتبة المعارف –الرياض،ج2، ص257.

4- ابن القيم: الفروسية، ت: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، ط1، (1414هـ- 1993م)، دار الأندلس– السعودية–حائل، ص 235.

و هنا أكتفي بذكر هذا القدر من كلام الأئمة والنقاد في أهميةِ هذا العلم، وشرفِهِ، ودقته كثير، ولعل ما تقدم كافٍ في بيان ذلك.

الفرع الثاني: شروط الناقد.

من المعلوم أن علم النقد من أصعب وأدق علم من علوم الحديث، وأن هذا العلم لا يتقنه أي شخص إلا من توفرت فيه مؤهلات ضرورية[1]، قال عبد الرحمن بن مهدي: "أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال: هذا جيد، وقال: هذا بهرج، أكنت تسأل عم ذلك، أو كنت تسلم الأمر له؟ قال: بل كنت أسلم الأمر له قال: فهذا كذلك، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة"[2].

و كما تحدث العلماء الحفاظ النقاد عن شروط وصفات الناقد التي يجب أن تتوفر فيه منها:

- **أن يكون الناقد ملازما للتقوى و التواضع، وإخلاص النية إلى الله تعالى:**
- **أن يكون الناقد من أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب:**

قال الحافظ ابن الصلاح:" وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه"[3].

- **أن يبحث الناقد في غوامض الحديث وعلله، ورجاله، وجودة التصور، ومداومة الاشتغال بالحديث:**

قال الحافظ السخاوي:" فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالا نقادا تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين. فتقليدهم، والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة

1- نجم عبد الرحمن خلف: نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، ط1،(1409هـ - 1989م)، مكتبة الرشد- المملكة العربية السعودية، ص28، (بتصرف).

2-البيهقي: معرفة السنن و الآثار، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط 1، (1412هـ- 1991م)، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان) وآخرون، ج1، ص143.

3-ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، د ط، (1406هـ - 1986م)، دار الفكر- سوريا، ص 90.

التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع – يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله"[1].

- **كثرة سماع الحديث وطول الممارسة:**

قال الحافظ ابن رجب:" ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه"[2].

- **مجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم و الوقوف على روايات أهل الحديث و النظر في كتبهم:**

قال الإمام البيهقي:"وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم، وإنما يعرف بكثرة السماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على روايتهم حتى إذا شذ منها حديث عرفه".[3]

- **أن يميز بين كلام رسول الله ﷺ وكلام غيره:**

قال الحافظ أبو الفداء الدمشقي:"وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والسيوف، والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس"[4].

- **أن يكون الناقد عالما بالسنن الصحيحة والآثار، ومعرفة سيرة الرسول وهديه وفيما يأمر وينهى:**

1-السخاوي: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ت: علي حسين علي، ط1، (1424هـ-2004م)، مكتبة السنة-مصر، ج1، ص 289.

2- ابن رجب الحنبلي: المصدر السابق، ج1، ص 126.

3-البيهقي: نفس المرجع، ج 1، ص 143.

4-ابن كثير: اختصار علوم الحديث، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، ط2، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ص64.

قال الإمام ابن القيم:"لما سئل عن: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره وهذا شأن كل متبع مع متبوعه فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم"[1].

1- ابن القيم: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، (1390هـ - 1970م)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ص 44.

المبحث الثاني:

التعريف بالإمام مسلم ومنهجه في كتابه التمييز.

المطلب الأول: التعريف المختصر بالإمام مسلم.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "التمييز".

المطلب الثالث: منهج الإمام مسلم في كتابه "التمييز".

المبحث الثاني: التعريف بالإمام مسلم ومنهجه في كتابه التمييز.

قبل الدخول في الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع رأيت أنه من الاحترام والتقدير الوقوف على ترجمة ولو مختصرة للإمام مسلم-رحمه الله-، وطبعا فهو إمام جليل وغني عن التعريف، لذلك سأكتفي بالوقوف على بعض المحطات المهمة في سيرته الشخصية والعلمية.

المطلب الأول: التعريف المختصر بالإمام مسلم.

الفرع الأول: اسمه ونسبه:

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القُشيري النيسابوري ينسب إلى قبيلة بني قُشير العربية، وهو أيضا نيسابوري إحدى بلدات خراسان .نشأ في بيت علم وجاه مما ساعده على الإقبال على العلم وهو صغير والتفرغ له، فكانت له تجارة وزراعة في نيسابور[1].

الفرع الثاني: مولده ونشأته:

وولد سنة 202 هـ أو 204 هـ أو 206 هـ والأخير الراجح لاتفاقه على أنه توفي 261هـ ونص الحاكم على أنه عاش 55 سنة فيكون الراجح لمولده206هـ.

بدأ العلم مبكرا سنة 218 هـ وأول من أخذ عنه يحي بن يحي التميمي وعدد آخر من شيوخ بلده[2].

1- شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين، ط3، (1405هـ -1985م)، مؤسسة الرسالة، ج12، ص558.

2- شمس الدين الذهبي: تذكرة الحفاظ، ط1(1419هـ-1998م)، دار الكتب العلمية بيروت، ج2، ص590.

الفرع الثالث: رحلاته:

كانت أولى رحلاته سنة 220 هـ إلى الحجاز حاجا فسمع فيها من القعنبي ثم عاد،ثم إنه رحل رحلة واسعة قبل سنة 230 هـ إلى العراق والشام والحجاز ومصر وغيرها فأخذ عن كثير من الشيوخ وصار من الحفاظ المتقنين[1].

الفرع الرابع: بعض شيوخه وتلاميذه.

بلغ شيوخه الذين روى عنهم في الصحيح فقط 220 شيخا وقد أخذ عن عدد كبير من الشيوخ منهم :الإمام البخاري وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحي بن يحي النيسابوري، وقتيبة بن سعيد وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي خيثمة زهير بن حرب وأبي بكر بن أبي شيبة، ومُحَمَّد بن بشار بندار، ومُحَمَّد بن عبد الله بن نمير، وأبي كريب مُحَمَّد بن العلاء، وأبي الربيع الزهراني، وأبي موسى مُحَمَّد بن المثنى، وهناد بن السري ومُحَمَّد بن يحي بن أبي عمر، ومُحَمَّد بن يحي الذهلي، وعبد الله الدارمي، وإسحاق الكوسج وخلق سواهم[2].

ومن أشهر تلاميذه: الترمذي، وابن أبي حاتم، وابن خزيمة، وابن الحسن الهلالي وهو أكبر منه والحافظ أبو عوانة وغيرهم[3].

الفرع الخامس: بعض مصنفاته وثناء العلماء عليه ووفاته:

أولا– بعض مصنفاته:

ترك رحمه الله تعالى عددا كبيرا من المصنفات منها[4]:

1- الصحيح 2 – المسند الكبير على أسماء الرجال

1- أبو الأشبال: شرح صحيح مسلم، د م ن، ج1، ص6.

2- أبو الحجاج المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: بشار عواد معروف، ط1، (1400هـ- 1980م)، مؤسسة الرسالة -بيروت ج27، ص500.

3- شمس الدين الذهبي: المرجع سابق، ج12، ص558.

4- شمس الدين الذهبي: المرجع سابق، ج12، ص579.

3 –الجامع الكبير على الأبواب 4 –كتاب العلل

5- كتاب أوهام المحدثين 6- كتاب التمييز

7- كتاب الوحدان 8- كتاب الطبقات

ثانيا– ثناء العلماء عليه:

ولقد أثنى على الإمام مسلم رحمه الله كبار العلماء من شيوخه وأقرانه وتلاميذه ومن جاء بعده من علماء الأمة، فقال عنه الإمام أحمد بن سلمة: "رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما"[1].وقال إسحاق الكوسج: "لمسلم لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين"[2].

ثالثا– وفاته:

توفي رحمه الله آخر رجب سنة 261 هـ عن 55 عاما ودفن بنيسابور[3].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "التمييز".

سأتعرض في هذا المطلب لدراسة كتاب "التمييز" للإمام مسلم–رحمه الله– من جوانب علمية مختلفة من حيث اسم الكتاب، وقيمته العلمية، وموضوعه، ومصادر الإمام مسلم في الكلام على العلل.

الفرع الأول: التحقيق من نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

بعد تصفح بعض الكتب في هذا الموضوع، لنصوص الأئمة الكبار فإنه توجد دلائل كثيرة تؤكد صحة نسبة الكتاب إلى الإمام مسلم بن الحجاج، ومن هؤلاء العلماء الكبار؛ الخطيب البغدادي حيث قال في كتابه الجامع:" ثم الكتب المتعلقة بعلل الحديث فمنها كتاب أحمد بن حنبل وعلي بن

1- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، ط1، (1422هـ- 2002م)، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ج13، ص101.

2- حمزة بن أسد بن القلانسي: تاريخ دمشق، ت: سهيل زكار، ط1، (1403هـ- 1983م)، دار حسان- دمشق، ج58، ص89.

3- ابن حجر: تقريب والتهذيب، ت: مُحَمَّد عوامة، ط1، (1406هـ -1986م)، دار الرشيد- سوريا، ص 529.

المديني وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وأبي علي الحافظ النيسابوري وأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وكتاب التمييز لمسلم بن الحجاج القشيري"[1].

كما أشار إليه الإمام ابن خير حيث قال:"كتاب الأسماء والكنى لمسلم بن الحجاج أربعة أجزاء، وكتاب الإفراد في ذكر جماعة من الصحابة والتابعين ﷺ ليس لهم إلا راو واحد من الثقات من تأليفه، وكتاب التمييز من تأليفه أيضا"[2]، والإمام الحاج خليفة حيث قال:" التمييز، في الحديث للإمام: مسلم بن حجاج القشيري. المتوفى: سنة 261، إحدى وستين ومائتين"[3].... وغيرهم الكثير والكثير قد أشاروا إليه.

الفرع الثاني: محتوى الكتاب ومقصد تصنيفه.

يحتوي كتاب "التمييز" لإمام مسلم-رحمه الله- الذي بين أيدينا الآن على حوالي: خمس وعشرين حديثا معللا. و يعد كتابه -رحمه الله- من أنفس وأجود كتب علل الأحاديث تأليفا، حيث قصد من تأليفه لهذا الكتاب أن يبين ويميز خطأ الرواة من صوابهم، قال الإمام مسلم-رحمه الله-:"وسألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ ببيان شاف أبينها لك حتى يتضح لك ولغيرك ممن سبيله طلب الصواب سبيلك غلط من غلط وصواب من أصاب منهم فيها"[4].

وقال أيضا:" ...الأحاديث المنقولة الموسومة عند أهل العلم بالأغاليط فيها في أسانيدها ومتونها حديثا حديثا ونخبر فيها بالعلل التي من أجلها صارت أخبار أغاليط بشرح وجوهنا به وأشباهها..."[5]

كما ابتدأ الإمام مسلم-رحمه الله- كتابه بمقدمة نفيسة، فتكلم فيها عن قوم ينكرون أقوال أهل العلم في حكمهم على الأحاديث بالصحة والضعف، وأنها من أمور الغيب.

ثم بين —رحمه الله- أن الناس متباينون في حفظهم وفي نقلهم للأحاديث، فقسمهم إلى قسمين: القسم الأول: الثقة الحافظ، وأما القسم الثاني: هم الذين عندهم بعض الأخطاء والأوهام، وبعد القسم

1-الخطيب البغدادي: المصدر السابق، ج2، ص 186.

2-أبو بكر محمد بن خير: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ت: محمد فؤاد منصور، ط1، (1419هـ - 1998م)، دار الكتب العلمية —بيروت—لبنان،ص 181.

3- حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، د ط، (1941هـ)، مكتبة المثنى- بغداد، ج1، ص 485.

4-مسلم: التمييز، المصدر السابق، ص 46.

5-مسلم: المصدر نفسه، ص 63.

الثاني أقسام حيث قصد الإمام مسلم أن يبين في هذا الكتاب أخطاء الحفاظ ومن دونهم، كما تكلم –رحمه الله– على مسألة مهمة وهي أقسام الخطأ في الإسناد وفي المتن، هي على أقسام[1]:

أولا– خطأ يسير لا يؤثر على الحديث، أو تصحيف يسير في متن الحديث.

ثانيا– الخطأ في المتن الذي يقع في لفظة منه لا يتابع عليها، وفيه زيادة مؤثرة.

ثالثا– الخطأ الذي فيه أشد من القسم الثاني، والذي فيه خطأ شنيع. وهذه الأقسام تنطبق أيضا على أقسام الخطأ في الإسناد.

ثم ذكر الإمام مسلم أسباب الخطأ في الروايات، فسرد مجموعة من الأحاديث التي تدل على الحث في حفظ السنة النبوية المطهرة وتبليغها. ثم عقد بابا ما جاء في التوقي في حمل الحديث وآدائه والتحفظ من الزيادة فيه والنقصان، وذكر فيه أحاديث وآثارا وأقوالا تفيد أن الراوي للحديث يجب عليه أن يؤديه كما سمعه، ثم ذكر بعض الأحاديث التي وقعت فيها بعض الأوهام.

الفرع الثالث: قيمة الكتاب العلمية.

كتاب "التمييز" يعتبر من أوائل كتب العلل تصنيفا، وهو في غاية الإتقان والنفاسة، وبه أشياء قيمة قلما توجد في هذا الفن، كما بين الإمام مسلم العلل بطريقة ممتازة وسهلة، غير أن هذا الكتاب مفقود والمتوفر منه جزء صغير فقط، وهو مطبوع بعدة تحقيقات، وفي هذا الفرع سأتطرق إلى أهم المؤلفين من الذين ذكروا كتاب "التمييز"، ويكون تسلسلهم حسب أقدمية وفياتهم.

- قال الخطيب البغدادي (463هـ): وهو يذكر كتب العلل فذكره من بينها، فقال:" ما كتاب بعد كتاب الله أنفع من موطأ مالك ثم الكتب المتعلقة بعلل الحديث فمنها كتاب أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي... وكتاب التمييز لمسلم بن الحجاج القشيري ثم تواريخ المحدثين وكلامهم في أحوال الرواة مثل كتاب يحي بن معين..."[2].
- قال ابن عبد البر (463هـ): وهو يذكر حديث "ذو اليدين"، فقال: "...وهذا اضطراب عظيم من ابن شهاب في حديث ذي اليدين وقال مسلم بن الحجاج في كتاب التمييز له قول ابن

1–عبد الله السعد: شرح كتاب التمييز لإمام مسلم بن الحجاج، ابن الإسلام، الشريط الأول، من الدقيقة 59 إلى 80 دقيقة.

2– الخطيب البغدادي: المصدر السابق ، ج2، ص 186.

شهاب إن رسول الله لم يسجد يوم ذي اليدين سجدتي السهو خطأ وغلط وقد ثبت عن النبي عليه السلام..."[1].

- قال السمعاني (562هـ): ذكره بعد أن تكلم عن شيوخه الذين قرأ عليهم الكتب، فقال: "...وأبا عمرو المحمي كتبت عنه بنيسابور من جملة ما سمعت منه كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله بروايته عن أحمد بن خلف عنه وسمعت من لفظه كتاب التمييز لمسلم بن الحجاج بروايته عن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي..."[2].

ابن الصلاح (643هـ): ذكره وهو يترجم للإمام مسلم، فقال:"... وصنف غير هذا الكتاب كتبا منها كتاب المسند الكبير على الرجال وكتاب الجامع الكبير على الأبواب وكتاب العلل وكتاب ذكر أوهام المحدثين وكتاب التمييز وكتاب من ليس له إلا راو واحد..."[3].

- النووي (676هـ): ذكر كتاب "التمييز" وهو يترجم للإمام مسلم، فقال:"...ومنها الكتاب المسند الكبير على أسماء الرجال، وكتاب الجامع الكبير على الأبواب، وكتاب العلل، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب التمييز..."[4].
- قال السخاوي (902هـ): ذكره وهو يسرد كتب العلل، فقال:"...ك (العلل) عن ابن عيينة رواية ابن المديني عنه، ولأحمد وعلي بن المديني والبخاري ومسلم وابن أبي حاتم والترمذي،... و (التمييز) لمسلم..."[5].

1- ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون، د ط، (1387هـ)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية –المغرب، ج1، ص 366.

2- السمعاني: التحبير في المعجم الكبير، ت: منيرة ناجي سالم، ط1، (1395هـ- 1975م)، رئاسة ديوان الأوقاف –بغداد، ج2، ص 284.

3-ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ت: موفق عبد الله، ط2، (1408هـ)، دار الغرب الإسلامي- بيروت، 59.

4-النووي: تهذيب الأسماء واللغات، د م ن، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ج2، ص 91.

5- السخاوي: المرجع السابق، ج3، ص 310.

الفرع الرابع: روايات الكتاب.

بعد الإحاطة ببعض المصادر والمراجع والمقالات على شبكة الإنترنت، فإنني توصلت إلى أن كتاب "التمييز" الموجود منه جزء يسير فقط وأما الجزء الكبير منه فهو مفقود، إلا ما ورد في بداية الكتاب باسم **أبي حاتم مكي بن عبدان**[1]، حيث قال الدكتور المحمدي في مقدمة كتابه الكشف:" وأما ما جاء في الصفحة الأولى، فافتتح الكتاب بعبارة:(قرئ على أبي حاتم مكي بن عبدان، قال: سمعت مسلم بن الحجاج القشيري...) دون إسناد ولا قراءات أو إجازات، ولعل ذلك جاء من المختصر، وليس من الناسخ للورقة الأولى الساقطة، والله أعلم"[2]. أما طبعات[3]كتاب "التمييز" سأتكلم عنها بشيء من الاختصار في الحاشية.

المطلب الثالث: منهج الإمام مسلم في كتابه "التمييز".

بعد أن تطرقت إلى تعريف موجز للإمام مسلم والتعريف بكتابه" التمييز"، سأتعرض في هذا المطلب إلى أهم وأبرز معالم منهجه في كتابه، حيث قسمته إلى فرعين فجعلت الأول على طريقة الإمام مسلم –رحمه الله– في ترتيبه للكتاب، أما الفرع الثاني بينت فيه ألفاظ التعليل عند الإمام مسلم.

1–هو: مكي بن عبدان بن مُحَمَّد بن بكر بن مسلم، المحدث، الثقة، المتقن، أبو حاتم التميمي النيسابوري. سمع: عبد الله بن هاشم، ومُحَمَّد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن حفص ...، ومسلم صاحب "الصحيح"، وجماعة. حدث عنه: أبو علي بن الصواف، وعلي بن عمر الحربي، وأبو أحمد الحاكم، ...قال الحافظ أبو علي النيسابوري: ثقة مأمون مقدم على أقرانه من المشايخ، مات في جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وثلاث مائة، وصلى عليه أبو حامد بن الشرقي، وعاش بضعا وثمانين سنة، رحمه الله.(الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 11، ص 383.

2–أبو ذر المحمدي: كشف الفجاج شرح تمييز مسلم بن الحجاج، د م ن، ص 9.

3–طبع كتاب "التمييز" طبعتين:الأولى: طبعة الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي سنة (1395هـ) ضمن مطبوعات جامعة الرياض، الثانية: هي أيضا بتحقيق الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي سنة (1410هـ)، نشر بمكتبة الكوثر، وضمنه كتابه " منهج النقد عند المحدثين". ويعد أول من أخرج الكتاب وهو كثير الأخطاء والتصحيف والسقط، ثم حقق هذا الكتاب بعدة تحقيقات منها: تحقيق الشيخ صالح بن أحمد بن ثابت ديان، وتعتبر أحسن طبعة للكتاب وألحق بعد الكتاب ستة عشر حديثا من القسم المفقود فيمن نسبها العلماء لكتاب التمييز، ثم أضاف إليها أحاديث أخرى نقل العلماء عن الإمام مسلم تعليلها والكلام عليها دون نسبتها إلى كتابه "التمييز". تحقيق الشيخ صبحي حسن حلاق. ضبط نصه وعلق عليه وأخرج أحاديثه، الشيخ أبو ذر عبد القادر مصطفى المحمدي. الشيخ أبي عمر مُحَمَّد بن علي الأزهري، الشيخ يوسف الفريحي، عن دار الصميعي. الشيخ أحمد مصطفى شعبان.

الفرع الأول: طريقته في ترتيب الكتاب.

يعد الإمام مسلم من أهم علماء الحديث الذين اهتموا بتصنيف الكتب في كل المجالات العلمية، غير أننا لم أشهد أي طريقة معينة اتبعها في تصنيفه لكتاب" التمييز" فهو لم يرتبه على الكتب والأبواب الفقهية على عكس ما صنعه في كتابه المشهور" الصحيح" ولا على المسانيد، إنما ابتدأ كتابه بمقدمة نفيسة ذكر فيها مراتب الناس في الحفظ والإتقان، ثم ذكر بابا في التوقي في حمل الحديث وأدائه والتحفظ من الزيادة فيه والنقصان[1]، ثم يذكر الإمام مسلم فقط الرواية المعلولة ثم يذكر الراوي الذي وقع منه الوهم والخطأ، ثم يتكلم في ألفاظ وعبارات تلك الراوية المعلولة، كما نجده –رحمه الله– يذكر علة الحديث بشيء من الشرح والتبسيط والوضوح، وعند قراءة هذا الكتاب يستنتج القارئ أن الإمام مسلم يبين أيضا المعايير والضوابط في نقده لمتن ذلك الحديث، ثم يسوق الروايات الصحيحة التي تخالف الرواية المعلولة. وقد تكلم الإمام مسلم–رحمه الله– بشيء من الجرح والتعديل في بعض الرواة.

الفرع الثاني: ألفاظ التعليل عند الإمام مسلم.

سأعالج في هذا الفرع بعض الألفاظ التي تدل على الخطأ والوهم والاختلاف في الرواية أو الخبر عند الإمام مسلم–رحمه الله–، ولقد تنوعت ألفاظ الحكم على الخطأ والوهم والاختلاف وذلك تباعا للعلة التي طرأت على الخبر من زيادة أو نقصان، أو تصحيف أو تحريف، أو تقديم ألفاظ أو تأخيرها، أو رواية بالمعنى أفسدت معنى الحديث أو غير ذلك من الأسباب، ولتوضيح ذلك نضرب بعض الأمثلة التي استعملها النقاد و مسلم بن الحجاج لهذه الألفاظ للدلالة على الخطأ والوهم.

أولا– ألفاظ الخطأ والوهم عند الإمام مسلم:

المثال الأول: حديث:" **وأخفى صوته...**"[2]. قال الإمام مسلم –رحمه الله–: **أخطأ** شعبة في هذه الرواية حين قال وأخفى صوته[3].

1– سلطان فهد الطبيشي: مقدمة في علم علل الحديث، كلية التربية– جامعة الملك سعود، ص 40،(بتصرف).

2– سيأتي تخريجه في ص 32.

3– مسلم: المصدر السابق، ص 66.

وفي هذا المثال نجد أن الإمام مسلم-رحمه الله- أشار إلى العلة وأن الخطأ من الإمام شعبة حين قال:" وأخفى صوته..."، حيث أصل الحديث ما جاء بلفظة "يمد بها صوته"، أو" رفع بها صوته"، ومن يظهر أن دلالة لفظة:(خطأ) عند الإمام مسلم يقصد بها ما هو خلاف الصواب.

المثال الثاني: حديث ذو الشمالين: **" فأتم ما بقي من الصلاة ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقاه الناس".**[1]

قال الإمام مسلم:" وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين **وهم** غير محفوظ لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ في هذا"[2].

والعلة التي تكلم عليها الإمام مسلم في هذا الحديث الواقعة من طرف ابن شهاب الزهري، والصحيح ما جاء عن غيره من الرواة بأن: رسول الله ﷺ حين سها في صلاته يوم ذي اليدين سجد سجدتين بعد أن أتم الصلاة.

المثال الثالث: حديث:"بت عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله صلى الله عليه...".[3]

قال –رحمه الله-:" وهذا خبر غلط غير محفوظ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك... فقد صح بما ذكرنا من الأخبار الصحاح عن كريب وسائر أصحاب ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أقامه عن يساره وهم وخطأ غير ذي شك..."[4].

و العلة التي أشار إليها الإمام مسلم بن الحجاج هي الوهم الذي وقع من طرف كثير بن زيد، و الصحيح أن النبي ﷺ أقامه عن يساره.

ثانيا– ألفاظ التصحيف عند الإمام مسلم:

أطلق الإمام مسلم بعض الألفاظ التي تدل على التصحيف في كتابه "التمييز"، نذكر نماذج منها:

1- مالك: الموطأ، ت: الأعظمي، كتاب الصلاة، باب ما يفعل من سلم في ركعتين ساهيا، ط1،(1425هـ. 2004م)، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي –الإمارات، ج2، ص 127، والدارمي: السنن، ت: حسين سليم أسد، كتاب الصلاة، باب في سجدتي السهو في الزيادة، ط1، (1412هـ - 2000م)، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ج2، ص938، رقم الحديث (1537).

2-مسلم: المصدر السابق، ص 78.

3-أحمد: المسند، ت: شعيب الأرنؤوط، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، ط1، (1421هـ - 2001م)، مؤسسة الرسالة، ج5، ص 254، رقم الحديث (3170).

4-مسلم: المصدر نفسه، ص 83.

المثال الأول: حديث:" **أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد...**".[1]

قال الإمام مسلم-رحمه الله-: "وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا وابن لهيعة

المصحف في متنه المغفل في إسناده"[2].

والعلة في هذا الحديث من رواية ابن لهيعة حيث أخطأ في إسناده ومتنه كما بين لنا الإمام مسلم- رحمه الله- وانتقد متن الحديث بسبب التصحيف في متنه حينما قال ابن لهيعة: "احتجم"، والصحيح ما جاء عنه ﷺ:" احتجر".

المثال الثاني: حديث:" **كنا نورثه على عهد رسول الله ﷺ، يعني الجد**".[3]

قال الإمام مسلم في هذا الحديث:" هذا خبر **صحف** فيه قبيصة..."[4].

و العلة المشار إليها في متن هذا الحديث أن رواية قبيصة معلولة، وإنما الصحيح ما جاء بلفظ: "كنا نوديه على عهد رسول الله ﷺ يعني في الطعام...، ومنه نجد أن الإمام مسلم قد انتقد متنه بسبب التصحيف.

ثانيا- ألفاظ المخالفة والنكارة عند الإمام مسلم:

أطلق الإمام مسلم بن الحجاج هذه الألفاظ على مرويَّات كثيرة في كتابه التمييز، وقصده منها هو ضعف أو إعلال الرواية الأولى المقابلة لها، وسوف نضرب بعض الأمثلة:

المثال الأول: حديث:"**كان ينام أول الليل ويحيى آخره وإن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ولم يمس ماء حتى ينام**".[5]

1- سيأتي تخريجه في ص48.

2-مسلم: المصدر نفسه، ص 90- 91.

3-أبو يعلى: المسند، ت: حسين سليم أسد، من مسند أبي سعيد الخدري، ط1،(1404 – 1984)، دار المأمون للتراث – دمشق، ج2، ص346، رقم الحديث (1095)، وابن أبي شيبة: المصنف، ت: كمال يوسف،كتاب الفرائض، في الجد ما له وما جاء فيه عن النبي ﷺ وغيره، ط1،(1409هـ)، مكتبة الرشد –الرياض، ج6، ص 259، رقم الحديث (31216).

4-مسلم: المصدر نفسه، ص 94.

5- سيأتي تخريجه في ص 54.

قال الإمام مسلم:" فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة وذلك أن النخعي وعبد الرحمن بن الأسود جاءا **بخلاف ما روى** أبو إسحاق"[1].

والعلة هنا من الراوي أبو إسحاق وقد خالفه اثنان ممن هم أوثق منه، والصحيح ما جاء عنهما في أن رسول الله ﷺ إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوؤه للصلاة.

المثال الثاني: حديث:" **بت عند خالتي ميمونة فاضطجع...**".[2]

قال الإمام مسلم-رحمه الله-:" وهذا خبر غلط غير محفوظ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على **خلاف** ذلك أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله ﷺ فحوله حتى أقامه عن يمينه ...وسنذكر إن شاء الله رواية أصحاب كريب عن كريب عن ابن عباس بخلاف ما روى كثير بن زيد..."[3].

في هذا المثال استعمل الإمام مسلم بن الحجاج لفظة "خلاف" أي المخالفة، وأن علته من كثير بن زيد و كما نجده -رحمه الله- أنه انتقد متن الحديث بسبب مخالفته لأخبار الصحيحة والثابتة عن رسول الله ﷺ.

المثال الثالث: حديث:" **من أعتق نصيبا له في عبد ضمن لأصحابه في ماله إن كان موسرا وإن لم يكن له مال بذل العبد**".[4]

قال الإمام مسلم:" قد ذكرنا جملة من رواة هذا الخبر عن ابن عمر وليس في حديث واحد منهم ذكر السعاية إلا الذي قدمنا حديثهم من قبل وفيما ذكر...بشيء يعتبر بهم من الرواية من أحد هؤلاء إذا **خالفوه فكيف بهم جميعا وقد أطبقوا على الخلاف لهم**".[5]

و لفظ التعليل الذي استعمله الإمام مسلم-رحمه الله- في هذا الخبر لفظة المخالفة، وتتضح دلالتها عند الإمام مسلم بأنها التغيير والمعارض، كما بين العلة المشار إليها ههنا أن رواية حجاج عن نافع

1-مسلم: المصدر السابق، ص 69.

2-تم تخريجه في ص 23.

3-مسلم: المصدر نفسه، ص 83.

4- البخاري: الصحيح، كتاب العتق، باب إذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين الشركاء، ج3، ص 144، رقم الحديث (2522).

5-مسلم: المصدر نفسه، ص 100.

معلولة في استسعاء العبد فأعتق، معلولة، حيث انتقد متن هذا الحديث بمخالفته لما رواه جملة من الرواة.

المثال الرابع: حديث:" **يا فلان هل تزوجت؟، قال: لا...**".[1]

قال-رحمه الله- في هذا الحديث:" هذا الخبر الذي ذكرناه عن سلمة عن أنس **أنه خبر يخالف الخبر** الثابت المشهور... ثم ذكر في خبره من القرآن خمس سور يقول في كل واحد منها ربع القرآن وهو **مستنكر** غير مفهوم صحة معناه ولو أن هذا الكتاب قصدنا فيه الأخبار عن سنن الأخيار بما يصح وبما يستقيم لما استجزنا ذكر هذا الخبر عن سلمة بلفظه باللسان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلا عن روايته وكذلك ما أخرجه من **الأخبار المنكرة** ولكننا سوغنا روايته لعزمنا على أخبارنا فيه من العلة التي وصفنا"[2].

في هذا المثال نجد أن الإمام مسلم استعمل لفظة المخالفة والنكارة في متن الحديث، وأن الرواية المعلولة هي رواية سلمة عن أنس بسبب مخالفة متنه لأخبار الصحيحة والثابتة المشهورة، و كما وضح أن لا يمكن الجمع بين خمس سور ويقول في كل واحدة منهن إنها ربع القرآن، والشيء الواحد لا يكون له إلا أربعة أرباع.

الفرع الثالث: مصادر وموارد الإمام مسلم في كتابهِ التمييز:

لقد اعتمد الإمام مُسلم – رحمهُ الله- في تأليفه لكتابه مصادر وموارد لأجل تأصيل فكرته، وبيان أطروحتهِ وهذه المصادر لا تخرج عَن مَوردين رئيسين:3

- أولاً : حَصيلة ما َ تلقاهُ المصنف-أي مُصنف-أو الباحث مِنْ شيوخهِ خلال فترة طلبهِ للعلم سواءً كانت هَذه العُلوم مَصدَرُها مُصنفات العُلماء التي ألفْت في ذلك، أم مِن حِفظ شيوخهِ – كما

1- أحمد: المصدر السابق، ج21، ص 32، رقم الحديث (13309)، الترمذي: السنن، ت: بشار عواد، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في إذا زلزلت، د ط،(1998م)، دار الغرب الإسلامي –بيروت، ج5، ص16، رقم الحديث (2895). النسائي: السنن، ت: حسن عبد المنعم، كتاب عمل اليوم والليلة، ذكر الاختلاف على الربيع بن خيثم في هذا الحديث، ط1، (1421هـ – 2001م)، مؤسسة الرسالة- بيروت،ج9، ص 254، رقم الحديث (10452). وآخرون...

2-مسلم: المصدر السابق، ص 107- 108.

3- فؤاد سيف الله جمشير: منهج الإمام مسلم من خلال كتابه التمييز، رسالة ماجستير، غ منشورة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية- بغداد، ص 83- 87، (بتصرف).

كانت هي عادة بعض العُلماء لا يُحدثون إلا ّمِنْ حفظهم- إذ يعتمدون على مَحفوظاتهم في أداء الحديث. فيأتي الطالب فيشافههُ الشيخ الحافظ بتلك المرويات فيتلقاها عنهُ ويعدها مِن مَصادره .

● ثانيا: ما توصل إليه المؤلف نفسهُ مِنْ خِلالَ البحث والتقصي وجمع المادة العلمية، ثُمَّ تحليلها تحليلاً علمياً، بِحَيثُ؛ أصبحَ بمقدورهِ أن ّ يُصرح بما يَراهُ و يَعتقدهُ صّحيحاً من آراء، ولاسيما إذا أصبحَ من الراسخين في العلم-كما هُوَ الحالُ مَع الإمام مُسلم- رحمه الله-.

و هذا تمام صنيع الإمام الناقد الجهبذ مُسلم بن الحَجَّاج في كتابهِ "التَّمْييز"، فقد صرَّح غير مَرَّةٍ أنه أعتمدَ على عُلماء سابقين عليهِ، فيما يذهب إليه من مسائل علمية. ومن أمثال هؤلاء: أبو بكر بن أبي شيبة (235هـ)، يحي بن يحي التميمي (226هـ)، إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (238هـ)، حجاج بن يوسف الشاعر أبو مُحَمَّد الثقفي (259هـ)...وغيرهم الكثير.

وبعد هذه الإطلالة في هذا المطلب والتعرف على منهج الإمام مسلم-رحمه الله- في كتابه "التمييز" توصلت إلى أنه-رحمه الله— له ملكة كبيرة في النقد، وهذا ما يتضح من خلال كتابه الذي يعد من أكبر المصنفات في علم نقد الأحاديث، كما بينت سابقا أنه -رحمه الله- لم يرتب كتابه على طريقة معينة وإنما يسرد الروايات المعلولة، ثم يذكر الوهم أو الخطأ الراوي في تلك الرواية، و بعدها الروايات الصحيحة، وأنه بين نقده للأحاديث بمصطلحات وألفاظ مخصوصة، كما تحدثت عن المصادر والموارد التي اعتمد عليها في تأليفه للكتاب.

المبحث الثالث:

نقد المتن عند الإمام مسلم في كتابه "التمييز"

المطلب الأول: نقد المتن بالشذوذ وصوره.

المطلب الثاني: نقد المتن بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.

المطلب الثالث: نقد المتن بمخالفة الأحداث التاريخية.

المطلب الرابع: نقد المتن بمخالفة الراوي لما رواه.

المبحث الثالث: نقد المتن عند الإمام مسلم في كتابه "التمييز" .

في هذا المبحث سأتكلم بحول الله وقدرته عن بعض المتون المنتقدة عند الإمام مسلم–رحمه الله– من خلال كتابه "التمييز" مع محاولة تخريجها من أمهات الكتب الحديثية، وبيان طريقة الإمام الحافظ الناقد مسلم –رحمه الله– في فحص المتون ونقدها من خلال مخالفتها للقرآن الكريم، ومخالفتها لأخبار الصحيحة الثابتة، ومخالفتها للوقائع التاريخية، و الشذوذ في المتن وصوره، حيث قال الإمام مسلم– رحمه الله– في مقدمته: "...وسنذكر الآن إن شاء الله الأحاديث المنقولة الموسومة عند أهل العلم بالأغاليط فيها، في أسانيدها ومتونها، حديثا حديثا، ونخبر فيها بالعلل التي من أجلها صارت أخبار أغاليط بشرح وجوهنا به وأشباهها، لمن أراد معرفتها إن وفق الله لجمعها وبالله توفيقنا وإليه مرجعنا".[1]

المطلب الأول: نقد المتن بالشذوذ وصوره.

لقد اعتمد الإمام مسلم –رحمه الله– وجوهاً في نقد المتن ومن هذه الوجوه الشذوذ في المتن وصوره، لتمحيص الخطأ وتمييزه من سقيمه، وهذا ما يدل على دقته وقوة حفظه وتتبعه لأحاديث حرفا حرفا، مع بيان قرائن التعليل إن وجدت، وتعيين ممن وقع الوهم في الرواية، ومع سرده لبعض الروايات الصحيحة.

1–مسلم بن الحجاج: المصدر السابق، ص63.

الفرع الأول: نقد حديث:"... وأخفى صوته" بسبب الشذوذ.

قال الإمام مسلم[1]-رحمه الله- في "التمييز": ذكر الأخبار الَّتِي نقلت على الْغَلَط فِي متونها.

حدثنا مُحَمَّد بن بشار ثنا يحي بن سعيد ومُحَمَّد بن جعفر قالا ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت حجرا أبا العنبس يقول حدثني علقمة ابن وائل عن وائل عن النبي ﷺ. وثنا إسحاق أنا أبو عامر ثنا شعبة عن سلمة سمعت حجرا أبا العنبس يحدث عن وائل بن حجر، عن النبي ﷺ بهذا الحديث كلهم عن شعبة عن سلمة عن حجر عن علقمة عن وائل إلا إسحاق عن أبي عامر فإنه لم يذكر علقمة وذكر الباقون كلهم علقمة.

سمعت مسلما قال: أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال:" **وأخفى صوته**". وسنذكر إن شاء الله رواية من حديث شعبة فيها فأصابه.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم فقالوا ثنا وكيع ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل قال:" **سمعت النبي ﷺ قرأ ولا الضالين قال آمين يمد بها صوته**".حدثنا أبو كريب ثنا أسود بن عامر ثنا شريك عن سماك عن علقمة عن أبيه قال:" **سمعت رسول الله ﷺ يجهر بآمين**". سمعت مسلما يقول: قد تواترت الروايات كلها أن النبي ﷺ جهر بآمين وقد روى عن وائل ما يدل على ذلك.

حدثنا يحي بن يحي قال قرأت على مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة أنهما أخبراه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **"إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له"**.

1- مسلم: المصدر نفسه، ص 64-65-66-67-68. و مثله حديث سهل بن أبي حثمة:"....من إبل الصدقة"(مسلم: المصدر نفسه، ص 100-101-إلى 107). وحديث ابن عمر:"في سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام..."(مسلم: المصدر نفسه، ص 119-120-121-122)، مثله حديث:" إن وقفت عليها قبل الفجر فقد أدركت"(مسلم: المصدر نفسه، ص 122- 123-124-125).

أولا– جمع طرق الحديث وتحديد الراوي المخطئ:

أ– جمع طرق الحديث:

أخرج هذا الحديث جمع من الأئمة هم: البخاري[1]، وأبو داود[2] والدرامي[3] عن مُحَمَّد بن كثير، وأخرجه البخاري عن قبيصة وعبد الله بن يوسف، وأخرجه مسلم وأحمد[4] عن وكيع، وأخرجه البيهقي[5] عن خلاد بن يحي، كلهم– مُحَمَّد بن كثير و قبيصة وعبد الله بن يوسف و كيع وخلاد بن يحي– عن سفيان الثوري، (ما عدا شعبة) عن سلمة بن كهيل عن حجر بن العنبس عن وائل قال: "سمعت النبي ﷺ قرأ ولا الضالين قال آمين يمد بها صوته". وهذا لفظ مسلم في "التمييز"، وفي لفظ البخاري:...قال: سمعت النبي ﷺ" **يَمُدُّ بِهَا صَوْتَهُ آمِينَ إِذَا قَالَ:**

﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة: ٧]، وفي رواية.. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: رَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ، وفي لفظ الدارمي: **" ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «آمين» ويرفع بها صوته"**. وفي لفظ أبي داود:

﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾قال: «آمِينَ»، ورفع بها صوته.

وعند الإمام أحمد: **قرأ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾فقال:" آمين " يمد بها صوته**، وعند الإمام البيهقي: سمعت النبي ﷺ إذا قال **﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾**قَالَ:**«آمِينَ» يرفع بها صوته في الصلاة ".**

وتابع سفيان في هذا الحديث علي بن صالح، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، عند أبي داود[6] بلفظ: **"أنه صَلَّى خَلْفَ رسول الله ﷺ، فجهر بآمين، وَسلم عن يمينه، وعن شماله حتى رأيت بياض خَدِّهِ".**

1–البخاري: القراءة خلف الإمام، ت: فضل الرحمن الثوري، ط1، (1400هـ – 1980م)، المكتبة السلفية، ج1، ص 56.

2–أبي داود: السنن، ت: مُحَمَّد محيي الدين، تفريع أبواب الركوع والسجود، باب التأمين وراء الإمام، د ط، مكتبة العصرية صيدا– بيروت، ج 1، ص 246، رقم الحديث (932).

3– الدارمي: السنن، كتاب الصلاة، باب الجهر بالتأمين، ج2، ص794، رقم الحديث (1283).

4–أحمد: المسند، مسند الكوفيين، ج31، ص 136، رقم الحديث (18840).

5–البيهقي: السنن الصغير، ت، عبد معطي قعلجي، كتاب الصلاة، باب الإمام يجهر بالتأمين في صلاة الجهر ويقتدي به المأموم، ط1، (1410هـ– 1989م)، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي– باكستان، ج1، ص154، رقم الحديث (399).

6– أبي داود: المصدر السابق، تفريع أبواب الركوع والسجود، باب التأمين وراء الإمام ج1، ص246، رقم الحديث (932).

ورواه الترمذي[1] عن العلاء بن صالح الأسدي، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر، عن النبي ﷺ نحو حديث سفيان.

ورواه الإمام أحمد[2] برواية أبي إسحاق السبيعي عن عبد الجبار بن وائل، عن وائل، قال: رأيت رسول الله ﷺ يضع يده اليمنى على اليسرى ...**وفيه فقرأ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقال: «آمِينَ» يجهرُ**.

وأخرجه الدارقطني حيث قال: ويقال: إنه وهم فيه لأن سفيان الثوري، ومُحَمَّد بن سلمة بن كُهَيْلٍ وغيرهما، رَوَوْهُ عَنْ سَلَمَةَ، **فَقَالُوا: وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِآمِينَ وهو الصواب**[3].

- ومن كل هذه الطرق يتبين مخالفة شعبة لجماعة، فرواه عن سلمة بن كهيل عن حجر بن العنبس عن وائل عن النبي ﷺ:... "وأخفى صوته".

وهذا الحديث أخرجه الإمام مسلم عن يحي بن سعيد ومُحَمَّد بن جعفر، وأخرجه الإمام أحمد[4] عن مُحَمَّد بن جعفر، و أخرجه أبو داود الطيالسي[5] عن شعبة والدارقطني عن يزيد بن زريع، والبيهقي عن أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ،

كلهم- يحي بن سعيد ومُحَمَّد بن جعفر ويزيد بن زريع وأبو داود الطيالسي-عن شعبة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ حُجْرٍ أَبِي الْعَنْبَسِ، قال: سمعت عَلْقَمَةُ يحدث، عن وائل، أو سمعه حُجْرٌ، مِنْ وَائِلٍ قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ، فلما قرأ: {غير المغضوب عليهم ولا الظالين} قال: «آمِينَ» وأخفى بها صوته، ووضعَ يده اليمنى على يده اليسرى، وسلم عن يمينه وعن يساره"، وهذا لفظ الإمام أحمد، ومثله عند أبو داود الطيالسي، وعند مسلم:"...وأخفى صوته"، والدارقطني[6] " بلفظ

1-الترمذي: المصدر السابق، أبواب الصلاة، باب ما جاء في التأمين، د ط، (1998م)، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ج1، ص333، رقم الحديث (249).

2- أحمد: المصدر السابق، مسند الكوفيين، ج31، ص 166، رقم الحديث (18873).

3 -الدارقطني: السنن، ت:شعيب الأرنؤوط وآخرون، كتاب الصلاة، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب، ط1، (1424هـ - 2004م)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ج2، ص128، رقم الحديث (1268).

4- أحمد: المصدر نفسه، مسند الكوفيين، ج31، ص 146، رقم الحديث (18854).

5-أبو داود الطيالسي: المسند،ت: مُحَمَّد بن عبد محسن التركي، حديث وائل بن حجر عن النبي ﷺ، ط1، (1419هـ - 1999م)، دار هجر- مصر، ج2، ص 360، رقم الحديث (1117).

6-الدار قطني: السنن، كتاب الصلاة، باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها، ج2، ص 127، رقم الحديث (1267).

قَالَ:﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾**قال: «آمِينَ» وأخفى بها صوته،** ووضعَ يده اليمنى على يده اليسرى، وسلم عن يمينه وعن يساره". والبيهقي[1] بلفظ: أنه صلى مع رسول الله ﷺ" **فلما قرأ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾قال: آمين خفض بها صوته**".

– كما روى هذا الحديث بالجهر بالتأمين غير وائل، جماعة ومنهم أبو هريرة، و ابن أم الحصين عن أمه، فأما حديث أبي هريرة فقد أخرجه الأئمة: مالك[2]، مسلم[3]، البخاري[4]، الترمذي،[5] النسائي، [6]ابن خزيمة،[7]البيهقي،[8] كلهم أخرجوه بلفظ:" **إذا أَمن الإمام فأمنوا فإنه من وَافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له**".

– وأما حديث عن ابن أم الحصين عن أمه فأخرجه إسحاق بن راهويه[9]، بلفظ:" **صلت خلف رسول الله ﷺ فسمعته وهو يقول: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فلما قرأ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾قال: «آمِينَ» حتى سمعته وهي في صف النساء.**

ب– تحديد الراوي المخطئ:

1–البيهقي: السنن الكبرى، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، جماع أبواب صفة الصلاة، باب جهر الإمام التأمين، ط3،(1424هـ– 2003م)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ج 2، ص 83، رقم الحديث (2445).

2– مالك: المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التأمين خلف الإمام، ط1، (1425هـ– 2004م)، ج2، ص 119، رقم الحديث (288).

3– مسلم: الصحيح، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، كتاب الصلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين، د ط، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ج1، ص306، رقم الحديث (410)، والتمييز، نفس المصدر السابق، ص63.

4–البخاري: المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب جهر الإمام بالتأمين، ج1، ص 156، رقم الحديث (780).

5– الترمذي: المصدر السابق، أبواب الصلاة، باب التأمين في الصلاة، ج1، ص 306، رقم الحديث (248).

6–النسائي: السنن الكبرى، كتاب المساجد، باب جهر الإمام بآمين، ج1، ص 478، رقم الحديث (1000).

7–ابن خزيمة: الصحيح، ت: الأعظمي، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن مختصر من كتاب المسند، باب فضل تأمين المأموم إذا أمن إمامه، د ط، المكتب الإسلامي، ج 3، ص 37، رقم الحديث (1583).

8– البيهقي: السنن الكبرى، المصدر نفسه، ج2، ص83، رقم الحديث (2445).

9–إسحاق بن راهويه: المسند، ت: عبد الغفور بن عبد الحق، ما يروى عن أم الحصين، ط1، (1412هـ– 1991م)، مكتبة الإيمان– المدينة المنورة، ج5، ص244، رقم الحديث (2396).

من خلال كلام الإمام الناقد مسلم-رحمه الله- نجد أن الراوي المخطئ في هذا الحديث هو شعبة[1] في قوله: "وأخفى صوته"، حيث قال الإمام مسلم-رحمه الله قال: أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال:" **وأخفى صوته**". وسنذكر إن شاء الله رواية من حديث شعبة فيها فأصابه.

- كلام الأئمة في شعبة:

- وقال أحمد بن عبد الله العجلي: يكنى أبا بسطام "واسطي"، سكن البصرة، ثقة، تقي، وكان يخطئ في بعض الأسماء.[2]
- قال مُحَمَّد بن سعد: بْنِ وَرْدٍ من الأزد. مولى للأشاقر عتاقة. ويكنى أبا بسطام. وكان ثقة مأمونًا ثبتًا صاحب حديث حجة. وكان شعبة أكبر من الثوري بعشر سنين[3].

قَال عفان بْن مسلم، عن يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت أحدا قط أحسن حديثا من شعبة. وَقَال حنبل بْن إسحاق، عن علي بْن المديني: سألت يحيى بن سعيد أيما كان أحفظ للأحاديث الطوالات سُفْيَان أو شعبة؟ فقال: كان شعبة أمر فيها. قال: وسمعت يحي يقول: كان شعبة أعلم بالرجال فلان عَنْ فلان كذا وكذا، وكان سفيان صاحب أبواب.[4]

- وقال الحاكم أبو عبد الله: شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة رأى أنس بن مالك وعمرو بن سلمة الصحابيين، وسمع من أربعمائة من التابعين[5].

1-وشعبة: هو ابن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي أَبُو بسطام الواسطي، مولى عبدة بْن الأَغَر، مولى يزيد بْن المهلب بْن أَبِي صفرة. وروى عن ثابت بْن أسلم البناني ومالك بْن أنس...، رَوَى عنه: إبراهيم بْن سعد الزُّهرِيّ وإسماعيل بن علية...، عَنِ الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، وكان يجئ إلى الرجل فيقول: لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان. (المزي: الكمال في أسماء الرجال، ج12، ص479-480)، بتصرف.

2-العجلي: الثقات، ط1، (1405هـ- 1984م)، دار الباز، ج1، ص 220.

3-ابن سعد: الطبقات الكبرى، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، ط1، (1410هـ - 1990م)، دار الكتب العلمية-بيروت، ج7، ص 207.

4-المزي: المرجع السابق، ج12، ص493-494.

5-علاء الدين مغلطاي: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: أبو عبد الرحمن عادل وآخرون، ط1، (1422هـ-2001م)، الفاروق الحديثية، ج6، ص265.

ثانيا: أقوال العلماء في هذا الحديث:

- قال الإمام مسلم-رحمه الله- فيه: أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال "وأخفى صوته". وسنذكر إن شاء الله رواية من حديث شعبة فيها فأصابه... يقول قد تواترت الرِّوَايَات كلهَا أن النبي ﷺ جهر بآمين وَقد روى عَن وَائِل مَا يدل على ذَلِك.

وقد تبع جمع من الأئمة النقاد الإمام مسلم في نقد متن هذا الحديث، ومنهم:

- البخاري[1] في قوله:"... وقال شعبة عن سلمة عن حجر أبي العنبس عن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي ﷺ لما قال: آمين، خفض بها صوته، قال أبو عبد الله: وخولف فيه في ثلاثة أشياء: قيل: حجر أبو السكن، وقال: هو أبو عنبس، وزاد فيه علقمة وليس فيه، وقال: خفض، وإنما هو جهر بها".

وهنا تكلم الإمام البخاري عن العلل الإسنادية والمتنية في هذا الحديث. ويتضح من كلامه أن الصحيح حجر أبو السكن وليس أبو عنبس، وكما بين الزيادة الإسنادية فيه وهي زيادة علقمة، أما العلة المتنية فصوابها هو الجهر بآمين.

- قال الترمذي في جامعه[2]:... سمعت مُحَمَّدا(أي شيخه البخاري) يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث، فقال: عن حجر أبي العنبس، وإنما هو حجر بن عنبس ويكنى أبا السكن، وزاد فيه، عن علقمة بن وائل، وليس فيه عن علقمة، وإنما هو حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر وقال: وخفض بها صوته، وإنما هو: ومد بها صوته.

نقل الإمام الترمذي العلل الواردة في هذا الحديث عن طريق شيخه الإمام البخاري، وقد قارن بين حديث سفيان وشعبة ونجده أنه قدر رجح رواية سفيان، وكما بين مواضع الأخطاء الواقعة من شعبة.

- قال الدارقطني[3]:"...كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته، ويقال: إنه وهم فيه لأن سفيان الثوري، ومُحَمَّد بن سلمة بن كهيل وغيرهما، رووه عن سلمة، فقالوا: ورفع صوته بآمين وهو الصواب".

1- البخاري: التاريخ الكبير، د م ن، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد –الدكن، ج3، ص 73.

2- الترمذي: المصدر السابق، ج1، ص 331- 332، رقم الحديث (248).

3-الدارقطني: المصدر السابق، ج2، ص128، رقم الحديث (1270).

نجد الإمام الدارقطني سلك مسلك الأئمة السابقين في تعليل هذا الحديث، حيث بين أن الوهم وقع من شعبة لا من غيره، وذلك من خلال مقارنة روايته مع الرواة الثقات وكلهم ذكروا "رفع صوته بآمين"، وهذا ما رجحه الإمام الدارقطني.

- وقال الحافظ في الإتحاف[1]:

...ولفظه (أي الدارقطني): صليت مع رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، فسمعته حين قال: (... غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) قال: "آمين" وأخفى بها صوته، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وسلم عن يمينه وعن شماله. وقال: كذا قال شعبة: وأخفى بها صوته. يقال: إنه وهم فيه، لأن سفيان الثوري ومُحَمَّد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رووه عن سلمة، فقالوا: ورفع صوته بآمين، وهو الصواب.

قلت:(أي الحافظ ابن حجر) ولعل الوهم فيه ممن دون شعبة، فقد تقدم من رواية عبد الصمد وغيره عنه، وليس فيه: وأخفى صوته.

وقال أيضا: الحاكم في القراءات: أنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه وأبو عبد الله الصفار الزاهد وعلي ابن حمشاذ العدل، قالوا: ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا سليمان بن حرب وأبو الوليد، قالا: ثنا شعبة بلفظ: يخفض بها صوته. قال القاضي إسماعيل: عنى بخفض الراء، لأن في قراءة أهل مكة: (... غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ...) .

نقل الحافظ ابن حجر قول الإمام الدارقطني في تعليله لهذا الحديث، ثم ذكر رأيه في هذا الحديث حيث قارن رواية شعبة برواية عبد الصمد وغيره عنه وتبين أنه ورد في لفظه"وأخفى صوته"، –علما أنني لم أقف على هذه الروايات–، ثم نقل الحافظ قول الحاكم في أحكام الراء وبأنها تقرأ بالخفض، ثم عقب الحافظ ابن حجر على رواية الحاكم، فقال: "وهذا التأويل بعيد، ويرده رواية يزيد بن زُريع المتقدمة، التي قال فيها: وأخفى بها صوته، وإن كان هذا محفوظا، فيحتمل أن يكون سمعه مرة جهر بالتأمين، ومرة أسرّه"، والله أعلم.

1–ابن حجر العسقلاني: إتحاف المهرة، باب وائل بن حجر، ط1، (1415هـ– 1994م)، مركز السنة النبوية والسيرة النبوية، ج13، ص662، رقم الحديث (17273).

- وقال الحافظ في التلخيص[1]:"...وقال أبو بكر الأثرم: اضطرب فيه شعبة، في إسناده ومتنه، ورواه سفيان فضبطه، ولم يضطرب في إسناده ولا في متنه"...وقال ابن القطان: اختلف شعبة، وسفيان فيه، فقال شعبة: خفض، وقال الثوري: رفع، وقال شعبة: حجر أبو العنبس. وقال الثوري: حجر بن عنبس. وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري: وما أدري لم لم يصوبا القولين حتى يكون حجر بن عنبس هو أبو العنبس، قلت وبهذا جزم ابن حبان في الثقات أن كنيته كاسم أبيه ولكن قال البخاري: إن كنيته أبو السكن ولا مانع أن يكون له كنيتان قال: واختلفا أيضا في شيء آخر فالثوري يقول: حجر عن وائل وشعبة يقول: حجر عن علقمة بن وائل عن أبيه قلت: لم يقف ابن القطان على ما رواه أبو مسلم الكجي في سننه ... فبهذا تنتفي وجوه الاضطراب عن هذا الحديث وما بقي إلا التعارض الواقع بين شعبة وسفيان فيه في الرفع والخفض وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح والله أعلم.

ثالثا: بيان علل متن الحديث:

من خلال كلام الإمام مسلم-رحمه الله- وغيره من الأئمة معاصريه و المتأخرين نجد أن هذا الحديث معلول بعدة علل منها:

- مخالفة متن الحديث للأخبار المتواترة التي جاءت: "يمد بها صوته".[2]

- بالاضطراب: اضْطَرَبَ فِيهِ شُعْبَةُ، فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ فَضَبَطَهُ، وَلَمْ يَضْطَرِبْ فِي إِسْنَادِهِ وَلَا فِي متنه.[3] حين قال شعبة:"وأخفى بها صوته".

- التعارض بين ألفاظ الحديث، حيث قال الحافظ: ...، وما بقي إلا التعارض الواقع بين شعبة، وسفيان فيه في الرفع والخفض، وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة، فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح، والله أعلم.[4]

1-ابن حجر: التلخيص الحبير، ت: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط1(1416هـ -1995م)، مؤسسة قرطبة – مصر، ج1، ص 428.

2-مسلم: المصدر السابق، ص 63.

3-ابن حجر: المرجع نفسه، ج1، ص428.

4-ابن حجر: المرجع نفسه، ج1، ص 428.

- الشذوذ في المتن: قال صاحب عون المعبود[1]:" فقد تحصل لك من هذا كله أمور:

- الأول: أن شعبة خالف سفيان في قوله خفض بها صوته وأخطأ فيه.
- والثاني: أنه اتفق المحدثون على أن سفيان وشعبة إذا اختلفا في شيء فالقول قول سفيان.
- والثالث: أنه روى شعبة نفسه موافقا لرواية سفيان بلفظ فلما قال ولا الضآلين قال آمين رافعا بها صوته.
- والرابع: أنه تابع سفيان على لفظه، العلاء بن صالح ومُحَمَّد بن سلمة بن كهيل عن سلمة.
- والخامس أنه لم يتابع شعبة أحد في الخفض فهذه الأمور تدل على أن رواية شعبة شاذة ضعيفة فالاستدلال بها على الإسرار بآمين ليس بصحيح".

الخلاصة:

في هذا الحديث نجد أن الإمام مسلم-رحمه الله- نقد متن الحديث بمقارنته مع الروايات المتواترة كلها التي جاء فيها أن النبي ﷺ "جهر بآمين"، وهذا خلاف ما جاء في لفظ هذا الحديث من أنه ﷺ "خفض بآمين"، ومن هنا تظهر دقة الإمام مسلم –رحمه الله- في تمحيصه لمتون الأحاديث، وقوة نفسه في جمع وتتبع طرق الحديث والنظر فيها مجتمعة، وأنه لم يكتف بالصحة الظاهرة لإسناد الحديث ولا عدالة رواته وهو أنه بين الخطأ من الإمام شعبة الذي يعد من أبرز الرواة الثقات المتقنين الذين تدور عليهم الأسانيد، بل بين كذلك علة في متن هذا الحديث، وهذا ما يدل على أن نقاد الحديث اهتموا اهتماما بالغا بدارسة السنة وتمييز صحيحه من ضعيفه.

الفرع الثاني: نقد حديث: "بسم الله وبالله..." بسبب الزيادة الشاذة.

قال الإمام مسلم: ومن الأخبار المنقولة على الوهم في الإسناد والمتن جميعا.

- حدثنا أبو بكر ثنا أبو خالد عن أيمن عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ أنه كان يقول: **"بسم الله وبالله والتحيات لله".**

قال أبو الحسين: هذه الرواية من التشهد والتشهد غير ثابت الإسناد والمتن جميعا. والثابت ما رواه الليث وعبد الرحمن بن حميد فتابع فيه في بعضه فيما:

1- مُحَمَّد أشرف آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط2، (1415 هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ج3، ص146.

– حدثنا قتيبة ثنا الليث وثنا أبو بكر ثنا يحي بن آدم ثنا عبد الرحمن بن حميد حدثني أبو الزبير عن طاووس عن ابن عباس قال:"كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن".

سمعت مسلما يقول: فقد اتفق الليث وعبد الرحمن بن حميد الرؤاسي عن أبي الزبير عن طاووس. وروى الليث فقال: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وكل واحد من هذين –عند أهل الحديث– أثبت في الرواية من أيمن. ولم يذكر الليث في روايته حين وصف التشهد: "**بسم الله وبالله**". فلما بان الوهم في حفظ أيمن لإسناد الحديث بخلاف الليث وعبد الرحمن إياه دخل الوهم أيضا في زيادته في المتن، فلا يثبت ما زاد فيه. وقد روي التشهد عن رسول الله ﷺ من أوجه عدة صحاح، فلم يذكر في شيء منه بما روى أيمن في روايته قوله:" **بسم الله وبالله**". ولا ما زاد في آخره من قوله:"**أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار**". والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم.[1]

أولا– جمع طرق الحديث وتحديد الراوي المخطئ.

أ– جمع طرق الحديث:

أخرج هذا الحديث جمع من الأئمة المحدثين ومنهم: أحمد[2]، الإمام مسلم[3]، أبو داود[4]، الترمذي[5]، النسائي[6]، ابن ماجه[7]، ابن خزيمة[8]، ابن حبان[9]، والطحاوي[10]، والبيهقي[11]، من عدة طرق عن

1–مسلم: المصدر السابق، ص 92–93– 94.

2–أحمد: المسند، المصدر السابق، ج4، ص 407، رقم الحديث (2665).

3–مسلم: الصحيح، المصدر السابق، ج 1، ص302، رقم الحديث (403).

4–أبي داود: السنن، المصدر السابق، ج1، ص256، رقم الحديث (974).

5–الترمذي: السنن، المصدر السابق، ج 1، 377، رقم الحديث (290).

6–النسائي: السنن الكبرى، المصدر السابق، ج1، ص 380، رقم الحديث (764).

7–ابن ماجه: السنن، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التشهد، د ط، دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى، ج1، ص291، رقم الحديث (900).

8–ابن خزيمة: المرجع السابق، كتاب الصلاة، باب التشهد في الركعتين وفي الجلسة الأخيرة، ج 1، ص 371، رقم الحديث (704).

9–ابن حبان: الصحيح، ت: شعيب الأرنؤوط، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ط1، (1408هـ– 1988م)، مؤسسة الرسالة– بيروت، ج 5، ص 283، رقم الحديث (1953).

10–الطحاوي: شرح معاني الآثار، ت: مُحَمَّد زهري النجار، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة كيف هو؟، ط 1، (1414هـ– 1994م)، عالم الكتب، ج 1، ص263، رقم الحديث (1568).

11–البيهقي: السنن الصغير، المصدر السابق، ج1، ص171، رقم الحديث (441).

الليث عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس أنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول: **"التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن مُحَمَّدا رسول الله"**.و هذا لفظ الإمام مسلم، وأحمد، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، ابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان، غير أن البيهقي زاد في إسناده سعيد بن جبير.

أما رواية عبد الرحمن بن حميد فقد أخرجها أحمد[1]، و مسلم[2]، عنه عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس، قال: **"كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد، كما يعلمنا السورة من القرآن"**، وهذا لفظهما.

وجاء هذا الحديث من إسناد آخر عند الإمام ابن أبي شيبة فقال: يحي بن آدم، حدثنا فطر، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن: "التحيات لله والصلوات والطيبات، ..."[3].

1-أحمد: المسند، ج5، ص 70، رقم الحديث (2892)

2-مسلم: الصحيح، ج1، ص 303، رقم الحديث (403).

3- ابن أبي شيبة: المسند، ج 1، ص280، رقم الحديث (422).

- وخالف أيمن بن نابل الليث و عبد الرحمن بن حميد في رواية هذا الحديث، وأخرج حديثه الأئمة وهم: ابن أبي شيبة[1]، أبي داود الطيالسي[2]، ومسلم[3]، والترمذي[4]، والنسائي[5]، وابن ماجه[6]، الطحاوي[7]، والحاكم[8]، والبيهقي[9]، من طرق متعددة عن أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ كان يقول:"**بسم الله وبالله، التحيات لله والصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن مُحَمَّدا عبده ورسوله، أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار**"، رووه بنفس الألفاظ.

ب- تحديد الراوي المخطئ:

صرح الإمام مسلم-رحمه الله- في انتقاده لهذا الحديث أن الحمل من حفظ أيمن[10]، فقال: "فلما بان الوهم في حفظ أيمن لإسناد الحديث بخلاف الليث وعبد الرحمن إياه دخل الوهم أيضا في زيادته في المتن، فلا يثبت ما زاد فيه."[11]

- كلام الأئمة حول أيمن بن نابل:

1-المصدر نفسه، ج1، ص 260، رقم الحديث (2989).

2-الطيالسي: المسند، ما أسند جابر بن عبد الله الأنصاري، ج 3، ص302، رقم الحديث (1847).

3-مسلم: المصدر السابق، ص 92-93 - 94.

4-الترمذي: العلل الكبير، ت: صبحي السامرائي وآخرون، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التشهد، ط1، (1409هـ)، عالم الكتب- بيروت، ج1، ص72، رقم الحديث (105).

5-النسائي: السنن، ج2، ص243، رقم الحديث (1175).

6-ابن ماجه: السنن، ج 1، ص292، رقم الحديث (902).

7-الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج1، ص 264، رقم الحديث(1575).

8-الحاكم: المستدرك، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، كتاب الطهارة، حديث عبد الرحمن بن مهدي، ط1، (1411هـ-1990م)، دار الكتب العلمية بيروت، ج1، ص399، رقم الحديث(983).

9-البيهقي: السنن ومعرفة الآثار، ج3، ص 56، رقم الحديث(3667).

10-هو: أيمن بن نابل الحبشي، أبو عمران، وقيل: أبو عمرو المكي، نزيل عسقلان مولى آل أبي بكر، وقيل: مولى امرأة منهم. روى عن: سعيد بن جبير، وطاووس بن كيسان، والقاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق، وقدامة بن عبد الله بن عمار الكلابي الصحابي... روى عنه: بكار بن مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن سيرين السيرياني، وجعفر بن عون، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي...(المزي: المرجع السابق، ج3، ص 448).

11-مسلم: المصدر السابق، ص 92-93- 94.

- قال ابن معين: "وسألته عن أيمن بن نابل كيف هو فقال ثقة".[1]
- قال العجلي: " أيمن بن نابل الحبشي: "مكي"، ثقة".[2]
- قال الدارقطني: " يقول إبراهيم بن أحمد: قال أحمد بن حنبل: أيمن بن نابل صالح الحديث"[3].
- قال الحاكم: "أيمن بن نابل ثقة قد احتج به البخاري".[4]
- قال الذهبي: "أيمن بن نابل تابعي صدوق، قال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به وقال الدارقطني ليس بالقوي"[5].

ثانيا: أقوال النقاد في هذا الحديث.

- قال الإمام مسلم:

"هذه الرواية من التشهد غير ثابت الإسناد والمتن جميعا. والثابت ما رواه الليث وعبد الرحمن بن حميد،... وقد روي التشهد عن رسول الله ﷺ من أوجه عدة صحاح، فلم يذكر في شيء منه بما روى أيمن في روايته قوله:" **بسم الله وبالله**". ولا ما زاد في آخره من قوله:"**أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار**". والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم.[6]

وهنا نجد أن الإمام مسلم-رحمه الله- قد رجح رواية الليث وعبد الرحمن بن حميد، على رواية أيمن بدليل أنه ورد هذا الحديث بأوجه عديدة تدعم وتقوي رواية هؤلاء، وأن أيمن زاد فيه أوله لفظ" **بسم الله وبالله**". وفي آخره من قوله: "**أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار**".

- قال الإمام الترمذي:"...فسألت مُحَمَّدا عن هذا الحديث فقال: هو غير محفوظ. هكذا يقول أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر وهو خطأ،- والصحيح ما رواه الليث بن سعد، عن أبي

1-ابن معين: التاريخ رواية الدارمي، ت: أحمد مُحَمَّد نور سيف، د ط، دار المأمون للتراث- دمشق، ج1، ص 75.
2-العجلي: الثقات، ط1، (1405هـ- 1984م)، دار الباز، ص75.
3-الدارقطني: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ت: خليل بن مُحَمَّد العربي، ط1، (1414هـ - 1994م)، دار الكتاب الإسلامي- القاهرة، ج1، ص 58.
4-الحاكم: المستدرك، ج1، ص399، رقم الحديث(983).
5-الذهبي: المغني في الضعفاء، ت: نور الدين عتر، د م ن، ج1، ص 95.
6-مسلم: المصدر السابق، ص 92-93- 94.

الزبير، عن سعيد بن جبير، وطاووس، عن ابن عباس، وهكذا رواه عبد الرحمن بن حميد الرواسي، عن أبي الزبير، مثل رواية الليث بن سعد"[1].

نقل الإمام الترمذي كلام شيخه البخاري في العلل الواردة في هذا الحديث، حيث بين العلل الإسنادية دون المتنية وذكر أن الخطأ وقع من راوية أيمن بن نابل، ورجح روايات كل من الليث بن سعد، وطاووس، وعبد الرحمن بن حميد الرواسي على رواية من وقع عليه الخطأ.

- قال النسائي: "... لا نعلم أحدا تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ وبالله التوفيق"[2].

بين الإمام النسائي أنه لم يتابع أيمن بن نابل في رواية هذا الحديث، وحكم على الراوي والمروي.

- قال الدارقطني:"وسئل عن حديث أبي الزبير، عن جابر: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد، كما يعلمنا السورة من القرآن ... وذكر التشهد...وحديث ابن عباس أشبه بالصواب من حديث جابر"[3].
- قال الطحاوي:"...لوجب الأخذ بما زاد عن ابن نابل، عن الليث عن أبي الزبير، فإنه قد قال في التشهد أيضا: بسم الله، ولوجب الأخذ بما زاد أبو أسلم عن عبد الله بن الزبير فإنه قد قال في التشهد أيضا: بسم الله، وزاد أيضا على ما في ذلك من الزيادة على حديث ابن مسعود رضي الله عنهما. فلما كانت هذه الزيادة غير مقبولة لأنه لم يزدها على الليث..."[4].

بين الإمام الطحاوي العلة المتنية في هذا الحديث من خلال زيادة لفظة:"بسم الله"، وأن أبو أسلم عن عبد الله بن الزبير تابع ابن نابل في هذه الزيادة، وحكم عليها بالضعف.

1-الترمذي: العلل الكبير، ج1، ص72، رقم الحديث (105).

2- النسائي: السنن، ج3، ص43، رقم الحديث (1281).

3-الدارقطني: العلل، ج13، ص 343، رقم الحديث(3222).

4-الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج1، ص265، رقم الحديث(1578).

- قال الحافظ:"... ورجاله ثقات إلا أن أيمن بن نابل راويه عن أبي الزبير أخطأ في إسناده وخالفه الليث وهو من أوثق الناس في أبي الزبير فقال عن أبي الزبير عن طاووس وسعيد بن جبير عن ابن عباس... قلت: ليس العلة فيه من أبي الزبير فأبو الزبير إنما حدث به عن طاووس وسعيد بن جبير لا عن جابر ولكن أيمن بن نابل كأنه سلك الجادة فأخطأ[1]...".[2]

ثالثا: بيان علل متن الحديث.

من خلال عرض قول الإمام مسلم–رحمه الله– وغيره من النقاد في إعلالهم لمتن هذا الحديث يتبين أنه معلول بعدة علل منها:

– الزيادة الشاذة في متن الحديث: فإن أيمن بن نابل زاد في أول الحديث:"**بسم الله وبالله...**"، و زاد في آخره:"**أسأل الله الجنة، وأعوذ بالله من النار**". حيث قال الإمام مسلم –رحمه الله–:" والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم."[3]

– مخالفة متن الحديث للأخبار المحفوظة: والصحيح ما رواه الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، وطاووس، عن ابن عباس، ومارواه عبد الرحمن بن حميد الرواسي، عن أبي الزبير، أما رواية أيمن بن نابل فمعلولة بزيادته:"بسم الله وبالله...".

الخلاصة:

أن هذا الحديث بالزيادة المذكورة معلول؛ إذ خُولف أيمن بن نابل في إسناده ومتنه، وقد صحَّ التشهد عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ليس فيها هذه الزيادة، وإعلال هذا الحديث هو ما ذهب إليه الإمام مسلم–رحمه الله–، وجمع من جهابذة النقاد كالترمذي، والنسائي، والدارقطني، والحافظ ابن حجر...، ويتبين جليا أن للإمام مسلم منهج نقدي علمي يقوم به، من خلال تتبع ومقارنة المرويات وتمييز ألفاظها، مع بيان قرائن التعليل لتلك الأحاديث.

1- ابن حجر العسقلاني: المرجع السابق، ج 1، ص 637.

2–قال مقبل الوادعي: هذا الحديث ظاهر سنده أنه حسن وإن كان ابن الزبير مدلسا ولم يصرح بالتحديث فليس تضعيف الحديث من أجله، ثم قال بعد أن ذكر أقوال النقاد منهم: ابن حجر، والدارقطني ..أقول: الذي يظهر لي أن في كلام الحافظ ههنا تخليطا، فإن الحديث الذي فيه زيادة (بسم الله وبالله) ليس من حديث أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس ولكن من حديث أيمن عن أبي الزبير عن جابر(الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ط2، (1421هـ- 2000م)، دار الآثار، ج1، ص 90- 91).

3–مسلم: المصدر السابق، ص 92–93– 94.

الفرع الثالث: نقد حديث:"... احتجم رسول الله ﷺ في المسجد" بسبب التصحيف.

قال الإمام مسلم[1] -رحمه الله-: ومن فاحش الوهم لابن لهيعة.

- حدثنا زهير بن حرب ثنا إسحاق بن عيسى ثنا ابن لهيعة قال كتب إلي موسى بن عقبة يقول حدثني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت:" أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد قلت: لابن لهيعة مسجد في بيته؟ قال: مسجد الرسول ﷺ"، سمعت مسلما يقول: وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا وابن لهيعة المصحف في متنه المغفل في إسناده، وإنما الحديث" أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها". وسنذكر صحة الرواية في ذلك إن شاء الله.

- حدثني مُحَمَّد بن حاتم ثنا بهز بن أسد ثنا وهيب حدثني موسى بن عقبة قال سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت: "أن النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصير فصلى رسول الله ﷺ فيها ليالي حتى اجتمع إليه أناس ثم فقدوا صوته ليلة وظنوا أنه قد نام فجعل بعضهم يتنحنح بأن يخرج إليهم" وساقه.

- حدثنا مُحَمَّد بن المثنى ثنا مُحَمَّد بن جعفر ثنا عبد الله بن سعيد ثنا سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت قال:" احتجر رسول الله ﷺ بخصفة أو حصير فخرج رسول الله ﷺ".

سمعت مسلما يقول: الرواية الصحيحة في هذا الحديث ما ذكرنا عن وهيب وذكرنا عن عبد الله بن سعيد عن أبي النضر وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله وأما الخطأ في إسناد رواية ابن لهيعة فقوله كتب إلي موسى بن عقبة يقول حدثني بسر بن سعيد وموسى إنما سمع هذا الحديث من أبي النضر يرويه عن بسر بن سعيد.

1- مسلم: المصدر السابق، ص 90- 91. و مثله حديث أبي سعيد، قال: "كنا نورثه على عهد رسول الله يعني الجد". مسلم: المصدر نفسه، ص 94.

أولا– جمع طرق الحديث وتحديد الراوي المخطئ:

أ– جمع طرق الحديث:

الحديث أخرجه البخاري[1]، وأبو داود[2] وأحمد[3]، وأبي عوانة[4]، والطحاوي[5]، عن مكي بن إبراهيم، وابن أبي شيبة[6]، والطبراني[7]عن وكيع.

كما أخرجه البخاري[8]، عن مُحَمَّد بن جعفر، والطبراني[9]عن المحاربي، وأخرجه مسلم[10]عن مُحَمَّد بن جعفر، كلهم– مكي بن إبراهيم و وكيع ومُحَمَّد بن جعفر والمحاربي ومُحَمَّد بن جعفر– عن عبد الله بن سعيد عن سالم بن النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت قال: احتجر رسول الله ﷺ حجيرة بخصفة، أو حصير، فخرج رسول الله ﷺ يصلي فيها، قال: فتتبع إليه رجال وجاؤوا يصلون بصلاته، قال: ثم جاؤوا ليلة فحضروا، وأبطأ رسول الله ﷺ عنهم، قال: فلم يخرج إليهم، فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب، فخرج إليهم رسول الله ﷺ مغضبا، فقال لهم رسول الله ﷺ:"**ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم، فعليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة**"[11].

وهذا لفظ مسلم، ومثله البخاري، أما لفظ أبو داود: " **احتجر رسول الله ﷺ في المسجد حجرة، فكان رسول الله ﷺ يخرج من الليل، فيصلي فيها، قال: فصلوا معه لصلاته – يعني –**

1- البخاري: الصحيح، ج 8، ص28، رقم الحديث(6113).

2- أبي داود: السنن، ج2، ص69، رقم الحديث(1447).

3- أحمد: المسند، ج35، ص 458، رقم الحديث(21582)

4- أبي عوانة: المستخرج، ت: أيمن بن عارف الدمشقي، ط 1،(1419هـ - 1998م)، دار المعرفة- بيروت، ج 2، ص33، رقم الحديث(2211)، و ج2، ص 254- 255، رقم الحديث(3056- 3058).

5- الطحاوي: شرح مشكل الآثار، ج 2، ص72- 73 رقم الحديث(613- 614).

6-ابن أبي شيبة: المسند، ج1، ص 105، رقم الحديث(128).

7-الطبراني: المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبد المجيد، ط 2، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، ج5، ص 144، رقم الحديث (4896).

8- البخاري: الصحيح، ج 8، ص28، رقم الحديث(6113).

9- الطبراني: المعجم الكبير، ج5، ص 144، رقم الحديث(4895).

10- مسلم: الصحيح، ج 1، ص539، رقم الحديث(213).

11- مسلم: الصحيح، ج 1، ص539، رقم الحديث (213)، والتمييز: المصدر السابق، ص90- 91.

رجالا، وكانوا يأتونه كل ليلة حتى إذا كان ليلة من الليالي لم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتنحنحوا، ورفعوا أصواتهم، وحصبوا بابه، ... إلا الصلاة المكتوبة".[1]ونحوه عند أحمد وأبي عوانة غير أنهما زاد:... قال: فقال لهم: "أيها الناس... إلا الصلاة المكتوبة "[2]، ومثلهما عند الطحاوي غير أنه لم يذكر:"... فقال لهم: "أيها الناس..."، وجاء بلفظ عند ابن أبي شيبة:"**أَنَّ رسول الله ﷺ احتجر حجرة، وكان يصلي فيها، ففطن أصحابه، فكانوا يصلون بصلاته**"[3]، ومثله عند الطبراني غير أنه زاد:"... فقال رسول الله ﷺ: "**أفضل الصلاة صلاة الرجل في بيته إلا المكتوبة**".

- ورواه مسلم عن بهز بن أسد، وأحمد والطحاوي عن عفان، وأبي عوانة عن عبد الأعلى بن حماد كلهم- بهز بن أسد و عفان و عبد الأعلى بن حماد- عن وهيب عن موسى بن عقبة عن سالم أبو النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت:: **أن النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلى فيها رسول الله ﷺ ليالي، حتى اجتمع إليه ناس، ثم فقدوا صوته، فظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح ليخرج إليهم، فقال: "ما زال بكم الذي رأيت من صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم، ولو كتب عليكم، ما قمتم به، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة** "[4]. وهذا لفظ أحمد، ومسلم، والطحاوي، وأما لفظه عند أبي عوانة فقال:" ... **اتخذ حجرة – قال: أحسبه قال: من حصير – في رمضان، فصلى ليالي، فصلى بصلاته ناس من أصحابه، فلما علم بهم خرج إليهم فقال: «قد عرفت الذي رأيت من صنيعكم، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة**".

- وخالف ابن لهيعة الجماعة في رواية هذا الحديث فرواه فقال كتب إلي موسى بن عقبة يقول حدثني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت:" **أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد قلت: لابن لهيعة**

1-أبي داود: السنن، ج2، ص69، رقم الحديث (1447).
2- أحمد: المسند، ج35، ص497، رقم الحديث (21632).
3-ابن أبي شيبة: المسند، ج1، ص 105، رقم الحديث (128).
4- أحمد: المصدر نفسه، ج35، ص 458، رقم الحديث(21582)

مسجد في بيته؟ قال: مسجد الرسول ﷺ".[1]وهذا لفظ مسلم وأحمد، من طريق إسحاق بن عيسى، ورواه ابن سعد من طريق هاشم بن سعيد البزار به، ومُحَمَّد بن معاوية النيسابوري عن ابْنُ لَهِيعَةَ عن موسى بن عُقْبَةَ عن سعيد بن المسيب:"**أن النبي ﷺ احتجم في المسجدِ**".[2]

وقد تابع ابن لهيعة في الرواية المعلولة المنذر بن عبد الله الخزامي عن موسى بن عقبة عن بشر بن سعيد عن زيد بن ثابت: "**أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد**"[3].

ب- تحديد الراوي المخطئ:

بين الإمام مسلم لمن وقع الوهم في رواية هذا الحديث وهو ابن لهيعة[4] فقال: " وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا وابن لهيعة المصحف في متنه المغفل في إسناده"[5].

وكما بين سبب نقده للمتن بأنه أخذ الحديث من كتاب، فقال:" ...وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش ..."[6].

- كلام الأئمة في ابن لهيعة:

1-أحمد: المصدر نفسه، حديث زيد بن ثابت، ج 35، ص484، رقم الحديث(21608).

2-ابن سعد: المصدر السابق، السيرة النبوية الشريفة، باب ذكر حجامة رسول الله، ج 1، ص343.

3-الجوزقاني: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ت: عبد الرحمن بن عبد الجبار، ط4، (1422هـ- 2002م)، دار الصميعي- الرياض، السعودية، ج2، ص12.

4-هو: عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي الأعدولي،...روى عن: أحمد بن خازم المعافري، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة،.. روى عنه: ابن ابنه أحمد بن عيسى بن عبد الله بن لهيعة، وإسحاق بن عيسى ابن الطباع، قال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل، عن إسحاق بن عيسى: احترقت كتب ابن لهيعة سنة تسع وستين ولقيته سنة أربع وستين، ومات سنة أربع وسبعين، أو ثلاث وسبيعين، المزي: المرجع السابق، ج 15، ص487- 488-493، (بتصرف).

5-مسلم: المصدر السابق، ص90.

6-مسلم: المصدر السابق، ص91.

- قال البخاري: عبد الله بن لهيعة بن عقبة أبو عبد الرحمن الحضرمي ويقال الغافقي قاضي مصر، قال الحميدي عن يحيى بن سعيد: كان لا يراه شيئا، مات سنة أربع وسبعين ومائة، وقال يحيى، بن بكير: احترق منزل ابن لهيعة وكتبه في سنة سبعين ومائة.[1]
- قال الإمام ابن قتيبة الدينوري: وكان ضعيفا في الحديث، ومن سمع منه في أوّل أمره أحسن حالا ممن سمع منه بآخره. وكان يقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت، فقيل له في ذلك، فقال: وما ذنبي؟ إنما يجيئون بكتاب يقرءونه، ويقومون، ولو سألوني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي[2].
- قال ابن حبان: "... وَكان شَيخا صَالح وَلكنه كان يدلس عن الضُّعَفَاء قبل احتراق كتبه ثمَّ احترقت كتبه فِي سنة سبعين ومائة قبل مَوته بِأَرْبَع سِنِين وكان أَصحابنا يقولون إِن سَمَاع من سمع منهُ قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بِشَيء وكانَ بن لَهِيعَة من الْكِتَابَيْنِ للْحَدِيث والجماعين للْعلم والرحالين فِيهِ..."[3].

ثانيا: أقوال العلماء في هذا الحديث:

- قال الإمام مسلم-رحمه الله-: وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله وأما الخطأ في إسناد رواية ابن لهيعة فقوله كتب إلي موسى بن عقبة يقول حدثني بسر بن سعيد وموسى إنما سمع هذا الحديث من أبي النضر يرويه عن بسر بن سعيد[4].

بين الإمام مسلم سبب الخطأ الوارد في في رواية ابن لهيعة وذلك بأنه أخذه من الكتاب، والكتاب قد يحتمل الخطأ وذلك بالتصحيف والتحريف أو التدليس، وبين العلة الإسنادية فيه وذلك أن ابن لهيعة أخطأ عندما نقله بكتب موسى بن عقبة، والصواب من أبي النضر يرويه عن بسر بن سعيد.

1-البخاري: التاريخ الكبير، ج 5، ص 182- 183.

2-ابن قتيبة الدينوري: المعارف، ت: ثروت عكاشة، ط2، (1992م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج1، ص505.

3-ابن حبان: المجروحين، ت: محمود إبراهيم زايد، ط1، (1396هـ)، دار الوعي- حلب، ج2، ص11.

4- مسلم: المصدر السابق، ص 90- 91.

- قال الدارقطني: قال ابن لهيعة: عن موسى بن عقبة قال:"كان النبي ﷺ يحتجم في المسجد"، وأخطأ فيه؛ وإنما هو: "يحتجر في المسجد". [1]
- قال الجوزقاني في رواية المنذر بن عبد الله الخزامي: هذا حديث منكر، وعبد الملك بن مسلمة هذا، قال أبو زرعة الرازي: ليس هو بالقوي، منكر الحديث في خلاف ذلك[2].

ثالثا: بيان علل متن الحديث:

في هذا الحديث ينتقد الإمام مسلم-رحمه الله- وغيره من النقاد متن الحديث بجملة من العلل منها:

- بسبب التصحيف، وذلك في لفظة:" احتجر" فصحفت إلى "احتجم".
- مخالفة متن الحديث الذي جاء به ابن لهيعة الأحاديث الصحيحة المشهورة. لما رواه وهيب و عبد الله بن سعيد عن سالم أبا النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت: "أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير فصلى رسول الله ﷺ فيها ليالي حتى اجتمع إليه أناس ثم فقدوا صوته ليلة وظنوا أنه قد نام فجعل بعضهم يتنحنح بأن يخرج إليهم" وساقه.
- أن يعرف عن الراوي أخذه من بطون الكتب دون السماع من شيخه أو العرض عليه: وذلك يتضح من خلال كلام الإمام مسلم- رحمه الله-:"... وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض ..."[3].

الخلاصة:

في هذا المثال ينتقد الإمام مسلم- رحمه الله- متن الحديث المروي عن زيد بن ثابت:" أن النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها" بسبب التصحيف في متنه من تحويل لفظة:"احتجر" إلى "احتجم"، وكما بين سبب العلة وذلك أن ابن لهيعة أخذه من الكتاب، فرده من أجل ذلك قائلا: " وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا وابن

1-أبو عبد الرحمن السلمي: سؤالات السلمي للدارقطني، ت: فريق من الباحثين، ط1، (1427هـ)، ج1، ص 254.
2-الجوزقاني: المرجع السابق، ج 2، ص13.
3- مسلم: المصدر السابق، ص 90- 91.

لهيعة المصحف في متنه المغفل في إسناده"، والملاحظ أيضا من صنيع الإمام مسلم-رحمه الله- أنه لم يكتفي بالتصريح بالعلة المتنية فقط بل تكلم حتى على العلة الإسنادية، وذهب إلى الترجيح لرواية ما ذكره عن وهيب و عبد الله بن سعيد عن سالم أبي النضر، وهذا ما يدل على عناية النقاد بالقرائن المتنية في التعليل، ولعلمهم أيضا أن العلة في المتن سببها الخلل في الإسناد حتما.

المطلب الثاني: نقد المتن بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.

عُني الإمام مسلم –رحمه الله- في كشف أغلاط المتون وبيان عللها وأخطائها، بشرح وجه النقد فيها ومن هذه الوجوه مخالفة الحديث للأخبار الصحيحة والثابتة، والتي سأمثل لها بنماذج، منها:

الفرع الأول: نقد حديث: "... وَلم يمس مَاء حَتَّى ينَام" بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.

قال الإمام مسلم[1]: ذكر الأحاديث الَّتِي نقلت على الْغَلَط فِي متونها.

– حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير ثنا أبو إسحاق قال سألت الأسود ابن يزيد عما حدثت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ قالت كان ينام أول الليل ويحي آخره وان كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ولم يمس ماء حتى ينام سمعت مسلما يقول فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة وذلك أن النخعي وعبد الرحمن بن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق.

– حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن علية ووكيع وغندر عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوؤه.

– حدثنا ابن نمير ثنا أبي ثنا حجاج عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يجنب ثم يتوضأ وضوؤه للصلاة ثم ينام حتى يصبح

– حدثنا يحي بن يحي وابن رمح وقتيبة عن الليث عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوؤه للصلاة قبل أن ينام.

1-مسلم بن الحجاج: المصدر السابق، ص 69. ومثله حديث ذو الشمالين: "أن النبي ﷺ صلى ركعتين، ثم سلم، فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو:" يا رسول الله، أقصرت الصلاة أم نسيت؟" فقال رسول الله ﷺ...حين لقاه".(مسلم: المصدر نفسه، ص 74). وحديث سهل بن أبي حثمة:"أن نفرا منهم انطلقوا إلى خيبر...فواده رسول الله ﷺ مائة من إبل الصدقة"(مسلم: المصدر نفسه، 100-101).

أولا: جمع طرق الحديث وتحديد الراوي المخطئ.

أ- جمع طرق الحديث:

- هذا الحديث أخرجه الأئمة: أبو داود الطيالسي[1] و ابن راهويه[2] و الترمذي[3] و ابن ماجه[4] وأبو داود[5] ومسلم[6] وأحمد[7] والنسائي[8] وأبي يعلى والدارمي وابن الجعد[9]، من طرق متعددة كلهم عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَانَ " **يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيُحْيِي آخِرَهُ،، فربما كانت له الحاجة إلى أهله، ثم ينام قبل أن يمس ماء، فإذا كان عند النداء الأول وثب، – وما قالت: قام – فأفاض عليه الماء – وما قالت: اغتسل، وأنا أعلم ما تريد، – وإن لم يكن جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة** ".وهذا اللفظ عند أحمد، ونحوه عند الإمام مسلم وزاد:"...ثُمَّ صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ"، وبلفظ عند الإمام الطيالسي: زاد في الحديث "... فإذا كان السحر أوتر ثم يأتي فراشهُ، فإن كان له حاجة إلى أهله أَلَمَّ بهم ثم ينام فإذا سمع النداء" وربما قالت:"الْأَذَانَ وَثَبَ"، وما قالت: قام " فإن كان جنبا أفاض عليه الماء"، وما قالت: اغتسل " وإن لم يكن جنبا توضأ ثم خرج إلى الصلاة"،ومثله عند النسائي. وبلفظ عند الترمذي: كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس مَاء. وبلفظ عند مسلم[10]: "إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوؤه"، وبلفظ: "يجنب ثم يتوضأ وضوؤه للصلاة ثمَّ ينَام حَتَّى يصبح".[11]وبلفظ عند ابن الجعد:" ..، ثم ينام قبل أن يمس ماء

1-أبي داود الطيالسي: المسند: ما روى الأسود عن عائشة، ج3، ص16.

2-ابن راهويه: المسند، ج3، ص 852.

3- الترمذي: السنن، أبواب الطهارة، باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل، ج1، ص179، رقم الحديث (118).

4-ابن ماجه: السنن، أبواب التيمم، باب من قال: لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوؤه للصلاة، ج1، ص370، رقم الحديث (584).

5-أبي داود: السنن، ج1، ص 58، رقم الحديث (228).

6-مسلم: الصحيح، كتاب صلاة المسافرين و قصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي، ج 1، ص 510، رقم الحديث (738).

7-أحمد: المسند، مسند النساء، ج41، ص237، رقم الحديث (24708).

8-النسائي: السنن الكبرى، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب وقت الوتر، ج2، ص 152، رقم الحديث (1393).

9-ابن الجعد: المسند، ت: عامر أحمد حيدر، من حديث أبي خثيمة، ط1، (1410هـ- 1990م)، مؤسسة نادر- بيروت، ص 373، رقم الحديث (2563).

10-مسلم: التمييز، ص72.

11-المصدر نفسه، ص 72.

حتى إذا كان عند النداء الأول، إما قالت: وثب، وإما قالت: قام فأفاض عليه الماء، وَمَا قَالَتِ: اغْتَسَلَ، وَأَنَا أَعْلَمُ مَا تُرِيدُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُنُبًا تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ " وعند "ابن راهويه"بمثله، وبلفظ أيضا:"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمَسُّ مَاءً"[1]، وفي لفظ زاد:"... وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ آخِرَهُ"[2]، و جاء بألفاظ متعددة عند ابن ماجه:"كان يجنب، ثم ينام كهيئته، لا يمس ماء". وبلفظ: "إن رسول الله ﷺ إن كانت له إلى أهله حاجة قضاها، ثم ينام كهيئته، لا يمس ماء"[3]، وبلفظ: "يجنب ثم ينام ولا يمس ماء حتى يقوم بعد ذلك فيغتسل"[4]، وبلفظ: "إذا أراد أن ينام وهو جنب، توضأ وضوؤه للصلاة".[5]

وعند الإمام أبي داود[6] جاء بلفظ: "أن النبي ﷺ كان إذا أرادَ أن يأكل أو ينام، توضأ " تَعْنِي وهو جنب، وبلفظ أيضا عنده: "كان رسول الله ﷺ ينام وهو جُنُبٌ من غير أن يمس ماء".

- وخالف أبو إسحاق في هذا الحديث إبراهيم وعبد الرحمن عن الأسود عن عائشة، أما رواية عبد الرحمن فقد أخرجها الإمام مسلم[7] بلفظ: "كان رسول الله ﷺ يجنب ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام حتى يصبح". كما أخرجها الدارمي[8] بلفظ: كان رسول الله ﷺ: يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم ينام".

أما رواية إبراهيم أخرجها الإمام مسلم[9] بلفظ: "كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه". وأخرجها أبو داود[10] بلفظ:"أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام توضأ تَعْنِي وَهُوَ جُنُبٌ.

1-ابن راهويه: المصدر نفسه، ج3، ص851.
2- المصدر نفسه،ج3، ص855.
3-ابن ماجه: المصدر نفسه، ج1، ص 370، رقم الحديث (581).
4-المصدر نفسه، ج1، ص 370، رقم الحديث (581).
5- المصدر نفسه، ج1، ص193، رقم الحديث (584).
6-أبي داود: السنن، كتاب الطهارة، باب من قال: الجنب يتوضأ، ج1، ص160، رقم الحديث (224).
7-مسلم: التمييز، ص 72.
8-الدارمي: السنن، كتاب الطهارة، باب الماء من الماء، ج1،ص 243، رقم الحديث (820).
9- مسلم: المصدر نفسه، ص72.
10-أبي داود: المصدر السابق، ج1، ص57.

كما أخرجه الطيالسي[1] بلفظ: "كان رسول الله ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا فَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَأْكُلَ تَوَضَّأَ".

- كما روى هذا الحديث غير الأسود عن عائشة ومنهم أبو سلمة عنها عند مسلم بلفظه، وابن ماجه بمثله دون أن يذكر" قبل أن ينام".[2]

ب- تحديد الراوي المخطئ:

من خلال كلام الإمام الناقد مسلم-رحمه الله- نجد أن الراوي المخطئ في هذا الحديث هو أبو إسحاق[3] في قوله: " وَلم يمس مَاء حَتَّى ينَام"، حيث قال الإمام مسلم-رحمه الله- فيه: ".. فَهَذِهِ الرِّوَايَة عَن أبي إسحاق خاطئة".

- كلام الأئمة في أبي إسحاق[4]:

- قال أحمد بن عبد الله العجلي: "كوفي، تابعي، ثقة...".[5]
- وَقَال أَبُو حاتم: "ثقة، وهو أحفظ من أَبِي إسحاق الشيباني، ويشبه الزُّهْرِيّ في كثرة الرواية واتساعه في الرجال".[6]

ثانيا: أقوال العلماء في هذا الحديث.

أجمع النقاد على نقد متن هذا الحديث من رواية أبي إسحاق.

- قال أبو داود:"...قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: هذا الحديث وهم يعني حديث أبي إسحاق"[7].
- قال الترمذي:"...وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة، والثوري، وغير واحد، ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق".[8]

1-الطيالسي: المسند، ج3، ص15.

2-ابن ماجه: المصدر السابق، ج1، ص193.

3-هو:عَمْرو بن عَبد الله بن عُبَيد أبو إسحاق السبيعي الكوفي، وذكر شَرِيك عَن أَبِي إسحاق أنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عُثْمَان، رَوَى عَن: الأسود بْن يزيد النخعي، وأنس بْن مالك...وروى عنه: وزهير بْن معاوية، وزياد ابن خيثمة... مات سنة تسع وعشرين ومئة.(المزي: المرجع السابق: ج22، ص102- 109 بتصرف).

4-المزي: نفس المرجع، ج22، ص 111- 112.

5- العجلي: الثقات، المصدر السابق، ج1، ص 366.

6- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج6، ص 243.

7-أبي داود: السنن، كتاب الطهارة، باب الجنب يؤخر الغسل، ج1، ص 58، رقم الحديث (228).

8-الترمذي: المصدر السابق، ج 1، ص 179.

- قال ابن أبي حاتم:"فقال أبي: سمعت نصر بن علي يقول: قَالَ أَبِي: قَالَ شُعْبَةُ: قَدْ سمعتُ حديثَ أبي إسحاق: أنَّ النبي كان ينام جُنُبًا، ولكنِّي أَتَّقِيه".[1]
- قال ابن حبان:"هذه الأخبار ليس بينها تضاد، وإن تباينت ألفاظها ومعانيها من الظاهر، لأن المصطفى ﷺ كان يصلي بالليل على الأوصاف التي ذكرت عنه، ليلة بنعت وأخرى بنعت آخر، فأدى كل إنسان منهم ما رأى منه، وأخبر بما شاهد، والله جل وعلا جعل صفيه ﷺ معلما لأمته قولا وفعلا، فدلنا تباين أفعاله في صلاة الليل على أن المرء مخير بين أن يأتي بشيء من الأشياء التي فعلها ﷺ في صلاته بالليل دون أن يكون الحكم له في الاستنان به فينوع من تلك الأنواع لا الكل"[2].
- قال البيهقي:"قَالَ الشَّيْخُ: وحديث أبي إسحاق السبيعي صحيح من جهة الرواية وذلك أن أبا إسحاق بين سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية، عنه والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرده ووجه الجمع بين الروايتين على وجه يحتمل وقد جمع بينهما أبو العباس بن شريح فأحسن الجمع وذلك فيما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سألت أبا الوليد الفقيه فقلت: أيها الأستاذ قد صح عندنا حديث الثوري، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة أن النبي ﷺ كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء، وكذلك صح حديث نافع، وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن عمر قال: يا رسول الله أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: " نعم، إذا توضأ " فقال لي أبو الوليد: سألت أبا العباس بن شريح عن الحديثين، فقال: الحكم بهما جميعا، أما حديث عائشة فإنما أرادت أن النبي ﷺ كان لا يمس ماء للغسل، وأما حديث عمر فمفسر ذكر فيه الوضوء وبه نأخذ. [3]
- قال ابن العربي:" تفسير غلط أبي إسحاق هو أن الحديث رواه أبو إسحاق ها هنا مختصرا، اقتطعه من حديث طويل، فأخطأ في اختصاره إياه"[4].
- قَالَ ابنُ رجب -بعد ذكره لحديث أبي إسحاق السابق-: "وهذا الحديثُ مما اتفق أئمةُ الحديثِ من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهم: إسماعيلُ بنُ أبي خالد، وشعبةُ، ويزيدُ بنُ هارون، وأحمدُ بنُ حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلمُ بنُ الحجاج، وأبو بكر بن الأثرم، والجوزجانيّ،

1-ابن أبي حاتم: علل الحديث، ت: فريق من الباحثين، ط1، (1427هـ - 2006م)، ج1، ص 572.

2- ابن حبان: الصحيح، كتاب الصلاة، ذكر السبب الذي من أجله كان النبي... ج6، ص 365، رقم الحديث (2637).

3-البيهقي: السنن الكبرى: باب ذكر الخبر الذي، ج1، ص310، رقم الحديث(977).

4-ابن العربي: عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ت: جمال مرعشلي، ط1، (1418هـ- 1997م)، دار الكتب العلمية – بيروت، ج 1، ص 149.

والترمذيّ، والدارقطنيّ،...وَقَالَ أحمدُ بنُ صالح المصري الحافظ: لا يحل أن يروى هذا الحديث-يعني أنه خطأ مقطوع به فلا تحل روايته من دون بيان علته.

وأمّا الفقهاء المتأخرون: فكثيرٌ منهم نظر إلى ثقةِ رجالهِ فظنَّ صحته، وهؤلاء يظنون أنَّ كلَّ حديثٍ رواه ثقة فهو صحيحٌ، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي" ثم قال – بعد ذكره مسالك توجيه الحديث عند المصححين، وذكره ألفاظ الروايات عن أبي إسحاق: "وهذا كله يدل على أنَّ أبا إسحاق اضطرب في هذا الحديث ولم يُقم لفظه كما ينبغي، بل ساقه بسياقات مختلفة متهافتة...

وقال ابنُ القيم: ".قال ابن مفوّز: ... حديثُ أبي إسحاق من رواية الثوريّ وغيرهِ فأجمعَ من تقدم من المحدثين ومن تأخر منهم أنه خطأ منذ زمان أبي إسحاق إلى اليوم، وعلى ذلك تلقوه منه وحملوه عنه، وهو أولُ حديثٍ أو ثانٍ مما ذكره مسلم في كتاب التمييز له، مما حمل من الحديث على الخطأ، وذلكَ أنَّ عبد الرحمن بن يزيد وإبراهيم النخعيّ – وأين يقع أبو إسحاق من أحدهما، فكيف باجتماعهما على مخالفته – رويا الحديث بعينه عن الأسود بن يزيد عن عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان جنبا فأراد أن ينام توضأ وضوءه للصلاة، فحكم الأئمة برواية هذين الفقيهين الجليلين عن الأسود على رواية أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة: أنَّه كان ينام ولا يمس ماء، ثم عضدوا ذلك برواية عروة وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي قيس عن عائشة، وبفتوى رسول الله ﷺ عمر بذلك حين استفتاه، وبعض المتأخرين من الفقهاء الذين لا يعتبرون الأسانيد، ولا ينظرون الطرق يجمعون بينهما بالتأويل، فيقولون لا يمس ماء للغسل، ولا يصح هذا، وفقهاء المحدثين وحفاظهم على ما أعلمتك ... تم كلامه،.. والصواب ما قاله أئمةُ الحديثِ الكبار مثل يزيد بنِ هارون ومسلم والترمذيّ وغيرهِم من أنَّ هذه اللفظة وهم وغلط، والله أعلم.[1]

ثالثا: بيان علل متن الحديث.

هذا الحديث الذي موضوعه عن صلاة رسول الله ﷺ الذي روي من طرف رواة ثقات في إسناده إلا أن الإمام مسلم-رحمه الله- انتقده وذلك حينما بوب لهذا الحديث حيث قال:"ذكر الأحاديث التي نقلت على الغلط في متونها"، وهذا مما يدل على دقة الإمام مسلم-رحمه الله- في النظر في الأحاديث وتمحيصها، وكما تابعه على نقده جمع من النقاد، وقد أعله بجملة من العلل ومنها:

1-أبو عمر الصياح: جهود المحدثين في بيان علل الحديث، ج1، ص 57- 59.

- مخالفة المتن الذي جاء به أبو إسحاق الأحاديث الصحيحة: التي جاءت على أنه ﷺ كان يمس الماء قبل أن ينام.
- مخالفة متن الحديث لصريح القرآن الكريم: في قوله تعالى:

﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[المائدة: ٦]

- زيادة في المتن: وهذا الضابط سلكه الحافظ ابن رجب حين قال: ...خرجه الطحاوي مِن طريق زهير، عَن أبي إسحاق، ولفظه حديثه: كانَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينام أول الليل ويحي آخره، ثُمَّ إن كانَ لَهُ حاجة قضى حاجته، ثُمَّ ينام قبل أن يمس ماء، وإن نام جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة، وهذه زيادة غريبة.[1]

- اختصار الحديث: وهذا ما بينه الإمام ابن العربي المالكي في شرحه لهذا الحديث، حيث قال ونص الحديث الطويل ما رواه أبو غسان: عن عائشة أم المؤمنين صلاة رسول الله ﷺ، فقال: قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه ينام أو الليل ويحي آخره، ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته، ثم ينام قبل أن يمس ماء،....وإن نام جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة"، ثم ذكر ابن العربي الموضع الذي فيه طول للحديث، فقال: فهذا الحديث الطويل فيه: "وإن نام وهو جنب توضأ وضوء الصلاة"، فهذا يدلك على أن قوله:"فإن كانت له حاجة قضى حاجته، ثم ينام قبل أن يمس ماء"، أنه يحتمل أحد وجهين: إما أن يريد بالحاجة حاجة الإنسان من البول والغائط، فيقضيها ثم يستنجي ولا يمس ماء وينام، فإن وطئ توضأ كما في آخر الحديث، ويحتمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطئ، وبقوله: ثم ينام ولا يمس ماء، يعني الاغتسال، ومتى لم يحمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره، فتوهم أبو إسحاق أن الحاجة هي حاجة الوطئ، فنقل الحديث على معنى ما فهم، والله أعلم[2].

الخلاصة:

في هذا الحديث ينتقد الإمام مسلم-رحمه الله- متن الحديث بعرضه على الأحاديث التي جاءت بخلافه، فالإمام مسلم-رحمه الله- أمعن النظر فميز اللفظ الصحيح من اللفظ الخطأ في المتن، وكما تابعه الأئمة النقاد على نقده وأن الخطأ من أبي إسحاق، وهذا يدل على أنه من منهج النقاد

1-ابن رجب: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: مجموعة من الباحثين، ط1، (1417هـ - 1996م)، ج 1، ص 364.

2-ابن العربي: المصدر السابق، ج1، ص 149- 150.

استعمال هذا الضابط في نقد المتن، وأن هذا الحديث معلول بعلل سبق ذكرها، وكما قال الدكتور المحمدي: "وحديث يعله مثل الإمام مسلم، ويزيد بن هارون،و الترمذي، وغيرهم لا ينفع معه تصحيح المتأخرين، ناهيك عن كون راوي الحديث عن أبي إسحاق (سفيان الثوري)قد خطأ الحديث هذا كما نقله الترمذي، فلا حاجة إلى تصحيح ما لا يصح"[1].

الفرع الثاني: نقد حديث:" أن رسول الله ﷺ مسح على الجوربين والنعلين" بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.

قال الإمام مسلم: ذكر خبر ليس بمحفوظ المتن.

– حدثنا يحي بن يحيى، ثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة بن شعبة: **" أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين"**.

– حدثنا أبو بكر، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن المغيرة قال:" كنت مع النبي ﷺ في سفر..."وساقه. والأسود بن هلال عن المغيرة.

وعلي بن ربيعة، خطبنا المغيرة. وأياد بن لقيط، عن قبيصة بن برمة، عن المغيرة بن شعبة. وعن حمزة بن المغيرة، عن أبيه. وعروة بن المغيرة عن أبيه. والزهري، عن عباد، عن عروة. وبكر بن عبد الله، عن ابن المغيرة، عن المغيرة. وسليمان التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه. وشريك عن أبي السائب عن المغيرةومُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن المغيرة. وعروة بن المغيرة، عن أبيه. وعامر وسعد بن عبيدة، قالا: سمعنا المغيرة. وأبو العالية عن فضالة عن المغيرة. وعمرو بن وهب، عن المغيرة. وابن عون عن عامر عن عروة عن المغيرة. وابن سيرين عن عمرو عن المغيرة[2]. وقتادة عن الحسن وزرارة ابن أبي أوفى، عن المغيرة. وجبير بن حية[3] الثقفي عن المغيرة.

سمعت مسلما يقول: قد بينا من ذكر أسانيد المغيرة في المسح بخلاف ما روى أبو قيس، عن هزيل، عن المغيرة، ما قد اقتصصناه. وهم من التابعين وأجلتهم مثل مسروق. وذكر من قد تقدم ذكرهم، فكل هؤلاء قد اتفقوا على خلاف رواية أبي قيس عن هزيل. ومن خالف خلاف بعض هؤلاء بين لأهل الفهم من الحفظ في نقل هذا الخبر، وتحمل ذلك. والحمل فيه على أبي قيس أشبه،

1-عبد القادر المحمدي: المرجع السابق، ص 114.

2-هذه الرواية لا توجد في تحقيق مُحَمَّد مصطفى الأعظمي.

3-"حريز بن حية" في تحقيق الأعظمي، والصواب كما قال الدكتور صالح بن أحمد.

وبه أولى منه بهزيل لان أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخبارا غير هذا الخبر. سنذكرها في مواضعها إن شاء الله. فأما في خبر المغيرة في المسح. حدثنا مسلم، قال: فأخبرني مُحَمَّد بن عبد الله بن قهزاد، عن علي بن الحسن ابن شقيق، قال، قال عبد الله بن المبارك:"عرضت هذا الحديث- يعني حديث المغيرة من رواية أبي قيس -على الثوري فقال: لم يجيء به غيره، فعسى أن يكون وهما"[1].

أولا- جمع طرق الحديث وتحديد الراوي المخطئ.

أ- جمع طرق الحديث:

وفي هذا الحديث سأكتفي بتخريج بعض الطرق، ولن أستوعبها كلها نظرا لطول وتشعب هذه الطرق.

- رواية الأسود بن هلال عن المغيرة أخرجه مسلم[2]، والطبراني[3]، و البيهقي[4]، قال: **"بينا أنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة إذ نزل فقضى حاجته، ثم جاء فصببت عليه من إداوة كانت معي، فتوضأ ومسح على خفيه"**،كلهم بنفس هذا اللفظ.

- و رواية علي بن ربيعة فقد أخرجها الإمام ابن أبي شيبة[5] والطبراني[6]عن المغيرة بن شعبة: نحو رواية الأسود بن هلال.

1- مسلم: المصدر السابق، ص 125- 126-127-128-129-130-131-132-133-134-135.

2- مسلم: الصحيح، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ج01، ص228، رقم الحديث(274).

3- الطبراني: المعجم الكبير، ج20، ص406.

4-البيهقي: السنن الكبرى، ج01، ص134، رقم الحديث(391).

5- ابن أبي شيبة: المصنف، ج01، ص163، رقم الحديث(1876).

6- الطبراني: المعجم الكبير، ج20، ص408.

- أما رواية مسروق فقد أخرجها جمع من الأئمة الكبار وهم: ابن أبي شيبة[1]، وأحمد[2]، والبخاري[3]، ومسلم[4]، والنسائي[5]، و الطبراني[6]، والبيهقي[7]، عن المغيرة بن شعبة، بمثل حديث الأسود بن هلال.

– ورواية عروة بن المغيرة أخرجها جمع من الأئمة الكبار: أبو عوانة[8]، وابن حميد[9]، والشافعي[10]، وأحمد[11]، ومسلم[12]، والنسائي[13]، و ابن ماجه[14]، وابن حبان[15]، والطبراني[16]، والطحاوي[17]، والبيهقي[18]، والبغوي[19]، عن المغيرة بن شعبة قال: **"كنت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة في سفر فقال" (أمعك ماء) فقلت نعم فنزل عن راحلته فمشى حتى توارى عني في سواد الليل ثم**

1-ابن أبي شيبة: المصنف، ج01، ص162، رقم الحديث(1859).

2-أحمد: المسند، ج30، ص125، رقم الحديث(18190).

3- البخاري: الصحيح، ج 01، ص151، رقم الحديث (381).

4-مسلم: الصحيح، ج 01، ص 229، رقم الحديث(274).

5-النسائي: السنن الصغرى، ج 01، ص82، رقم الحديث (123)، و النسائي: السنن الكبرى، ج8، ص423، رقم الحديث (9585).

6- الطبراني: المعجم الكبير، ج20، ص398 رقم الحديث (17700).

7- البيهقي: المصدر نفسه، ج02،ص577، رقم الحديث(4137).

8- أبو عوانة: المستخرج، كتاب الإيمان، بيان حظر الخلاء في طرق الناس وظلهم وإيثار التباعد به من الناس...، ج01، ص166، رقم الحديث (489).

9- ابن حميد: المنتخب من مسند عبد بن حميد، ت: صبحي البدري السامرائي و آخرون، ط1، (1408هـ- 1988م)، مكتبة السنة- القاهرة، ص152، رقم الحديث (397).

10-الشافعي: المسند، ت: ماهر ياسين فحل، ج1، ص185، رقم الحديث (73).

11- أحمد: المسند، ج30، ص129، رقم الحديث(18193).

12-مسلم: الصحيح، ج1، ص230، رقم الحديث(274).

13- النسائي: السنن الكبرى، ج1، ص121، رقم الحديث (121).

14-ابن ماجة: السنن، ج1، ص342، رقم الحديث(544).

15- ابن حبان: الصحيح، ج5، ص604، رقم الحديث(5653).

16- الطبراني: المعجم الكبير، ج20، ص371، و الطبراني، المعجم الأوسط، ت: طارق بن عوض الله وآخرون، د ط، دار الحرمين – القاهرة، ج01، ص170، رقم الحديث (533).

17- الطحاوي: شرح مشكل الآثار، ج14، ص327، رقم الحديث(5653).

18- الطحاوي: المصدر السابق، ج14،ص327، رقم الحديث(5653).

19-البغوي: شرح السنة، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط2، (1403هـ- 1983م)، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ج01، ص456.

جاء فأفرغت عليه من الإداوة فغسل يديه ووجهه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منهما حتى أخرجهما من أسفل الجبة فغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه فقال (دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين) فمسح عليهما". كلهم بألفاظ متقاربة، وعند مسلم مختصرا فقال:**"أنه وضأ النبي ﷺ فتوضأ ومسح على خفيه، فقال له: فقال:إني أدخلتهما طاهرتين"**.

– أما رواية قبيصة بن برمة فقد أخرجها الإمام أحمد[1] والطبراني[2]، عن المغيرة بن شعبة قال: **"خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم في بعض ما كان يسافر فسرنا حتى إذا كنا في وجه السحر انطلق حتى توارى عني فضرب الخلاء ثم جاء فدعا بطهور وعليه جبة شامية ضيقة الكمين فأدخل يده من أسفل الجبة ثم غسل وجهه ويديه ومسح برأسه ومسح على الخفين"**. ومثله عند الطبراني.

– رواية حمزة بن المغيرة أخرجها جمع من الأئمة وهم: أحمد[3]، و أبو نعيم[4]، النسائي[5]، وابن حبان[6]، والطبراني[7]،

والبيهقي[8]، عن المغيرة بن شعبة، بنفس رواية قبيصة بن برمة غير أن ابن حبان خالفهم فيه فقال:...عن حمزة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه عن النبي ﷺ **"تخلف فتخلف معه المغيرة بن شعبة فلما قضى حاجته قال هل معك ماء قلت فأتيته بالمطهرة فغسل كفيه ووجهه ثم ذهب ليحسر عن ذراعيه فضاقت بها الجبة فأخرج يده من تحت الجبة فألقاها على عاتقه فغسل ذراعيه ومسح على خفيه وعمامته ثم ركب وركبت معه فانتهى إلى الناس وقد صلى بهم عبد الرحمن بن عوف**

1- أحمد: المسند، ج 30، ص 106، رقم الحديث(18169).
2- الطبراني: المعجم الكبير، ج20، ص 418، رقم الحديث(1007).
3-أحمد: المصدر نفسه، ج1، ص422، رقم الحديث (1338).
4- أبو نعيم: المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، ت: مُحَمَّد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، (1417هـ- 1996م)، دار الكتب العلمية- بيروت –لبنان، ج1، ص 331.
5- النسائي: السنن الكبرى، ج1، ص103، رقم الحديث(82).
6- ابن حبان: الصحيح، ج1، ص178، رقم الحديث(1347).
7-الطبراني: المعجم الكبير، ج20، ص377، رقم الحديث (17637).
8- البيهقي: السنن الكبرى، ج1، ص422، رقم الحديث(1338).

ركعة فلما أحس بجيئة النبي ﷺ ذهب ليتأخر فأومأ إليه النبي ﷺ أن صل فلما قضى عبد الرحمن الصلاة قام النبي ﷺ والمغيرة فأكملا ما سبقهما".

ورواه الطبراني مختصرا فقال عن حمزة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه عن النبي ﷺ:"**رأيت النبي ﷺ توضأ ومسح على خفيه".**

– رواية الشعبي، أخرجها الإمام أحمد[1] فقال عن المغيرة بن شعبة: "**أن رسول الله صلى الله عليه و سلم توضأ ومسح على خفيه قال فقال رجل عند المغيرة بن شعبة يا مغيرة ومن أين كان للنبي صلى الله عليه و سلم خفان قال فقال المغيرة أهداهما إليه النجاشي**".

– و أخرج الإمام البغوي[2]رواية أبي سلمة، فقال:... عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة، فقد قال: "كان رسول الله ﷺ إذا ذهب المذهب أبعد، قال فذهب لحاجته وهو في بعض أسفاره، فقال: "ائتني بوضوء" قال: فجئته بوضوء، فأخرج يده من تحت الجبة، فتوضأ، ثم مسح على الخفين".

– رواية عمرو بن وهب الثقفي، فقد أخرجها الأئمة وهم: ابن أبي شيبة[3]، النسائي[4]، ابن خزيمة[5]، الطبراني[6]، عن المغيرة بن شعبة "**أن النبي ﷺ ذهب ليحسر يده، وعليه جبة شامية ضيقة الكمين، فأخرج يده من تحتها إخراجا، فغسل وجهه ويديه، ثم مسح بناصيته، ومسح على العمامة، ومسح على الخفين**"، كلهم بألفاظ متقاربة.

– وعن زرارة بن أوفى فقد أخرج حديثه الإمام أبو داود[7] والبيهقي[8]، عن المغيرة بن شعبة بنحو رواية حمزة بن المغيرة وعمرو بن وهب الثقفي.

1- المصدر نفسه، ج1، ص 283، رقم الحديث (1385).

2-البغوي: شرح السنة، المصدر السابق، ج1، ص 373، رقم الحديث(184).

3- ابن أبي شيبة: المصنف، كتاب الطهارات، باب في المسح على الخفين، ج1، ص179، رقم الحديث (1877).

4-النسائي: السنن الكبرى، ج1، ص117، رقم الحديث(112).

5- ابن خزيمة: الصحيح، ج3، ص72، رقم الحديث(1645).

6-الطبراني: المعجم الكبير، ج20، ص426، رقم الحديث(17786).

7- أبو داود: السنن، ج1، ص108، رقم الحديث(152).

8-البيهقي: السنن الكبرى، ج2، ص352، رقم الحديث(4054).

- أما رواية علي بن ربيعة فقد أخرجها الإمام ابن أبي شيبة[1]، والطبراني[2]: عن المغيرة بن شعبة بنحو رواية عمرو بن وهب.

- وأخرج الإمام مالك[3]، ومسلم[4]، والنسائي[5]، وأبو داود[6]، وابن حبان[7]، وابن خزيمة[8]، رواية الزهري، عن عباد، عن عروة، عن أبيه، قال: **تخلفت مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك،"فبرز ثم رجع إلي ومعي الإداوة فصببت على يد رسول الله ﷺ وضوء رسول الله ﷺ، ثم استنثر ومضمض وغسل وجهه ثلاث مرات، ثم أراد أن يغسل يديه قبل أن يخرجهما من كمي جبته فضاق عليه كماها فأخرج يديه من تحت الجبة فغسل يده اليمنى ثلاث مرات، ويده اليسرى ثلاث مرات ومسح بخفيه و لم ينزعهما"**. كلهم بألفاظ متقاربة.

- رواية بكر بن عبد الله، عن ابن المغيرة، عن المغيرة أخرجها الإمام مسلم[9]، والبيهقي[10]،قال: أن النبي ﷺ:"مسح على الخفين، ومقدم رأسه وعلى عمامته". وهذا لفظ مسلم، ومثله عند البيهقي غير أنه زاد:"...ووضع يده على العمامة أو مسح على العمامة".

1- ابن أبي شيبة: المصدر نفسه، ج1، ص163، رقم الحديث(1876).
2-الطبراني: المعجم الكبير، ج20، ص408.
3-مالك: الموطأ، ج2، ص 47، رقم الحديث (99).
4- مسلم: الصحيح، ج 1، ص 230، رقم الحديث (274).
5-النسائي: السنن الكبرى، ج1، ص 140، رقم الحديث (165).
6- أبو داود: السنن، ج 1، ص37، رقم الحديث (149).
7-ابن حبان: الصحيح، ج 5، ص 603، رقم الحديث (2224).
8-ابن خزيمة: المصدر نفسه، ج 1، ص 102، رقم الحديث (203).
9-مسلم: الصحيح، ج 1، ص 231، رقم الحديث (247).
10-البيهقي: السنن الكبرى، ج1، ص 97، رقم الحديث (268).

ب- تحديد الراوي المخطئ:

صرح الإمام مسلم-رحمه الله- في انتقاده لهذا الحديث أن الحمل من حفظ أبي قيس[1]، و ذلك حينما قال: **"ومسح على الجوربين والنعلين"**، وكما استدل الإمام مسلم بذلك بأن أهل العلم استنكروا بعض رواياته فقال: "والحمل فيه على أبي قيس أشبه، وبه أولى منه بهزيل لان أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخبارا غير هذا الخبر"[2].

- كلام أئمة الجرح والتعديل في أبي قيس:

- قال البخاري:"عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي الكوفي، سمع علقمة وعمرو بن ميمون وهزيلا، سمع منه الثوري وأبو نعيم، مات سنة عشرين ومائة".[3]
- قال ابن أبي حاتم:"...أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال سألت أبي عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان فقال: روى عنه الأعمش وشعبة، وهو يخالف في أحاديثه قرئ على العباس بن مُحَمَّد الدوري عن يحيى ابن معين أنه قال: يقدم أبو قيس على عاصم - ثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال: أبو قيس ثقة. و قال سألت أبي عن أبي قيس الأودي فقال: ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ. قيل له كيف حديثه؟ قال: صالح هو لين الحديث"[4].
- وقال العقيلي في الضعفاء الكبير: "عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، فقال: هو كذا وكذا، وحرك يده، وهو يخالف في أحاديث".[5]
- قال العجلي:"عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس: ثقة، ثبت..."[6].

1-هو: عبد الرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي، الكوفي. روى عن: الأرقم بن شرحبيل، وشريح القاضي، وعكرمة مولى ابن عباس، وعلقمة بن قيس النخعي، وهزيل بن شرحبيل...روى عنه: حجاج بن أرطاة، وحماد بن سلمة، وسفيان الثوري...وخلق كثير.(المزي: المرجع السابق، ج17، ص 21).

2-مسلم: المصدر السابق، ص 135.

3-البخاري: التاريخ الكبير، ج5، ص 265.

4-ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج5، ص 218.

5-العقيلي: الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، (1404هـ- 1984م)، دار المكتبة العلمية –بيروت، ج 2، ص 327.

6-العجلي: الثقات، المصدر السابق، ج1، ص 289.

- قال ابن حبان:"عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي الكوفي يروي عن علقمة بن قيس والهذيل بن شرحبيل روى عنه الثوري وشعبة مات سنة عشرين ومائة"[1].
- قال ابن الجوزي:

عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي سمع علقمة وعمرو بن ميمون وهزيلا روى عنه الثوري وشعبة قال أحمد لا يحتج بحديثه.[2]

ومن هذه النصوص نجد أن: أقوال أئمة الجرح والتعديل تباينت في الحكم على أبي قيس الذين تكلموا فيه بشيء من التجريح، الإمام أحمد، وابن حاتم، والعقيلي، وابن الجوزي... وغيرهم، ومن الذين وثقوه ابن معين، والعجلي، وأن الإمام البخاري ترجم له في التاريخ الكبير، ولم يتكلم فيه لا بجرح أو بتعديل.وابن حبان ذكره في كتابه الثقات بدون الحكم عليه.

ثانيا– أقوال النقاد على هذا الحديث:

- قال الإمام مسلم:

"قد بينا من ذكر أسانيد المغيرة في المسح بخلاف ما روى أبو قيس، عن هزيل، عن المغيرة، ما قد اقتصصناه. وهم من التابعين وأجلتهم مثل مسروق. وذكر من قد تقدم ذكرهم، فكل هؤلاء قد اتفقوا على خلاف رواية أبي قيس عن هزيل. ومن خالف خلاف بعض هؤلاء بين لأهل الفهم من الحفظ في نقل هذا الخبر، وتحمل ذلك".[3]

رجح الإمام مسلم–رحمه الله– رواية التابعين من الحفاظ الكبار مثل مسروق، على رواية أبو قيس، وذلك من خلال تتبع وجمع طرق الحديث ومقارنتها فيما بينها.

- قال الإمام أحمد:"...عن أبي قيس عن هزيل عن المغيرة بن شعبة قال: مسح النبي ﷺ على الجوربين والنعلين قال أبي:" ليس يروى هذا إلا من حديث أبي قيس". قال أبي أتى عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث به يقول هو منكر يعني حديث المغيرة هذا لا يرويه إلا من حديث أبي قيس"[4]. وقال في موضع آخر:"... هذا الحديث ضعيف".

1–ابن حبان: الثقات، المصدر السابق، ج7، ص 66.

2– ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين، ت: عبد الله القاضي، ط1، (1406هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، ج2، ص 91.

3– مسلم: المصدر السابق، ص 134.

4– أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، ت: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، ط2، (1422 هـ - 2001 م)، دار الخاني– الرياض، ج3، ص 366.

وقال مرة: "المعروف عن النبي –صلى الله عليه وسلم–: أنه مسح على الخفين، ليس هذا إلا من أبي قيس، أن له أشياء مناكير"[1].

- قال العقيلي:"...عن المغيرة بن شعبة، أن رسول الله ﷺ مسح على جوربيه " والرواية في الجوربين فيها لين"[2].
- قال البخاري: "وكان يحي ينكر على أبي قيس حديثين هذا وحديث هزيل عن المغيرة: مسح النبي ﷺ على الجوربين"[3].
- قال الترمذي:"هذا حديث حسن صحيح. وهو قول غير واحد من أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: يمسح على الجوربين وإن لم تكن نعلين إذا كانا ثخينين".[4]
- قال أبو داود:"...كان عبد الرحمن بن مهدي: لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة، أن النبي ﷺ مسح على الخفين".[5]
- قال النسائي:"... ما نعلم أن أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية والصحيح عن المغيرة: أن النبي ﷺ مسح على الخفين والله أعلم".[6]
- قال الدارقطني: "وسئل عن حديث هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة، عن النبي ﷺ؛ أنه مسح على الجوربين والنعلين. فقال: يرويه الثوري، عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة. ورواه كليب بن وائل، عن أبي قيس، عمن أخبره عن المغيرة وهو هزيل، ولكنه لم يسمه، ولم يروه غير أبي قيس، وهو مما يعد عليه به لأن المحفوظ عن المغيرة المسح على الخفين"[7].

1-أحمد: من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، ت: صبحي البدري السامرائي، ط1، (1409هـ)، مكتبة المعارف –الرياض، ج1، ص175.

2العقيلي: المصدر السابق، ج 2، ص 327.

3- البخاري: التاريخ الكبير، ج3، ص 137.

4- الترمذي: السنن، ج 1، ص 160، رقم الحديث (99).

5-أبو داود، السنن، ت: شعَيب الأرنؤوط، ج01، ص61، رقم الحديث: (159).

6- النسائي: السنن، ج1، ص123، رقم الحديث(129).

7-الدارقطني: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، (1405هـ- 1985م)، دار طيبة- الرياض، ج 7، ص 112.

ذكر الإمام الدارقطني طرق الحديث ومنها طريق الثوري، عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة. و كذلك طريق كليب بن وائل، عن أبي قيس، عن المغيرة، ثم رجح رواية التي تدل على أن المغيرة مسح على الخفين.

● قال البيهقي بعد أن نقل قول أبي مُحَمَّد[1]:"قال أبو مُحَمَّد: رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر وقال أبو قيس الأودي وهزيل بن شرحبيل: لا يحتملان هذا مع مخالفتهما الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة، فقالوا: مسح على الخفين وقال: لا نترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل... سمعت أبا قدامة السرخسي يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي قلت لسفيان الثوري: لو حدثتني بحديث أبي قيس عن هزيل ما قبلته منك فقال سفيان: الحديث ضعيف أو واه أو كلمة نحوه"[2].

نقل الإمام البيهقي قول أبو مُحَمَّد فيما يراه الإمام مسلم في تعليله لهذا الحديث حيث بين الضعف من أبو قيس وهزيل بن شرحبيل وبأنه إذا وردت رواية أصح من روايتهما فإنها تقدم عليهما، وهذا ما يسمى بقرينة الترجيح بالأحفظية والأكثرية، وأن الصحيح في متنه ما ورد بأن المغيرة يرى المسح على الخفين، ثم استعمل الإمام مسلم–رحمه الله– قرينة آخرى في تعليل متن هذا الحديث وهي مخالفة الحديث لظاهر القرآن الكريم، ثم سرد قول الإمام سفيان الثوري في الحكم على هذا الحديث بالضعف.

● قال التركماني:"هذا الخبر أخرجه أبو داود سكت عنه، وصححه ابن حبان، وقال الترمذي حسن صحيح. وأبو قيس عبد الرحمن ابن ثروان وثقه ابن معين، وقال العجلي: ثقة ثبت، وهزيل وثقه: العجلي، واخرج لهما معا البخاري في صحيحه ثم إنهما لم يخالفا الناس مخالفة معارضة بل رويا أمر زائدة على ما ورده بطريق مستقل غير معارض فيحمل على أنهما حديثان ولهذا صحح الحديث كما مره"[3].

سرد الإمام التركماني مختلف أقوال العلماء في الحكم على هذا الحديث فمنهم: من أخرجه وسكت عنه كصنيع الإمام أبو داود، ومنهم من صححه كابن حبان، ومنهم من حكم عليه بالحسن كالإمام الترمذي، ثم ذكر أقوال العلماء في الحكم على راوي الحديث، وبين أن أبو قيس

1–أبو مُحَمَّد يحي بن منصور.

2– البيهقي: السنن الكبرى، ج 1، ص 425، رقم الحديث (1350).

3–علاء الدين ابن التركماني: الجوهر النقي على سنن البيهقي، د ط، دار الفكر،ج1، ص 284.

وهزيل زادا في متن هذا الحديث وليس لدرجة المخالفة المعارضة، وأن هذا الحديث يحمل على أنهما حديثان.

ثالثا– بيان علل متن الحديث.

هذا الحديث الذي يرويه أبو قيس أعل متنه المخالف لأخبار الصحيحة والثابتة الإمام مسلم وتابعه في ذلك الحفاظ النقاد، كالإمام النسائي، أبي داود، الترمذي...وغيرهم بجملة من العلل منها:

– مخالفة المتن الذي جاء به أبو قيس لأخبار الصحيحة: والصحيح ما جاء بلفظ:"**مسح على الخفين**"، وهذا ما وضحته سابقا بسرد أقوال النقاد في إعلالهم لمتن هذا الحديث.

– مخالفة متن الحديث للقرآن الكريم: وهذا ما بينه الإمام البيهقي عند نقله لكلام الإمام أبو مُحَمَّد بأن الإمام مسلم رد هذا الحديث بمخالفته لآية من آيات الله، والظاهر أنه يقصد بآية المسح في قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[**المائدة: ٦**] وهذا ما أراده الإمام حين قال:" لا نترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل...".

– الشذوذ في المتن: ويتضح ذلك في لفظ:" **مسح على الجوربين والنعلين**"، أعلّ مجموعة من النقاد هذه الزيادة من طريق أبي قيس.

– النكارة في متن الحديث لمخالفته المحفوظ: كما بوب الإمام مسلم–رحمه الله– لهذا الحديث فقال:"ذكر خبر ليس بمحفوظ المتن".وهذا القول الذي عليه كبار أئمة العلل كابن المديني، الثوري، ابن معين، وعبد الرحمن بن مهدي، أحمد بن حنبل، أبو داود، والترمذي، الدارقطني...

الخلاصة:

نستخلص من هذا أن حديث المغيرة بن شعبة:"**أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين**"، الذي جاء برواية أبي قيس معلول، أعلّه الإمام مسلم و جملة من الحفاظ النقاد، وحيث صرح الإمام مسلم بقرينة العلة لهذا المتن وهي: مخالفة المتن المعلول للمتن المتفق عليه من حديث المغيرة في المسح على الخفين، قال الدكتور خالد الدريس بعد ذكره لأقوال أئمة الجرح والتعديل في رواية أبي

قيس: "أنهم بنوا سبب تضعيفهم لرواية أبي قيس، لكونها مخالفة للمحفوظ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وهذا إعلال متن بمتن، وإن كان أصل الحديث يروي عن الصحابي نفسه، مع أن من صحح الحديث كالترمذي وابن خزيمة وابن حبان يرون أن حديث أبي قيس يعد حديثا آخر مستقل لا علاقة له بحديث الخفين المشهور عن المغيرة"[1].

المطلب الثالث: نقد المتن بمخالفة الأحداث التاريخية.

لقد اعتنى علماء الحديث بعلم التاريخ، فكانوا هم السباقين في التأليف حول علم الرجال، و مولديهم، وأحوالهم، ووفاتهم، أما عن حياة النبي ﷺ فأفردوا لتاريخ حياته وغزواته علماً خاصاً هو "علم السيرة النبوية الشريفة".

وكما اعتنى علماء الحديث النقاد بنقد متون الأحاديث بواسطة معيار مخالفة الحديث للأحداث التاريخية، و في هذا المطلب سأتطرق إلى صنيع الإمام مسلم- رحمه الله- في نقده لمتون السنة عبر هذا المعيار من خلال كتابه"التمييز".

نقد حديث: "... أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة" بمخالفة الأحداث التاريخية.

قال الإمام مسلم-رحمه الله-: ومن الأخبار التي يهم فيها بعض ناقليها.

- حدثنا يحي بن يحي وأبو كريب ومُحَمَّد بن حاتم قالوا ثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة:" أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة".

سمعت مسلما يقول: وهذا الخبر وهم من أبي معاوية لا من غيره وذلك: أن النبي ﷺ صلى الصبح في حجته يوم النحر بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله ﷺ، فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وهو حينئذ يصلي بالمزدلفة.

سمعت مسلما يقول: هذا خبر محال، ولكن الصحيح من روى هذا الخبر غير أبي معاوية: وهو "أن النبي ﷺ أمر أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة"، وكان يومها فأحب أن توافي. وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث حين قال:" توافي معه".

1-خالد بن منصور الدريس: نقد المتن الحديثي وآثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح و التعديل، ط1، (1428هـ)، دار المحدث، ص 28.

سمعت مسلما يقول: وسنذكر إن شاء الله رواية أصحاب هشام عن هشام هذا الحديث ليتبين من صواب مصيبهم فيه وخطأ مخطئهم.

– حدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان ثنا هشام عن أبيه:" أن رسول الله ﷺ أمر أم سلمة أن تصلي الصبح يوم النحر بمكة وكان يومها فأحب أن توافقه". وروى هذا الحديث عبدة عن هشام

ويحي عن هشام. فالرواية الصحيحة من هذا الخبر ما رواه الثوري عن هشام، وقد روى وكيع أيضا فوهم فيه كنحو ما وهم فيه أبو معاوية.

– حدثنا أبو بكر ثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ:" أمر أم سلمة أن توافيه صلاة الصبح بمنى".

سمعت مسلما يقول: وسبيل وكيع كسبيل أبي معاوية، أن النبي ﷺ صلى الصبح يوم النحر بالمزدلفة، دون غيرها من الأماكن لا محالة[1].

أولا: جمع طرق الحديث وتحديد الراوي المخطئ.

أ– جمع طرق الحديث.

– هذا الحديث أخرجه الإمام مسلم[2]، والطحاوي[3] من طريق سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه، عن أم سلمة رضي الله عنها: " **أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصلي الفجر بمكة يوم النحر** ". وهذا لفظ الطحاوي وبه عند مسلم، وأخرجه الإمام ابن راهويه[4]، والإمام مسلم[5] من طريق عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه:"**أن رسول الله ﷺ أمر أم سلمة أن تصلي الصبح يوم النحر بمكة كان يومها فأحب أن يوافقه** ".وهذا لفظ الإمام

ابن راهويه، وبه عند الإمام مسلم، وأخرجه الإمام أحمد[6]، والإمام مسلم من طريق يحي بن سعيد عن هشام عن أبيه بنفس لفظ حديث عبده عن هشام، وأخرجه الإمام الطحاوي[7] من طريق حماد

1–مسلم: المصدر السابق، ص 87– 88– 89– 90.

2– مسلم: المصدر نفسه، ص 89.

3– الطحاوي: شرح مشكل الآثار، ج9، ص 141، رقم الحديث (3520).

4– إسحاق بن راهويه: المسند، ج 4، ص 171، رقم الحديث (1956).

5–مسلم: المصدر نفسه، ص 89.

6– أحمد: العلل، ج 2، ص 368، رقم الحديث (2634).

7– الطحاوي: المصدر نفسه، ج9، ص142، رقم الحديث (3521).

بن سلمة عن هشام بن عروة عن هشام بن عروة، عن عروة: " **أن يوم أم سلمة دار إلى يوم النحر، فأمرها رسول الله ﷺ ليلة جمع أن تفيض، فرمت جمرة العقبة، وصلت الفجر بمكة** ".

– كما جاء هذا الحديث من غير أم سلمة، من رواية عائشة ﵂، أخرج هذا الحديث الطحاوي[1]، من طريق الدراوردي ويعقوب بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة ﵂:... الحديث بنفس لفظ مسلم. وفي لفظ عنده" أن توافيه"، وأخرجه البيهقي[2] من طريق الضحاك بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة ﵂، قالت: "**أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأم سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت، وكان ذلك اليوم الذي يكون عندها رسول الله ﷺ**".

وخالف أبو معاوية الجماعة في رواية هذا الحديث، فأخرجه جمع من الأئمة وهم: إسحاق بن راهويه[3]، وأحمد[4]، ومسلم[5]. والطبراني[6]، والطحاوي[7] في كتابيه، والبيهقي[8]، من طرق عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عروة عن زينب عن أم سلمة:" **أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة**"، وهذا لفظ إسحاق بن راهويه، وبه عند أحمد، ومسلم، والطبراني، والبيهقي، و عند الطحاوي والبيهقي بلفظ:" **أن توافيه يوم النحر بمكة**". أبو يعلى[9] متصلا، بلفظ: " **أن النبي ﷺ: أمر أم سلمة أن توافيه صلاة الصبح بمنى**".

1- الطحاوي: المصدر نفسه، ج9، ص143، رقم الحديث (3523).
2-البيهقي: السنن الصغير، ج2، ص 190.
3- إسحاق بن راهويه: المسند، ج4، ص 62، رقم الحديث (1824).
4- أحمد: المسند، ج44، ص 96، رقم الحديث (26492).
5-مسلم: المصدر السابق، ص87.
6- الطبراني: المعجم الكبير، ج23، ص 343.
7- الطحاوي: شرح معاني الآثار، ج 2، ص 221، رقم الحديث (3997)، الطحاوي: المصدر نفسه، ج9، ص 137، رقم الحديث (3517).
8-البيهقي: معرفة السنن والآثار، ج 7، ص312، رقم الحديث (10167) .
9-أبو يعلى: المسند، ج12، ص 432، رقم الحديث (7000).

و روى وكيع هذا الحديث فوهم فيه كنحو ما وهم فيه أبو معاوية، أما رواية وكيع فقد أخرجها الإمام ابن أبي شيبة[1]مرسلا، والإمام مسلم[2]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، بنفس لفظ أبي يعلى.

ب- تحديد الراوي المخطئ.

في هذا الحديث ينتقد الإمام الناقد مسلم-رحمه الله- حديث أبو معاوية[3]وحيث صرح بذلك بقوله:" وهذا الخبر وهم من أبي معاوية لا من غيره"[4]. وكما انتقده أيضا من رواية وكيع، فقال: "وقد روى وكيع أيضا فوهم فيه كنحو ما وهم فيه أبو معاوية،... وسيبل وكيع كسيبل أبي معاوية..."[5].

- كلام الأئمة في أبو معاوية:

- قال الدوري في سؤاله لابن معين: قلت ليحيى بن معين أيما أعجب إليك في الأعمش عيسى بن يونس أو حفص بن غياث أو أبو معاوية فقال أبو معاوية...و قال أيضا:" يحي وكان عند وكيع عن الأعمش ثمانمائة قلت ليحيى كان أبو معاوية أحسنهم حديثا عن الأعمش قال كانت الأحاديث الكبار العالية عنده"[6].
- قال العجلي: مُحَمَّد بن خازم أبو معاوية الضرير: "كوفي"، ثقة، كان يرى الإرجاء، وكان لين القول، وسمع من الأعمش ألفي حديث، فمرض مرضة فنسي منها ستمائة حديث[7].

1- ابن أبي شيبة: المصنف، ج3، ص233، رقم الحديث (13756).

2- مسلم: المصدر السابق، ص 90.

3-هو: مُحَمَّد بن خازم التميمي السعدي، أبو معاوية الضرير الكوفي، مولى بني سعد بن زيد مناة بن تميم، ولد سنة ثلاث عشرة ومائة، و مات أبو معاوية سنة خمس وتسعين ومائة في آخر صفر أو في أول ربيع الأول، (أبو الفرج الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ت:مُحَمَّد عبد القادر عطا وآخرون، ط1،(1412هـ- 1992م)، دار الكتب العلمية –بيروت، ج10، ص21-22،(بتصرف). يقال: عمي وهو ابن ثمان سنين. روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة بن الحجاج..وخلق كثير، روى عنه: ابنه إبراهيم بن أبي معاوية الضرير وأحمد بن سنان القطان، وأسد بن موسى، وأبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة.. المزي: تهذيب الكمال، ج25، ص 123- 126 (بتصرف).

4-مسلم: المصدر نفسه، ص 88.

5- مسلم: المصدر نفسه، ص89- 90.

6-يحي بن معين: تاريخ ابن معين رواية الدوري: ت: أحمد مُحَمَّد نور سيف، ط1، (1399هـ- 1979م)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ج3، ص269 - 376، رقم الترجمة (1271)- (1827).

7- العجلي: تاريخ الثقات، ط1، (1405هـ - 1984م)، دار الباز، ج1، ص 403، رقم الترجمة (1450).

- قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول كان أبو معاوية إذا سئل عن أحاديث الأعمش يقول قد صار حديث الأعمش في فمي علقما أو أمر من العلقم لكثرته ما يردد عليه حديث الأعمش"[1].

ومن كل هذه الأقوال نجد أن أبا معاوية من طبقات الرواة الثقات خاصة في حديث شيخه الأعمش.

ثانيا: أقوال العلماء في هذا الحديث.

- قال الإمام مسلم:

"هذا خبر محال، ولكن الصحيح من روى هذا الخبر غير أبي معاوية: وهو أن النبي ﷺ أمر أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وكان يومها فأحب أن توافي. وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث، حين قال: "توافي معه"[2].

ومن خلال كلامه يتضح أن الإمام مسلم-رحمه الله- أعلّ رواية أبي معاوية بفساد معنى الحديث ورجح روايات غيره من أصحاب هشام عن هشام، وكما أعلّ رواية وكيع وأنه وقع منه الوهم بمثل ما وقع من أبو معاوية. وقد تابع النقاد الإمام مسلم —رحمه الله- في إعلال هذه الرواية بأن الحمل من أبو معاوية.

- قال الإمام أحمد:"وذكرت ليحيى بن سعيد حديث أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أمرها النبي ﷺ أن توافيه صلاة الصبح بمكة، فقال أخبرني هشام، قال: أخبرني أبي – مرسل توافي، قال وحدثني عبد الرحمن عن سفيان – مرسل توافى، وقال ابن عيينة مثله، وقال وكيع بمنى، يخالف فيه".[3]

- قال الإمام الدارقطني:"وسئل عن حديث زينب، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ أنه أمرها أن توافيه بمكة يوم النحر صلاة الصبح.فقال: يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه؛فرواه أبو معاوية الضرير، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة.ورواه الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة، لم يذكر زينبا.ورواه ابن عيينة، واختلف عنه؛فرواه الحميدي، عن ابن عيينة، عن هشام، عن

1- أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، ج1، ص362، رقم الترجمة (688).

2-مسلم: المصدر السابق، ص 89.

3-البخاري: التاريخ الكبير، ج 1، ص74- 75.

أبيه، مرسلا وقال أبو عبيد الله المخزومي: عن ابن عيينة، عن هشام، عن أبيه، عن أم سلمة.ورواه حبيب المعلم، وعبد الله بن الدراوردي، عن هشام، عن أبيه، مرسلا والمرسل هو المحفوظ"[1].

- قال أبو جعفر الطحاوي:"...وهذا قول لم نعلم أحدا من أهل العلم سواه قاله ولا ذهب إليه، فكلهم على خلافه فيه، وعلى أنه ليس لأحد من الحجاج أن يرمي جمرة العقبة في الليل قبل طلوع الفجر، فتأملنا هذا الحديث فوجدناه إنما دار بهذا المعنى على أبي معاوية، ووجدنا أبا معاوية قد اضطرب فيه، فحدث به مرة كما ذكرنا، وحدث به مرة أخرى"[2].

- قال ابن بطال:"...واحتج الشافعي أيضا بحديث أم سلمة:"...أن تصبح بمكة يوم النحر"، وهذا لا يكون إلا وقد رميت الجمرة بمنى ليلا قبل الفجر، قال: لأنه غير جائز أن يوافى أحد صلاة الصبح بمكة وقد رمى جمرة العقبة إلا وقد رماها ليلا؛ لأن من أصبح بمنى فكان بها بعد طلوع الفجر، فإنه لا يمكنه إدراك صلاة الصبح بمكة... قال ابن المنذر: السنة أن لا يرمى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل عليه السلام، ولا يجزئ الرمي قبل طلوع الفجر بحال؛ إذ فاعله مخالف لسنة النبي عليه السلام ومن رماها بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس فلا إعادة عليه، إذ لا أعلم أحدا قال لا يجزئه"[3].

- وقال ابن بطال أيضا:"...قال أحمد: وهذا أيضا عجب، وما يصنع يوم النحر بمكة، ينكر ذلك، فجئت إلى يحيى بن سعيد فسألته فقال: عن هشام، عن أبيه أن النبي ﷺ أمرها أن توافى وليس أن توافيه، قال: وبين هذين فرق، يوم النحر صلاة الصبح بالأبطح، وقال لي يحيى بن سعيد: سل عبد الرحمن بن مهدي، فسألته فقال: هكذا قال سفيان: عن هشام، عن أبيه (توافى) وقال أحمد: رحم الله يحيى ما كان أضبطه وأشد تفقده"[4].

1-الدارقطني: المصدر السابق، ج 15، ص 245، رقم الترجمة (3992).
2- الطحاوي: شرح مشكل الآثار، ج9، ص137، رقم الحديث (3517).
3-ابن بطال: المرجع السابق، ج4،ص360- 362.
4- المرجع نفسه، ج4، ص360.

- قال ابن الملقن:"...وهذا أنكره الإمام أحمد وغيره، أعني: الموافاة بها في صلاة الصبح بمكة، وهو لائح؛ فإنه لا يمكن أن توافي معه صلاة الصبح بمكة، فإنه صلى الصبح يومئذ بالمزدلفة، وأفاض يوم النحر"[1] .
- قال الألباني:"...وخلاصة القول: أن الحديث ضعيف لاضطرابه إسنادا ومتنا، ولذلك فلا يصح استدلال المصنف به، على ما ذكره من أن المبيت في المزدلفة إلى بعد نصف الليل، لعدم ثبوت الحديث، ولو صح فدلالته خاصة بالضعفة من النساء فلا يصح استدلاله به لغيرهن، ثم رأيت ابن القيم قد ضعف أيضا هذا الحديث وقال: " إنه حديث منكر أنكره الإمام أحمد وغيره "[2].

ثالثا: بيان علل متن الحديث.

من خلال كلام الإمام مسلم-رحمه الله- وغيره من النقاد المتقدمين والمتأخرين تتبين جليا طريقته في نقده للمتن، وتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، فالإمام مسلم لم يكتف بجودة الإسناد، فتبين له أن الراوي أبا معاوية قد خالف الجماعة في روايته لهذا الحديث، وأنه معلول بعلل منها:

- مخالفة متن الحديث للواقعة التاريخية: والصحيح أن النبي ﷺ صلى صلاة الصبح بمزدلفة، وهذا ما يتضح من خلال قول الإمام مسلم-رحمه الله-:"وذلك أن النبي ﷺ صلى الصبح في حجته يوم النحر بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله ﷺ. فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وهو حينئذ بالمزدلفة"[3]. وقال أيضا:"...أن النبي ﷺ صلى الصبح يوم الحر بالمزدلفة، دون غيرها من الأماكن لا محالة"[4]. وهذا ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل وابن بطال وغيرهم من النقاد.
- فساد معنى الحديث: قال الإمام مسلم-رحمه الله-:"... وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث، حين قال:**"توافي معه"**[5].

1-ابن الملقن: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ت: مصطفى أبو الغيظ، ط1، (1425هـ-2004م)، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، ج 6، ص252- 253- 254.

2 -الألباني: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط2، (1405هـ - 1985م)، المكتب الإسلامي- بيروت، ج4، ص279.

3- مسلم: المصدر السابق، ص 89.

4 - المصدر نفسه، ص 90.

5- مسلم: المصدر نفسه، ص 89.

– اضطراب في المتن: في قول أبي معاوية:"**توافي معه**"و في:"... **بمكة**"، إنما الصحيح:"**توافي**"، و" **بالمزدلفة**".

الخلاصة:

ثبت مما سبق من كلام الإمام مسلم–رحمه الله– وغيره من النقاد أن ما رواه أبو معاوية بلفظ:"**توافي معه**"وهم، كما رواه وكيع، حيث نجد أن الإمام مسلم–رحمه الله– انتقد متن الحديث بسبب مخالفته للأحداث التاريخية الثابتة، وذلك بعد تتبع ومقارنة طرق هذا الحديث وميز ألفاظه الصحيحة من الضعيفة، وأن الصحيح فيه ما ورد بلفظ:" **أن توافي**".

المطلب الرابع: نقد المتن بمخالفة الراوي لما رواه.

في هذا المطلب سأتكلم بحول الله وقدرته عن بعض الأحاديث المعلولة التي ردت بسبب مخالفة الراوي لما رواه، الذي يعد من أبرز وأهم ضوابط نقد متون السنة عند الإمام مسلم–رحمه الله– وعند غيره من نقاد المحدثين.

الفرع الأول: نقد حديث:"للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن..."بسبب مخالفة الراوي لما رواه.

قال الإمام مسلم: خبر آخر غير محفوظ الإسناد.

– حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا زيد بن حباب ثنا عمر بن عبد اللهابن أبي خثعم حدثني يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رجلا قال: يا رسول الله ما الطهور بالخفين؟ قال:"**للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن**". هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة. وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي ﷺ لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين وسنذكر ذلك عنه إن شاء الله.

– حدثنا مُحَمَّد بن المثنى ثنا مُحَمَّد ثنا شعبة عن يزيد بن زاذان قال سمعت أبا زرعة قال سألت أبا هريرة عن المسح على الخفين قال:"فدخل أبو هريرة دار مروان بن الحكم، فبال ثم دعا بماء فتوضأ، وخلع خفيه، وقال: ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم". فقد صح برواية أبي زرعة وأبي رزين عن أبي هريرة إنكاره المسح على الخفين. ولو كان قد حفظ المسح عن النبي ﷺ كان أجدر

الناس وأولاهم للزومه والتدين به فلما أنكره الذي في الخبر من قوله: **"ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم"**. والقول الآخر:" **ما أبالي على ظهر حمار مسحت أو على خفي"**. بان ذلك أنه غير حافظ المسح عن رسول الله ﷺ وان من أسند ذلك عنه عن النبي ﷺ واهي الرواية أخطأ فيه إما سهوا أو تعمدا فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباهم من نقلة الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ[1].

أولا– جمع طرق الحديث وتحديد الراوي المخطئ.

أ– جمع طرق الحديث:

- أخرج هذا الحديث الإمام الترمذي[2]، وابن ماجه[3]، والبزار[4]، من طرق عن عمر بن عبد الله بن أبي خثعم عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ أن رجلا سأل النبي ﷺ عن المسح على الخفين فقال: "**للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن**". كلهم بهذا اللفظ.
- وتابع عمر بن عبد الله بن أبي خثعم في رواية هذا الحديث: أيوب بن عتبة نحوه أخرج هذه الرواية العقيلي[5]، كما رواه الإمام ابن أبي شيبة[6]قال: وقال أبو زرعة: قال أبو هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"إذا أدخل أحدكم رجليه في خفيه وهما طاهرتان فليمسح عليهما، ثلاث للمسافر ويوم للمقيم"**.
- وكما أخرج الإمام ابن أبي شيبة[7] رواية ابن رزين قال: قال أبو هريرة: **"ما أبالي على ظهر خفي مسحت، أو على ظهر خمار"**.

ب– تحديد الراوي المخطئ:

1 –مسلم: المصدر السابق، ص 150– 151– 152– 153.

2 –الترمذي: العلل، ص 52، رقم الحديث(61).

3– ابن ماجه: السنن، ج1، ص184، رقم الحديث(555).

4– البزار: المسند، ج15، ص 216، رقم الحديث(8629).

5–العقيلي: الضعفاء الكبير، ج1، ص 109.

6– ابن أبي شيبة: المصنف، ج1، ص 167.

7– ابن أبي شيبة: المصنف، ج 1، ص 170، رقم الحديث(1952).

من خلال كلام الإمام مسلم-رحمه الله- نجد أن الراوي المخطئ في هذا الحديث هو عمر بن عبد الله بن أبي ختعم، حيث قال:"ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي ختعم[1] وأشباهم من نقلة الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ"[2].

- كلام الأئمة عن عمر بن عبد الله بن أبي ختعم:

- قال أبو زرعة: قلت: عمر بن عبد الله بن أبي ختعم؟ قال: "واهي الحديث، حدث عن يحي بن أبي كثير ثلاثة أحاديث، لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها"[3].
- قال الترمذي: فقال: عمر بن أبي ختعم منكر الحديث ذاهب[4].
- قال ابن حبان:"... كان ممن يروي الأشياء الموضعات عن ثقات أئمة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب..."[5].
- قال ابن عدي:".... وهو منكر الحديث".[6]
- قال الدارقطني: وأما عمر بن عبد الله بن أبي ختعم، فلا أعلم حدث إلا عن يحي بن أبي كثير، وروى عن زيد بن الحباب، وموسى بن إسماعيل الحبلي، وهما ضعيفان، أعني: عمر بن راشد، وعمر بن أبي ختعم[7].

1-هو: عمر بن عبد الله بن أبي ختعم اليمامي، وقد ينسب إلى جده. وقال بعضهم: عمر بن ختعم. روى عن: يحي بن أبي كثير، روى عنه: زيد بن الحباب، وعمر بن يونس اليمامي، وأبو عمران موسى بن إسماعيل الجبلي الواسطي.(المزي: المرجع السابق، ج 21، ص 408).

2-مسلم: المصدر السابق، ص 153.

3-أبي زرعة: الضعفاء، ت: سعدي بن مهدي الهاشمي، ط(1402هـ - 1982م)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ج2، ص 543.

4-الترمذي: العلل، ص 52، رقم الحديث(61).

5- ابن حبان: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت: محمود إبراهيم زايد، ط1، (1396هـ)، دار الوعي- حلب، ج2، ص 83.

6-ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1،(1418هـ - 1997م)، الكتب العلمية بيروت- لبنان، ج6، ص 126.

7-الدارقطني: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ت: خليل بن مُحَمَّد العربي، ط1، (1414هـ – 1994م)، دار الكتاب الإسلامي–القاهرة، ج 1،ص173.

- قال أبو نعيم أحمد الأصبهاني: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم أَبُو حَفْص روى عَن يحيى بن أبي كثير وَغَيره مَنَاكِير[1].

ثانيا: أقوال النقاد في هذا الحديث.

- قال الإمام البزار:

"وعمر بن عبد الله قد حدث، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي هريرة بأحاديث لم يتابع عليها هذا منها".[2]

- قال الإمام مسلم-رحمه الله-:" هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة. وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي ﷺ لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين... بان ذلك أنه غير حافظ المسح عن رسول الله ﷺ وان من أسند ذلك عنه عن النبي ﷺ واهي الرواية أخطأ فيه إما سهوا أو تعمدا فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباهم من نقلة الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ"[3].

- قال الإمام العقيلي:"بعد أن أورد حديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم في المسح: "وهذا أيضا خطأ في إسناده ومتنه".[4]

- قال الإمام الترمذي:"سألت مُحَمَّدا عن هذا الحديث فقال: عمر بن أبي خثعم منكر الحديث ذاهب، وضعف حديث أبي هريرة في المسح، قال مُحَمَّد: حديث أبي سلمة، عن ابن عمر، في المسح صحيح"[5].

في هذا الحديث حكم الإمام البخاري على عمر بن أبي خثعم بالنكارة، كما حكم على هذا الحديث بالضعف، وصحح حديث ابن عمر في المسح.

1-أبو نعيم أحمد الأصبهاني: الضعفاء، ت: فاروق حمادة، ط1، (1405هـ - 1984م)، دار الثقافة- الدار البيضاء، ج1، ص112.

2-البزار: المسند، ج15، ص 216، رقم الحديث(8629).

3-مسلم: المصدر السابق:ص 150- 151- 152- 153.

4-العقيلي: الضعفاء الكبير، ج1، ص 109.

5-الترمذي: العلل، ص 52، رقم الحديث(61).

- قال الدارقطني: وسئل عن أحاديث رويت، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في المسح على الخفين، منها: ...وحديث يروى عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة في نحو ذلك.رواه أيوب بن عتبة، وعمر بن أبي خثعم وهما ضعيفان روياه، عن يحي، وتابعهما معلى بن عبد الرحمن الواسطي وكان كذابا فرواه عن عبد الحميد بن جعفر، عن يحي نحو ذلك، وزاد فيه والخمار، ولم يذكر التوقيت.[1]

ثالثا: بيان علل متن الحديث.

أعلّ الإمام مسلم-رحمه الله- وغيره من النقاد حديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، الذي موضوعه المسح على الخفين، لمخالفته لمذهب أبي هريرة ﷺ في عدم المسح على الخفين بعلل منها:

- مخالفة متن الحديث لفتوى الراوي لما رواه: من خلال عرض أقوال الإمام مسلم وغيره من أقوال النقاد يتبين جليا أن للمحدثين منهج علميا في رد الحديث وقبوله، وأن الروايات التي جاءت عن أبي هريرة ﷺ بالمسح ليست صحيحة، والصحيح ما جاء عنه بإنكاره للمسح، وذلك يتضح من قول الإمام مسلم-رحمه الله-:"ولو كان قد حفظ المسح عن النبي ﷺ كان أجدر الناس وأولاهم للزومه والتدين به فلما أنكره الذي في الخبر من قوله: **"ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم"**. والقول الآخر:" **ما أبالي على ظهر حمار مسحت أو على خفي"**. بان ذلك أنه غير حافظ المسح عن رسول الله ﷺ"[2].

- مخالفة متن الحديث للأخبار المحفوظة: وذلك أن الصحيح أنه من مذهب أبي هريرة ﷺ لا يرى بالمسح على الخفين، فكيف وردت أخبار تدل على أنه يرى المسح، وذلك في الحديث المعلول الذي جاء برواية عمر بن عبد الله بن أبي خثعم.

- ضعف الراوي: أجمع المحدثون على ضعف أحاديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم في المسح، حيث قال الإمام مسلم-رحمه الله-:"وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباهم من نقلة الأخبار"[3].

الخلاصة:

1-الدارقطني: العلل، ج8، ص 275، رقم الحديث(1563).

2-مسلم: المصدر السابق، ص 152- 153.

3-مسلم: المصدر نفسه، ص 153.

رد الإمام مسلم-رحمه الله- ما نقله الراوي عمر بن عبد الله بن أبي خثعم في المسح على الخفين، و بين سبب نقده لمتن الحديث وذلك من خلال قرينة التعليل بمخالفة متن الحديث الراوي لما راوه، واستدل برواية أبي زرعة، وأبي رزين، عن أبي هريرة ﷺ إنكاره المسح على الخفين، وقال الدكتور خالد بن منصور الدريس:" أن المعروف من مذهب أبي هريرة ﷺ أنه لا يرى المسح على الخفين، فكيف يروي مثل هذا الراوي ما يخالف ذلك، ولقد كان من الممكن أن يفتح باب التأويل، فيقال: لعل أبا هريرة أنكر المسح سابقا، ثم تذكر، أو سمع من بعض الصحابة ما يثبته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الحديث السابق، لكن فيما يبدو أن مثل هذه التأويلات لم تكن مقبولة عند الإمام مسلم وآخرين من أئمة الجرح والتعديل"[1]. ومن هنا نلاحظ أن للإمام مسلم-رحمه الله- منهجا في نقده لمتون الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها.

الفرع الثاني: نقد حديث:" صليت مع النبي ﷺ في السفر والحضر فصلى الظهر في الحضر أربعا وبعدها ركعتين..." بمخالفة الراوي لما رواه.

قال الإمام مسلم:ذكر خبر مستنكر عن ابن عمر عن النبي ﷺ فقد أطبق الحفاظ على صدر روايته عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

- الحسن بن صالح عن فراس عن عطية عن ابن عمر قال:" **صليت مع النبي ﷺ في السفر والحضر فصلى الظهر في الحضر أربعا وبعدها ركعتين والعصر أربعا وليس بعدها شيء والمغرب ثلاثا وبعدها ركعتين والعشاء أربعا وبعدها ركعتين**..."وساقه. ورواه ابن أبي ليلى عن عطية عن ابن عمر بهذا سمعت مسلما يقول: ذكر الأسانيد الصحاح الثابتة التي تخالف رواية عطية.

- ثنا مسلم ثنا عبد الله بن مسلمة حدثني عيسى بن حفص بن عاصم ابن عمر بن الخطاب عن أبيه قال: صحبت ابن عمر في طريق مكة قال:" **فصلى لنا الظهر ركعتين**..." وساق الحديث.

قال مسلم فهذه أسانيد صحاح كل واحدة منها ثابت على انفراده وهم جماعة منهم: حفص بن عاصم بن عمر، وعيسى بن طلحة بن عبيد الله، وعثمان بن عبد الله بن سراقة، ووبرة بن عبد الرحمن، حكوا ذلك عن ابن عمر ترك النبي ﷺ السبحة في السفر قبل المكتوبة وبعدها. ونافع حكى ترك ابن عمر ذلك.[2]

1-خالد بن منصور الدريس: أثر نقد المتن في الحكم على رواة الحديث-دراسة نظرية تطبيقية-، مقال، ص 18.

2-مسلم: المصدر السابق، ص 153- 154- 155.

أولا– جمع طرق الحديث وتحديد الراوي المخطئ.

ب– جمع طرق الحديث:

– حديث عيسى بن حفص أخرجه جمع من الأئمة وهم: الإمام عبد الرازق[1]، وابن أبي شيبة[2]، وأحمد[3]، والبخاري[4]، ومسلم[5]، وأبو داود[6]، والنسائي[7]، وابن ماجه[8]، وابن خزيمة[9]، من طرق عن عيسى بن حفص، عن أبيه قال: خرجنا مع ابن عمر قال: فصلينا الفريضة، فرأى بعض ولده يتطوع، فقال ابن عمر: **كنا مع ابن عمر في سفر فصلى بنا، ثم انصرفنا معه وانصرف، قال: فالتفت فرأى أناسا يصلون، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت:يسبحون. قال: لو كنت مسبحا لأتممت صلاتي، يا ابن أخي، إني صحبت رسول الله – ﷺ – فلم يزد على ركعتين في السفر حتى قبضه الله، ثم صحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين، ثم صحبت عمر فلم يزد على ركعتين، ثم صحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضهم الله، والله يقول: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[الأحزاب: ٢١]"**، وهذا اللفظ التام عند ابن ماجه، ونحوه عند الإمام البخاري، ومسلم وأبو داود والنسائي، ابن أبي شيبة، وأحمد، وابن خزيمة.

– في لفظ عند الإمام عبد الرازق:"**صلى ابن عمر صلاة من صلاة النهار في السفر، فرأى بعضهم يسبح، فقال ابن عمر: ما يصنعون؟ قيل له: يسبحون قال:"لو كنت مسبحا لأتممت الصلاة، حججت مع رسول الله ﷺ فكان لا يسبح بالنهار، وحججت مع أبي بكر فكان لا يسبح بالنهار، وحججت مع عمر فكان لا يسبح بالنهار، وحججت مع عثمان فكان لا يسبح**

1– عبد الرازق: المصنف، ج2، ص 557، رقم الحديث (4443).
2– ابن أبي شيبة: المصنف، ج 1، ص 334، رقم الحديث (3827).
3– أحمد: المسند، ج 8، ص 379، رقم الحديث (4761).
4– البخاري: الصحيح، ج2، ص45، رقم الحديث(1102).
5– مسلم: الصحيح، ج1، ص479، رقم الحديث(689).
6–أبي داود: السنن، ج 2، ص8، رقم الحديث(1223).
7–النسائي: السنن الكبرى، ج2، ص364، رقم الحديث(1929).
8– ابن ماجه: السنن، ج2، ص 177، رقم الحديث(1072).
9– ابن خزيمة: الصحيح، ج 2، ص 346، رقم الحديث (1257).

بالنهار"، ثم قال ابن عمر: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]".

وتابع عيسى بن حفص جمع من الرواة الثقات الأثبات وهم: حفص بن عاصم، ونافع، وعيسى بن طلحة، وعثمان بن عبد الله، وبرة بن عبد الرحمن.

– أما رواية حفص بن عاصم فقد أخرجها الإمام البخاري، و مسلم[1] نحو رواية عيسى بن حفص.

– ورواية نافع أخرجها: جمع من الأئمة وهم: عبد الرازق[2]، وابن أبي شيبة[3]، والترمذي[4]، وابن خزيمة[5]، عن نافع، عن ابن عمر قال: **"أنه كان لا يتطوع في السفر، وكان يقول: "لو تطوعت لأتممت"، وكان يصلي في السفر سبحة الليل"**. وهذا لفظ عبد الرازق، ونحوه عند ابن أبي شيبة، وفي لفظ عند الإمام الترمذي وابن خزيمة:**"سافرت مع النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين، لا يصلون قبلها ولا بعدها، وقال عبد الله: لو كنت مصليا قبلها أو بعدها لأتممتها أجزأ عنه"**.

– أما رواية عيسى بن طلحة فقد أخرجها الإمام الطبراني[6]بلفظ:"...**وكان لا يزيد على ركعتين، ويقوم بنوه وأصحابه يتطوعون، فقلت: ما لك لا تطوع؟ قال:"إنما أصنع كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصنع"**.

– أما رواية عثمان بن عبد الله فقد أخرجها الإمام أحمد[7]، و ابن خزيمة[8] وابن حبان[9]، عن عثمان

1- مسلم: الصحيح، ج1، ص 480، رقم الحديث(689).
2-عبد الرزاق: المصنف، ج2، ص557، رقم الحديث (4445).
3- ابن أبي شيبة: المصنف، ج 1، ص 334، رقم الحديث (3829).
4- الترمذي: السنن، ج1، ص 680، رقم الحديث(544).
5-ابن خزيمة: الصحيح، ج1، ص469، رقم الحديث(947).
6- الطبراني: المعجم الكبير، ج12، ص329، رقم الحديث (13257).
7- أحمد: المسند، ج9، ص55، رقم الحديث (5012).
8-ابن خزيمة: الصحيح، ج2، ص245، رقم الحديث (1255).
9- ابن حبان: الصحيح، ج6،ص 460، رقم الحديث (2753).

بن عبد الله بن سراقة قال: كنا في سفر ومعنا ابن عمر فسألته، فقال: " **رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسبح في السفر قبل الصلاة ولا بعدها** ". وهذا لفظ الإمام أحمد، ونحوه ابن خزيمة، وابن حبان.

- ورواية وبرة، فقد أخرجها الإمام الترمذي[1]: على نحو رواية عثمان بن عبد الله.

- وأما حديث ابن عطية المعلول أخرجه جمع من الأئمة وهم: أحمد[2]، والترمذي، وابن خزيمة، من عدة طرق عن عطية العوفي عن ابن عمر قال: "**صليت مع رسول الله ﷺ في الحضر والسفر " فصلى الظهر في الحضر أربعا وبعدها ركعتين، وصلى العصر أربعا وليس بعدها شيء، وصلى المغرب ثلاثا وبعدها ركعتين، وصلى العشاء أربعا، وصلى في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين، والعصر ركعتين وليس بعدها شيء، والمغرب ثلاثا وبعدها ركعتين، والعشاء ركعتين وبعدها ركعتين**". وهذا لفظ الإمام أحمد وابن خزيمة، و ونحوه عند الترمذي غير أنه زاد في آخره:"ركعتين ولم يصل بعدها شيئا، والمغرب في الحضر والسفر سواء، ثلاث ركعات، لا ينقص في حضر ولا سفر، وهي وتر النهار، وبعدها ركعتين".[3]

ب–تحديد الراوي المخطئ:

قال الإمام مسلم في كتابه "التمييز": "ذكر الأسانيد الصحاح الثابتة التي تخالف رواية عطية"[4]. إن القارئ لهذه العبارة يستنتج أن الراوي المخطئ في هذا الحديث هو عطية[5].

- كلام الأئمة عن عطية:

- قال يحي بن معين:"عطية العوفي ليس به بأس قيل يحتج به قال ليس به بأس".[6]

1- النسائي: السنن الكبرى، ج2، ص 364، رقم الحديث (1928).

2- أحمد: المسند، ج9، ص 452- 453، رقم الحديث(5635).

3-الترمذي: السنن، ج1، ص689، رقم الحديث(552).

4-مسلم: المصدر السابق، ص 154.

5-هو: عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي أبو الحسن الكوفي. روى عن: زيد بن أرقم، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر بن خطاب روى عنه: أبان بن تغلب المقرئ، وإدريس بن يزيد الأودي، وإسماعيل بن أبي خالد، توفي سنة إحدى عشر ومئة.(المزي: المرجع السابق، ج 20، ص 145-146-147).

6-يحي بن معين: من كلام أبي زكريا يحي بن معين في الرجال،ج 1، ص 84.

- قال أحمد:قال عبد الله بن أحمد:" سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال هو ضعيف الحديث قال أبي بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول قال أبو سعيد وكان هشيم يضعف حديث عطية".[1]
- قال البخاري: "قال علي عن يحي وهو ابن سعيد: عطية، وأبو هارون، وبشر بن حرب عندي سواء، وكان هشيم يتكلم فيه".[2]
- قال العقيلي:"...كان سفيان الثوري يضعف حديث عطية العوفي...".[3]

ثانيا: أقوال النقاد في هذا الحديث.

- قول الإمام مسلم: بوب الإمام مسلم-رحمه الله- لهذا الحديث فقال: "ذكر خبر مستنكر عن ابن عمر عن النبي ﷺ فقد أطبق الحفاظ على صدر روايته عن ابن عمر عن النبي ﷺ"[4].ثم سرد الراوية المعلولة لعطية، ثم قال الإمام مسلم:" ذكر الأسانيد الصحاح الثابتة التي تخالف رواية عطية...ثم قال: فهذه أسانيد صحاح كل واحدة منها ثابت على انفراده"[5].

من خلال كلام الإمام مسلم-رحمه الله- نجد أن متن هذا الحديث معلول بالنكارة عن ابن عمر، وذلك عند رواية عطية حين قال: أن ابن عمر كان يصلي السبحة في السفر، إن الصحيح ما جاء عنه أنه كان لا يصلي السبحة في السفر، ومتبعا لذلك في أفعال الرسول الله ﷺ.

تنبيه:

قال الدكتور صالح بن أحمد بن ثابت ديان محقق كتاب "التمييز": "واعلم أن المؤلف قال: ذكر الأسانيد... ثم لم يسق إلا سندا واحدا والظاهر أن هذا من اختصار الراوي، وقد أشار إلى بقية الأسانيد فيما بعد".[6]

1-أحمد بن حنبل: المصدر السابق، ج1، ص 548.

2-البخاري: التاريخ الأوسط، ت: محمود إبراهيم زايد، ط1، (1397هـ- 1977م)، دار الوعي، مكتبة دار التراث- حلب- القاهرة، ج1، ص 292.

3-العقيلي: المصدر السابق، ج 3، ص 359.

4-مسلم: المصدر نفسه، ص 153.

5-مسلم: المصدر السابق، ص 154- 155.

6-مسلم: المصدر نفسه، ص 155.

وقال الدكتور مصطفى الأعظمي في تعليقه: "تدل هذه العبارة،(أي فهذه فهذه أسانيد صحاح كل واحدة منها ثابت على انفراده) على أن في الأصل المعتمد سقطا. إذ لم يرد ذكر هذه الروايات".[1]

- قول الإمام الترمذي:"وسمعت مُحَمَّدا، يقول لا أعرف لابن أبي ليلى حديثا هو أعجب إلي من هذا، وهو حديثه عن عطية ونافع، عن ابن عمر صليت مع النبي ﷺ في الحضر الظهر أربعا وبعدها ركعتين. الحديث قال مُحَمَّد: ولا أروي عن ابن أبي ليلى شيئا"[2].

وقال أيضا في سننه: بعد أن ذكر رواية عطية، هذا حديث حسن. وقد رواه ابن أبي ليلى، عن عطية، ونافع، عن ابن عمر.[3]

- قول ابن خزيمة: وقد روى الكوفيون أعجوبة عن ابن عمر: إني خائف أن لا تجوز روايتها إلا تبين علتها، لا أنها أعجوبة في المتن، إلا أنها أعجوبة في الإسناد في هذه القصة، رووا عن نافع، وعطية بن سعد العوفي، عن ابن عمر...الحديث. وروى هذا الخبر جماعة من الكوفيين عن عطية، عن ابن عمر، منهم أشعث بن سوار، وفراس، وحجاج بن أرطاة، منهم من اختصر الحديث، ومنهم من ذكره بطوله. " وهذا خبر لا يخفى على عالم بالحديث أن هذا غلط وسهو عن ابن عمر، قد كان ابن عمر رحمه الله ينكر التطوع في السفر"[4].

- قال في موضع آخر على متن هذا الحديث: "فخبر سالم وحفص يدلان على أن خبر عطية، عن ابن عمر وهم. وابن أبي ليلى واهم في جمعه بين نافع وعطية في خبر ابن عمر في التطوع في السفر، إلا أن هذا من الجنس الذي نقول إنه لا يجوز أن يحتج بالإنكار على الإثبات. وابن عمر رحمه الله، وإن لم ير النبي ﷺ متطوعا في السفر، فقد رآه غيره يصلي متطوعا في السفر، والحكم لمن يخبر برؤية النبي ﷺ لا لمن لم يره، هذه مسألة قد بينتها في غير موضع من كتبنا".[5]

- قول الشيخ الألباني:

قال الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة:

1-مسلم: التمييز، ت: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، ط3، (1410هـ)، مكتبة الكوثر- المربع- السعودية، ص 210.

2-الترمذي: العلل، ج 1، ص 96.

3-الترمذي: السنن، ج 1، ص689، رقم الحديث(551).

4- ابن خزيمة: الصحيح، ج2، ص224، رقم الحديث (1254).

5-ابن خزيمة: المصدر نفسه، ج 2، ص 247، رقم الحديث (1259).

"إسناده ضعيف لضعف ابن أبي ليلى واسمه مُحَمَّد بن عبد الرحمن ومثله عطية العوفي ومتنه عن ابن عمر منكر كما بينه المؤلف".[1]

ثالثا: بيان علل متن الحديث.

في هذا المثال ينتقد الإمام مسلم- رحمه الله- متن هذا الحديث بعرضه على الأحاديث الصحيحة والثابتة التي تخالف مرويات الراوي لما رواه، كما نهج جمع من النقاد نفس منهج الإمام مسلم في تعليلهم لمتن هذا الحديث بجملة من العلل منها:

- مخالفة متن الحديث للأخبار الصحيحة الثابتة: حيث جاءت رواية عطية تبين أن ابن عمر كان يرى بصلاة السبحة أثناء السفر، والصحيح أنه وردت روايات متعددة تبين أن ابن عمر ترك صلاة السبحة في السفر قبل المكتوبة وبعدها، وذلك في رواية كل من: حفص بن عاصم بن عمر، وعيسى بن طلحة بن عبيد الله، وعثمان بن عبد الله بن سراقة، ووبرة بن عبد الرحمن، ونافع. وهذا يعد قرينة من قرائن الإعلال في رد هذا الخبر عند الإمام مسلم-رحمه الله- وغيره من النقاد المتقدمين.

- مخالفة متن الحديث الراوي لما رواه: وهذه أيضا من قرائن التعليل أو المعايير التي ترد بها الأخبار، فقد اعتمد الإمام مسلم-رحمه الله- وغيره من النقاد عليها، وأنه الصحيح ما جاء عن ابن عمر في تركه لصلاة السبحة في السفر.

- اضطراب الراوي: وقع الوهم في رواية هذا الحديث من عطية كما ذكرنا سابقا، وكذلك أخطأ فيه ابن أبي ليلى، بجمعه في إسناد الحديث بين عطية ونافع، كما بين ذلك الإمام مسلم و الإمام ابن خزيمة في صحيحه، وأن من أسباب تعليل متنه عند النقاد أن عطية مرة يرويه مختصرا ومرة مطولا. وبيان ذلك فيما يلي، عن عطية عن ابن عمر، قال::" **صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين**".[2]وجاء في رواية آخرى:

عن عطية العوفي، عن ابن عمر قال: "**صليت مع رسول الله ﷺ في الحضر والسفر فصلى الظهر في الحضر أربعا وبعدها ركعتين، وصلى العصر أربعا وليس بعدها شيء، وصلى المغرب ثلاثا**

1- ابن خزيمة: المصدر نفسه، ج2، ص224، رقم الحديث (1254).

2- الترمذي: السنن، ج 1، ص689، رقم الحديث(551).

وبعدها ركعتين، وصلى العشاء أربعا، وصلى في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين، والعصر ركعتين وليس بعدها شيء، والمغرب ثلاثا وبعدها ركعتين، والعشاء ركعتين وبعدها ركعتين".[1]

– النكارة في متن الحديث: ويتضح ذلك من خلال المرويات الصحيحة لابن عمر أنه ترك صلاة السبحة في السفر، حيث رووا ذلك جماعة عنه وهم: حفص بن عاصم بن عمر، وعيسى بن طلحة بن عبيد الله، وعثمان بن عبد الله بن سراقة، ووبرة بن عبد الرحمن، ونافع، كما ترجح رواية الأكثرية والأحفظية على رواية الواحد، ثم إن عطية من الرواة الضعفاء، وكذلك لا يوجد متابع له في ما رواه، وبالتالي فإن الصحيح ما ذهب إليه الجماعة.

الخلاصة:

نستخلص من خلال كلام الإمام مسلم–رحمه الله– وغيره من نقاد المحدثين، أن حديث الذي رواه عطية عن ابن عمر قال:" **صليت مع النبي ﷺ في السفر والحضر فصلى الظهر في الحضر أربعا وبعدها ركعتين والعصر أربعا وليس بعدها شيء والمغرب ثلاثا وبعدها ركعتين والعشاء أربعا وبعدها ركعتين**..."وساقه، حديث معلول والحمل فيه على عطية، حينما روا أن ابن عمر يصلي صلاة السبحة في السفر وهذا خطأ، وإنما الصحيح ما رواه الجماعة في أن ابن عمر ترك صلاة السبحة في السفر، وكما بينت سابقا بأن هذا الحديث معلول بعلل إسنادية ومتنية ومنها: مخالفة الحديث الراوي لما رواه، مخالفة لأخبار الصحيحة والثابتة، اضطراب الراوي، النكارة في متن الحديث، وهنا نلاحظ أن الناقد الإمام مسلم– رحمه الله– وغيره من النقاد لديهم فحص ثاقب لمتون الأحاديث وذلك باكتشافهم للعلل الخفية الغامضة، وهذا مما يدل على أن نقد المتن بهذه الطريقة من صميم عمل نقاد المحدثين.

1– أحمد: المسند، ج9، ص 452– 453، رقم الحديث (5635).

خاتمـــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي أعطى وأكرم، الحمد لله الذي باسمه بدأ البحث وبمنه وبكرمه تم، الحمد لله الذي أعان ويسر، الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وأشكره ربي على نعمه لتسهيل المصاعب وتجاوز العقبات وأسأله سبحانه أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصا بوجهه العزيز إنه سميع مجيب، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه تسليمًا كثيراً أما بعد:

وبعد رحلة دامت أشهور مع كتاب "التمييز" للإمام الناقد الحافظ مسلم بن الحجاج-رحمه الله- الذي يُعد من أبرز كتب العلل توصلت من خلال دراستي لموضوع" **نقد المتن عند الإمام مسلم من خلال كتابه "التمييز"** إلى نتائج مهمة يمكن بينها على النحو الآتي:

أهم النتائج:

- أن نقد المتن: هو العلم الذي يعتني بتمحيص متون الأحاديث مع بيان أسباب وقرائن تعليلها بمعايير وضوابط معلومة، والحكم عليها قبولاً ورداً.
- ظهور نقد المتن في عصر النبوة، ثم الصحابة رضوان الله عليهم، ثم التابعين وأتباعهم حتى انتشاره في زمن التصنيف.
- تكمن أهمية نقد المتن في الحفاظ على متون السنة النبوية. وأنه من شروط الناقد عند المحدثين مجالسة أهل العلم، ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم....
- يعد كتاب "التمييز" من أنفس وأجود كتب علل الأحاديث تأليفا، حيث قصد الإمام مسلم من تأليفه أن يبين و يميز خطأ الرواة من صوابهم.
- لم يرتب الإمام مسلم كتابه على طريقة معينة إنما يذكر الأحاديث المعلولة ثم الراوي الذي وقع منه الوهم أو الخطأ، ثم يأتي بروايات الصحيحة.
- أن للإمام مسلم مصطلحات وألفاظ مخصوصة في نقد الأحاديث.

- أن الإمام مسلم-رحمه الله- والنقاد المتقدمين كانوا يصححوا الحديث متى تأكدوا أن راويه قد ضبطه ولم يخطئ فيه، سواء كان من الثقات أو الضعفاء غير المتروكين.

- أن الإمام مسلم وغيره من النقاد المتقدمين كانوا يستخدمون العلل الظاهرة للإشارة إلى علل أخرى خفية قد تخفى على من ليس له خبرة ومعرفة بهذا العلم الشريف.

- أن كتب النقاد المتقدمين قد احتوت الكثير من أمثلة نقد المتون، لا كما ادعى المستشرقون، وإنما أتي ذلك من قبل جهلهم بمصنفات أهل الحديث.

- أنه من معايير نقد المتن عند الإمام مسلم أن يخالف متن ذلك الحديث للأخبار الثابتة الصحيحة والمشهورة، ومخالفته للأحداث التاريخية، مخالفته لما رواه الراوي، وبسبب الشذوذ و النكارة....

أهم التوصيات:

- ألفت النظر إلى أن كثيرا من المسائل العلمية الخاصة بعلل المتون في مصنفات أهل الحديث لم تدرس دراسة علمية دقيقة تحقق الراجح فيها والمرجوح.
- تخصيص فرق من الباحثين والمحقيقين في البحث عن الجزء المفقود من كتاب "التمييز".
- دراسة مصطلحات وألفاظ الإمام مسلم وبيان مدلولاتها من خلال كتابه التمييز، مثل: ألفاظه في نقد الأحاديث، وألفاظه في الجرح والتعديل.
- يحتاج كتاب "التمييز" لدراسة تطبيقية لاستخراج منهجه في نقد السند.

وفي الأخير آمل أني قد قمت بهذا العمل على وجه مقبول يليق بمقام الإمام مسلم-رحمه الله- وكتابه"التمييز"، سائلة الله-عز وجل- أن يغفر لي خطئي وتقصيري هذا وما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو تقصير أو نسيان فمني ومن نفسي ومن الشيطان، والتمس العذر والصفح والغفران. راجية من اللجنة الموقرة المناقشة تنبهني إلى ذلك، وكلّي آذان صاغية والله أعلى وأعلم، و اللهم صلّ وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد

و على آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**
- **الكتب:**

1- ابن أبي حاتم: علل الحديث، ت: فريق من الباحثين، ط1، (1427هـ - 2006م).

2- ابن أبي شيبة: المصنف، ت: كمال يوسف، ط1،(1409هـ)، مكتبة الرشد – الرياض.

3- ابن الجعد: المسند، ت: عامر أحمد حيدر، ط1، (1410هـ- 1990م)، مؤسسة نادر- بيروت.

4- ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين، ت: عبد الله القاضي، ط1، (1406هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت.

5- ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ت: موفق عبد الله، ط2، (1408هـ)، دار الغرب الإسلامي- بيروت، 59.

6- ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، د ط، (1406هـ - 1986م)، دار الفكر- سوريا.

7- ابن العربي: عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ت: جمال مرعشلي، ط1، (1418هـ- 1997م)، دار الكتب العلمية – بيروت.

8- ابن القيم: الفروسية، ت: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، ط1، (1414هـ – 1993م)، دار الأندلس –السعودية–حائل.

9- ابن القيم: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، (1390هـ - 1970م)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

10- ابن الملقن: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ت: مصطفى أبو الغيظ، ط1، (1425هـ-2004م)، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض- السعودية.

11- ابن بطال: شرح صحيح البخاري، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، (1423هـ - 2003م)، مكتبة الرشد- السعودية –الرياض.

12- ابن حبان: الصحيح، ت: شعيب الأرنؤوط، ط1، (1408هـ- 1988م)، مؤسسة الرسالة- بيروت.

13- ابن حبان: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت: محمود إبراهيم زايد، ط1، (1396هـ)، دار الوعي- حلب.

14- ابن حجر العسقلاني: إتحاف المهرة، ط1، (1415هـ- 1994م)، مركز السنة النبوية والسيرة النبوية.

15- ابن حجر العسقلاني: النكت على كتاب ابن الصلاح،ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، (1404هـ -1984م)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

16- ابن حجر: التلخيص الحبير، ت: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط1(1416هـ -1995م)، مؤسسة قرطبة –مصر.

17- ابن حجر: تقريب والتهذيب، ت: مُحَمَّد عوامة، ط1(1406هـ -1986م)، دار الرشيد- سورية.

18- ابن حميد: المنتخب من مسند عبد بن حميد، ت: صبحي البدري السامرائي و آخرون، ط1، (1408هـ- 1988م)، مكتبة السنة- القاهرة.

19- ابن خزيمة: الصحيح، ت: الأعظمي، د ط، المكتب الإسلامي.

20- ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي: ت: همام عبد الرحيم سعيد، ط1، (1407هـ - 1987م)، مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن.

21- ابن رجب: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: مجموعة من الباحثين، ط1، (1417هـ - 1996م) .

22- ابن سعد: الطبقات الكبرى، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، ط1، (1410هـ- 1990م)، دار الكتب العلمية- بيروت.

23- ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون، دط، (1387هـ)،وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية –المغرب.

24- ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1،(1418هـ - 1997م)، الكتب العلمية بيروت- لبنان.

25- ابن عساكر: تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، د ط، (1415هـ – 1995م)،دار الفكر.

26- ابن قتيبة الدينوري: المعارف، ت: ثروت عكاشة، ط2، (1992م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

27- ابن كثير: اختصار علوم الحديث،ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، ط2، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

28- ابن ماجه: السنن، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، د ط، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى.

29- ابن معين: التاريخ رواية الدارمي، ت: أحمد مُحَمَّد نور سيف، د ط، دار المأمون للتراث- دمشق.

30- أبو الحجاج المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: بشار عواد معروف، ط1، (1400هـ- 1980م)، مؤسسة الرسالة -بيروت .

31- أبو بكر مُحَمَّد بن خير: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ت: مُحَمَّد فؤاد منصور، ط1،(1419هـ - 1998م)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان.

32- أبو داود الطيالسي: المسند،ت: مُحَمَّد بن عبد محسن التركي، ط1، (1419هـ – 1999م)، دار هجر- مصر.

33- أبو داود: السنن، ت: شعيب الأرنؤوط، ط1، (1430هـ - 2009م)، دار الرسالة العالمية.

34- أبو ذر المحمدي: كشف الفجاج شرح تمييز مسلم بن الحجاج.

35- أبو عبد الرحمن السلمي: سؤالات السلمي للدارقطني، ت: فريق من الباحثين، ط1، (1427هـ).

36- أبو عبد الرحمن الفراهيدي: كتاب العين، ت: مهدي المخزومي، دط، دار ومكتبة الهلال.

37- أبو عمر الصياح: جهود المحدثين في بيان علل الحديث.

38- أبو نعيم أحمد الأصبهاني: الضعفاء، ت: فاروق حمادة، ط1، (1405هـ - 1984م)، دار الثقافة- الدار البيضاء..

39- أبو نعيم: المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، ت: مُحَمَّد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، (1417هـ- 1996م)، دار الكتب العلمية- بيروت –لبنان.

40- أبو يعلى: المسند، ت: حسين سليم أسد، ط1،(1404 – 1984)،دار المأمون للتراث –دمشق.

41- أبي داود: السنن، ت: مُحَمَّد محيي الدين، د ط، مكتبة العصرية صيدا- بيروت.

42- أبي زرعة: الضعفاء، ت: سعدي بن مهدي الهاشمي، ط(1402هـ - 1982م)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

43- أبي عوانة: المستخرج، ت: أيمن بن عارف الدمشقي، ط 1،(1419هـ - 1998م)، دار المعرفة- بيروت.

44- أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، ت: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، ط2، (1422هـ - 2001م)، دار الخاني- الرياض.

45- أحمد بن فارس القزويني: معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام مُحَمَّد هارون، د ط،(1399هـ -1979م)، دار الفكر.

46- أحمد: المسند، ت: شعيب الأرنؤوط، ط1، (1421هـ - 2001م)، مؤسسة الرسالة.

47- أحمد: من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، ت: صبحي البدري السامرائي، ط1، (1409هـ)، مكتبة المعارف –الرياض.

48- أعمر فطان: نقد متن الحديث عند الصحابة السيدة عائشة ﵂ نموذجا، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

49- الألباني: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط2، (1405هـ - 1985م)، المكتب الإسلامي- بيروت.

50- أمين عمر دغمش: دراسات حديثية تطبيقية في نقد المتن، جامعة البلقاء التطليقية، كلية الدعوة وأصول الدين.

51- البخاري: التاريخ الأوسط، ت: محمود إبراهيم زايد، ط1، (1397هـ – 1977م)،دار الوعي، مكتبة دار التراث- حلب –القاهرة.

52- البخاري: التاريخ الكبير، د م ن، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد –الدكن.

53- البخاري: الصحيح، ت: مُحَمَّد زهير بن ناصر، ط1،(1422هـ)، دار طوق النجاة.

54- بدر بن مُحَمَّد بن محسن العماش: أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج(17)، ع(33)، ربيع الأول 1426هـ.

55- البغوي: شرح السنة، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط2، (1403هـ- 1983م)، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان.

56- البيهقي: السنن الصغير، ت، عبد معطي قعلجي، ط1، (1410هـ- 1989م)، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي- باكستان.

57- البيهقي: معرفة السنن و الآثار، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط 1، (1412هـ – 1991م)،جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان).

58- الترمذي: السنن، ت: بشار عواد معروف، د ط، (1998م)، دار الغرب الإسلامي-بيروت.

59- الترمذي: السنن، ت: بشار عواد،د ط،(1998م)، دار الغرب الإسلامي –بيروت.

60- الترمذي: العلل الكبير، ت: صبحي السامرائي وآخرون، ط1، (1409هـ)، عالم الكتب– بيروت.

61- جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، ط3، (1414هـ)،دار صادر –بيروت.

62- الجوزقاني: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ت: عبد الرحمن بن عبد الجبار، ط4، (1422هـ- 2002م)، دار الصميعي- الرياض، السعودية.

63- الحاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، د ط، (1941)، مكتبة المثنى- بغداد.

64- الحاكم: المستدرك، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، ط1، (1411هـ- 1990م)، دار الكتب العلمية بيروت.

65- حمزة بن أسد بن القلانسي: تاريخ دمشق، ت: سهيل زكار، ط1 (1403هـ- 1983م)، دار حسان- دمشق.

66- خالد بن منصور الدريس: أثر نقد المتن في الحكم على رواة الحديث-دراسة نظرية تطبيقية-، مقال.

67- خالد بن منصور الدريس: نقد المتن الحديثي وآثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح و التعديل، ط1، (1428هـ)، دار المحدث.

68- الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: محمود الطحان، د ط، مكتبة المعارف –الرياض.

69- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، ط1 (1422هـ- 2002م)، دار الغرب الإسلامي- بيروت.

70- الدار قطني: السنن، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، (1424هـ- 2004م)، مؤسسة الرسالة لبنان –بيروت.

71- الدارقطني: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، (1405هـ- 1985م)، دار طيبة- الرياض.

72- الدارقطني: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ت: خليل بن مُحَمَّد العربي، ط1، (1414هـ - 1994م)، دار الكتاب الإسلامي- القاهرة.

73- الدارمي:السنن،ت: حسين سليم أسد، ط1، (1412هـ -2000م)، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

74- الذهبي: المغني في الضعفاء، ت: نور الدين عتر، د م ن، ج1، ص 95.

75- السخاوي: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ت: علي حسين علي، ط1، (1424هـ-2004م)، مكتبة السنة- مصر.

76- سلطان فهد الطبيشي: مقدمة في علم علل الحديث، كلية التربية- جامعة الملك سعود.

77- السمعاني: التحبير في المعجم الكبير، ت: منيرة ناجي سالم، ط1، (1395هـ-1975م)، رئاسة ديوان الأوقاف –بغداد.

78- شفيق وينغرا: نقد متن الحديث تاريخه ومقاييسه ومناهج العلماء فيه، رسالة ماجستير، جامعة دار الهدى الإسلامية- الهند.

79- شمس الدين الذهبي: تذكرة الحفاظ، ط1(1419هـ-1998م)، دار الكتب العلمية بيروت.

80- شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، ط(1427هـ -2006م، دار الحديث القاهرة.

81- الطبراني: المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبد المجيد، ط 2، مكتبة ابن تيمية- القاهرة.

82- الطحاوي: شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرنؤوط.

83- الطحاوي: شرح معاني الآثار، ت: مُحَمَّد زهري النجار، ط 1، (1414هـ-1994م)، عالم الكتب.

84- عبد الله السعد: شرح كتاب التمييز لإمام مسلم بن الحجاج، ابن الإسلام، الشريط الأول.

85- العجلي: تاريخ الثقات، ط1،(1405هـ - 1984م)، دار الباز.

86- العقيلي: الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، (1404هـ-1984م)، دار المكتبة العلمية –بيروت.

87- علاء الدين ابن التركماني: الجوهر النقي على سنن البيهقي، د ط، دار الفكر.

88- علاء الدين مغلطاي: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: أبو عبد الرحمن عادل وآخرون، ط1، (1422هـ- 2001م)، الفاروق الحديثية..

89- عماد الدين الرشيد: مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي، مجلة إسلامية المعرفة، ع(39).

90- فؤاد سيف الله جمشير: منهج الإمام مسلم من خلال كتابه التمييز، رسالة ماجستير، غ منشورة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية- بغداد.

91- مالك: الموطأ، ت: الأعظمي، ط1،(1425هـ-2004م)،مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي –الإمارات.

92- مُحَمَّد أشرف آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط2، (1415 هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت.

93- مُحَمَّد بن إبراهيم بن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط2(1406هـ)، دار الفكر- دمشق.

94- مُحَمَّد طاهر الجوابي: جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، د م ن.

95- مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، ت: مجموعة من المحققين، د ط، دار الهداية.

96- مسلم بن الحجاج: التمييز، ت: صالح بن أحمد بن ثابت ديان، ط1 (1430هـ-2009م)، مكتبة الإمام الألباني- صنعاء.

97- مسلم: الصحيح،ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، د ط، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

98- مصطفى الأعظمي: النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه.

99- نبيل بلهي: مسالك نقد المتن عند نقاد الحديث في القرن الثالث الهجري – دراسةنظريةتطبيقية-رسالةدكتورا،جامعةالأميرعبدالقادر،كليةأصولالدين.

100- نجم عبد الرحمن خلف: نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، ط1،(1409هـ - 1989م)، مكتبة الرشد- المملكة العربية السعودية.

101- النسائي: السنن، ت: حسن عبد المنعم، ط1،(1421هـ- 2001م)، مؤسسة الرسالة- بيروت.

102-النووي: تهذيب الأسماء واللغات، د م ن، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.

103-يحي بن معين: تاريخ ابن معين رواية الدوري: ت: أحمد مُحَمَّد نور سيف، ط1، (1399هـ- 1979م)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة.

104-يحي بن معين: من كلام أبي زكريا يحي بن معين في الرجال، ت: أحمد مُحَمَّد نور سيف، د ط، دار المأمون للتراث –دمشق.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾	07	الفاتحة	34
﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	07	الفاتحة	31
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	06	المائدة	70
﴿ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْ ﴾	06	المائدة	58
﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ ﴾	21	الأحزاب	85

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
احتجر رسول الله ﷺ حجيرة بخصفة	زيد بن ثابت	47
احتجم رسول الله ﷺ في المسجد	زيد بن ثابت	45-24
إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوؤك للصلاة	البراء بن عازب	05
إذا أمن الإمام فأمنوا... تأمين الملائكة غفر له	أبي هريرة	30
أمرها أن توافي معه صلاة الصبح	أم سلمة	73-71
أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين	المغيرة بن شعبة	59
بت عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله صلى الله عليه	ابن عباس	23
بسم الله وبالله والتحيات لله	جابر	39
التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله	ابن عباس	40
صلت خلف رسول الله...فسمعته وهو يقول: (مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ)	أم الحصين	34
صليت مع النبي ﷺ في السفر والحضر	ابن عمر	83
طلقني زوجي ثلاثا على عهد النبي ﷺ	فاطمة بنت قيس	07
فأتم ما بقي من الصلاة... الناس	ذو الشمالين	23
فلما ارتقى عمر المنبر أخذ المؤذن في أذانه فلما فرغ	ابن عباس	07
قرأ ولا الضالين قال آمين يمد بها صوته	وائل	30
كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد	عبد الله	41-39
كان ينام أول الليل ويحي آخره وان كانت له	عائشة	52-24
كنا نورثه على عهد رسول الله...يعني الجد	أبي سعيد	24

كنت مع رسول الله... ذات ليلة في سفر	المغيرة بن شعبة	62
من أعتق نصيبا له في عبد ... بذل العبد	ابن عمر	25
وأخفى صوته	وائل بن حجر	30-22
وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ، فينزل يوما	عمر بن الخطاب	06
يا فلان هل تزوجت؟، قال: لا	أنس	26

فهرس الأعلام المترجم لهم

اسم العلم	الصفحة
ابن لهيعة	**49**
أبو إسحاق	**55**
أبو معاوية	**74**
أبي حاتم مكي بن عبدان	**21**
أبي قيس	**65**
أيمن بن نابل	**42**
شعبة	**34**
عطية	**84**
عمر بن عبد الله بن أبي خثعم	**80**

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص البحث	-
مقدمة	أ
المبحث الأول: مفهوم نقد المتن عند المحدثين.	01
المطلب الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحا.	01
الفرع الأول: تعريف النقد لغة.	01
الفرع الثاني: تعريف النقد اصطلاحا.	02
المطلب الثاني: تعريف المتن لغة واصطلاحا.	03
الفرع الأول: تعريف المتن لغة.	03
الفرع الثاني: تعريف المتن اصطلاحا.	03
المطلب الثالث: تعريف نقد المتن.	04
المطلب الرابع: مراحل نشأة النقد الحديثي.	05
الفرع الأول: نقد المتن الحديثي في عهد البنوة.	05
الفرع الثاني: نقد المتن الحديثي في عهد الصحابة.	06
الفرع الثالث: نقد المتن الحديثي في عهد التابعين وأتباعهم	08
المطلب الخامس: أهمية نقد المتن وشروط الناقد.	09
الفرع الأول: أهمية نقد المتن.	09
الفرع الثاني: شروط الناقد.	11
المبحث الثاني: التعريف بالإمام مسلم ومنهجه في كتابه التمييز.	15
المطلب الأول: التعريف المختصر بالإمام مسلم.	15
الفرع الأول: اسمه ونسبه.	15
الفرع الثاني: مولده ونشأته.	15

الفرع الثالث: رحلاته.	15
الفرع الرابع: بعض شيوخه وتلاميذه.	16
الفرع الخامس: بعض مصنفاته وثناء العلماء عليه ووفاته.	16
المطلب الثاني: التعريف بكتاب "التمييز".	17
الفرع الأول: التحقيق من نسبة الكتاب إلى مؤلفه.	17
الفرع الثاني: محتوى الكتاب ومقصد تصنيفه.	18
الفرع الثالث: قيمة الكتاب العلمية.	19
الفرع الرابع: روايات الكتاب.	21
المطلب الثالث: منهج الإمام مسلم في كتابه "التمييز".	21
الفرع الأول: طريقته في ترتيب الكتاب.	22
الفرع الثاني: ألفاظ التعليل عند الإمام مسلم.	22
الفرع الثالث: مصادر وموارد الإمام مسلم في كتابهِ التمييز.	26
المبحث الثالث: تعليل المتن عند الإمام مسلم في كتابه "التمييز"	**29**
المطلب الأول: تعليل المتن بالشذوذ وصوره.	29
الفرع الأول: نقد حديث:"... وأخفى صوته" بسبب الشذوذ.	30
الفرع الثاني: نقد حديث: "بسم الله وبالله..." بسبب الزيادة الشاذة.	39
الفرع الثالث: نقد حديث:" ...احتجم رسول الله صلى الله علية وسلم في المسجد " بسبب التصحيف.	45
المطلب الثاني: تعليل المتن بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.	52
الفرع الأول: نقد حديث: "... وَلم يمس مَاء حَتَّى ينَام" بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.	52
الفرع الثاني: نقد حديث:" أن رسول الله ﷺ مسح على الجوربين والنعلين" بمخالفة الأخبار الصحيحة الثابتة.	59
المطلب الثالث: التعليل بمخالفة الأحداث التاريخية.	71
المطلب الرابع: التعليل بمخالفة الراوي لما رواه.	78

الفرع الأول: نقد حديث:"للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن..."بسبب مخالفة الراوي لما رواه.	78
الفرع الثاني: نقد حديث:" صليت مع النبي ﷺ في السفر والحضر فصلى الظهر في الحضر أربعا وبعدها ركعتين..." بمخالفة الراوي لما رواه.	83
الخاتمة.	93
قائمة المصادر و المراجع.	96
فهرس الآيات القرآنية.	104
فهرس الأحاديث.	105
فهرس الأعلام.	107
فهرس المحتويات.	108

بحمد الله